د. زياد محمود الشخانبة

الحراك الشعبي والصحافة

قراءة في سياسات النشر









الحراك الشعبي والصحافة

قراءة في سياسات النشر

الحراك الشعبي والصحافة.. قراءة في سياسات النشر (دراسة)

د. زياد الشخانبة (باحث من الأردن)

الطبعة الأولى 2020.



الآن ناشرون وموزعون

المدير العام: جعفر العقيلي.

الأردن، عمّان، شارع الملكة رانيا، بجانب صحيفة «الرأي»،

عمارة البيجاوي (69)، ط3.

هاتف: 797162720، 65620722 (962+)

alaan. publish@gmail.com

www. alaanpublish.com

تصميم الغلاف: عبادة الفحماوي

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية الأردنية: (6077/ 11/ 2019)

ISBN: 978-9923-13-175-6



الآراء الواردة في الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن رأي الجهة الداعمة

د. زياد الشخانبة

الحراك الشعبي والصحافة

قراءة في سياسات النشر

دراسة



إلى روح والدي عليه رحمة الله

مقدمة

الصحافةُ في معظمِ الدولِ جزءٌ أساسيٌّ من النظامِ السياسيّ، وهي أداةٌ فاعلة تُسهم إلى حدٍّ بعيد في صنعِ السياسة، وتوجيهها، وهي المُلاحظ الأول للأحداثِ التي تتعامل معها الصحافة بطريقةٍ مختلفة من صحيفة إلى أخرى؛ لاختلاف الاتجاهات التي ترسُمها سياسة النشر (سياسة التحرير)، والتي، وبناءً عليها يتم توجيه الصحيفة أثناء التغطية في معالجة المضامين والتحليل والطرح والشكل.

وتُسهم الصحافة في إنضاجِ الحياة السياسيّة وتشكّل حالة من التبادل والطرح والضغط في الحالات الشعبيّة الاستثنائية لا سيما الحراك الشعبي الذي تتيح الصحافة للمشاركين به وغيرهم من المواطنين، التراسل وتبادل الآراء والمواقف والمطالب والتحشيد، وهُنا تحكم سياسة النشر كم ونوعيّة المعلومات المقدّمة التي يتم الانتقاء منها ما يحلو وإخفاء معلومات أُخرى، الشيء الذي يسعى هذا الكتاب للوقوف عليه من خلال تحليل الصحافة الأردنية ونشرها أنشطة الحراك الشعبي الأردني.

والصحافة في الأردن سواء الورقيّة التي كانت تقود الرأي العام بالسابق، أم الإلكترونيّة التي تتصدّر المشهد اليوم، فهي وسيلة إعلاميّة تأخذ مرتبة متقدمة في طرح آراء المجتمع ومطالبه وإتاحة المساحة الكافية لذلك، إلا أنها تأخذ بوجهات نظر تروق لها، وتستبعد أخرى لا

تتوافق مع الخط التحريري الذي يخضع لقواعد ومبادئ تفرض نفسها على العاملين، وهي قواعد سياسة النشر التي بالغالبِ غير مكتوبة، وتكون مفهومة ضمناً.

وتتحكم سياسة النشر باتجاهات الصحيفة الورقيّة والإلكترونيّة وبالتالي بمحصولها الإخباري ونوعيته ومضمونه وشكله، ومن خلالها تتحدد قدرة الصحيفة على جذب آراء الجمهور والتأثير فيهم وتوجيههم وفق ما تريد. لذا جاء الاختلاف بين الصحف في تناول الموضوعات التي طرحها الحراك الشعبي الاردني، إذ نجدها تختلف في المضمون الذي تقدمه عن ذات الحدث، سواء في ترتيب الأفكار بالحذف أو التقديم أو التأخير أو الإبراز أو الإخفاء وغير ذلك.

وهذه السياسة هي في مقدمة الاعتبارات التي تقوم عليها الصحيفة في عملها اليومي، وتستند عليها في كيفية تغطية الأحداث والقضايا التي يطرحها المجتمع؛ لأن صحافة اليوم تعبر عن اتجاهات ومصالح وعقائد وإيديولوجيات وفئات وطوائف، فمنها ما يمثّل الدولة أو الحكومة التي سارعت إلى امتلاك أو إحتواء أو السيطرة على صحف إلكترونيّة تضاف إلى صحف ورقية أخرى، ومنها ما يمثل أحزاباً، ومنها المستقلة ولها سياستها المستقلة، كما أن هذه السياسة تقرر إلى حدٍّ بعيد موقف الصحيفة من العمليّة الإخباريّة ككل، وتساعد في المحافظة على ثبات الصحيفة وأن تصدر بلا مشكلات، ولها خط فكري سياسي تقوم عليه

أساليب معالجة الأخبار والمفاضلة بينها واختيار العناوين، وهي بمثابة الدستور أو المرشد الذي يوجه عمل محرري الصحيفة في تناولهم أخبار الأحداث كلها، خصوصاً الأحداث السياسيّة أو الحراك السياسيّ والشعبي أو الاحتجاجات التي تعتبر قضيّة محوريّة في قياس مدى تناول وتغطية الصحف لأخبار الحراك الشعبي من خلال سؤالين، هما:

1. ماذا نشرت؟
2. كيف نشرت؟

والأصل أن الخبر يُنشر طليقاً من كل قيد، والتعليق عليه من قبل الصحفي يكون مستقلاً تماماً؛ فلا ينبغي للصحيفة أن تتحكم في قرائها مرتين: مرة عندما تنشر الخبر مصبوغاً بسياستها، ومرة عندما تعلّق عليه، لذلك فمهمة الصحافة حرجة وصعبة ودقيقة تحتاج إلى قدر أكبر من الموضوعيّة وإصابة جوهر الحقيقة دون تحريف، فأخطر ما في العملية الصحفية هو المضمون الذي تنعكس فيه سياسة النشر.

لذا، يقدّم هذا الكتاب في فصوله السبعة سياسة النشر من خلال الطرح المعرفيّ والنظري والتحليلي في تناول الصحافة الورقيّة الأردنيّة للحِراك الشعبي الأردني أبان الربيع العربي، وأيضاً تناول الصحافة الإلكترونيّة الأردنيّة لاحتجاجات شعبيّة حدثت في العام 2018 يُطلق عليها مسمى «احتجاجات الدوّار الرابع»، وهذه القراءة المتأنية تأتي لتسليط الضوء على إشكالية هي:

إن قارئ أخبار الحراك الشعبي الأردني، أو الاحتجاجات في الصحافة الورقيّة أو الإلكترونيّة الأردنية، يجد حاجة ماسّة إلى قراءة أكثر من صحيفة ورقيّة، أو إلكترونيّة للإلمام بهذا الحِراك أو الاحتجاج الذي يتم تناوله وتغطيته في كل صحيفة من زاوية ما؛ بتسليط الضوء على جوانب واستبعاد أخرى بحسب سياسة النشر.

وتأتي أهمية الوقوف على هذه الإشكالية، كونها تكشف عن اتجاهات سياسة نشر الصحافة الأردنية لأنشطة الحراك الشعبي الأردني، والعوامل المؤثرة في تشكيل هذه الاتجاهات، والمقارنة بين اتجاهات الصحف في مضمون الحراك الذي تنشره، والتعرّف على موضوعات الحراك الشعبي التي تركّز عليها بالنشر، وأكثر مَطالب الحراك نشراً، وتلك التي لا تنشرها.

ويستخدم الكاتب منهج تحليل المضمون وفق فئة الموضوع وفئة الكلمة للتعرّف على اختلاف سياسة النشر إزاء الحراك الشعبي الأردني عام 2011، والاحتجاجات الشعبية عام 2018؛ للوصول إلى نتائج هامة هي الأولى من نوعها فيما يتعلّق بالصحافة الأردنيّة.

ويتضمن الكتاب سبعة فصول هي : الاتجاهات ودور وسائل الإعلام في تكوينها وتدعيمها، الحراك الشعبي الأردنيّ والاحتجاجات، مفهوم سياسة النشر وعلاقتها بالقيم والتغطية والمضمون الإخباري، علاقة سياسة النشر بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وعلاقة سياسة

النشر بملكيّة الصحيفة ونوعها ووضعها المالي والإعلان التجاري والقوانين والسياسة الإعلامية للدولة والحكومة والرقابة، كما يتطرق الكاتب إلى دور وسائل الإعلام في الأحداث السياسيّة، وعلاقة سياسة النشر بالحراك والاحتجاجات الشعبيّة من خلال نتائج تحليل الصحافة الأردنية الورقيّة والإلكترونية في نشرها لأخبار الحراك الشعبي الأردني، واحتجاجات الدوّار الرابع التي أطاحت بالحكومة، وبالتالي الوقوف علمياً على علاقة كامنة في المشهد الإعلامي والسياسي الأردني.

الفصل الأول

مدخل إلى الاتجاهات

الاتجاهات

لا بُد أن يكون الحديث في الاتجاهات أولاً؛ فسياسة الصحافة في النشر تنبثق عن اتجاهات، كما أن هذه السياسة تنتج عنها اتجاهات، إذ تقف الصحف على أعمدة اتجاهاتها في تعاملها مع الشؤون الداخلية والخارجية، وتختلف فيما بينها بالعناوين والمضامين، خصوصاً في القضايا التي تنقسم حولها فئات المجتمع، أو يختلف فيها الجمهور مع صانع القرار.

• مفهوم الاتجاهات

الاتجاه هو: «المواقف التي يتخذها الأفراد أو المؤسسات أو الصحف في القضايا والمسائل المحيطة، ويمكن الاستدلال على هذه المواقف من خلال التحليل والتعمّق في المضمون الذي يحمل بين ثناياه اتجاهاً».

وتعرف الاتجاهات بأنها «مشاعر الفرد تجاه الأشياء، أو الأشخاص الآخرين، أو الحوادث، أو الأنشطة»[1]. وهنا، فالاتجاهات هي الصورة

---

(1) أبو جادو، صالح. 2002. سيكولوجية التنشئة الاجتماعية. دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان. ص190.

والانطباع الذي تتخذه وتقوم على أساسه الصحيفة في التعامل مع مختلف القضايا الواقعة حولها، وهي المبادئ والأحكام التي تتبناها الصحيفة في طرق ووسائل واستجابات ثابتة في طرحها الأخبار والمواقف والآراء ونشرها على صفحاتها.

ويُعرف الاتجاه بأنه: «عاطفة، إلا أنه أقل منها في الحدة الانفعالية، ويعني ذلك اختلاف الأفراد في اتجاهاتهم تبعاً لاختلاف الخبرات والمواقف التي يتعرضون لها، والعلاقات التي يتفاعلون في إطارها»[1].

ووضع الباحث (Allportg) تعريفاً للاتجاه بأنه: «حالة استعداد عقلية ونفسية وعصبية تتكون لدى الفرد من خلال الخبرة والتجربة التي يمر بها، وتؤثر هذه الحالة تأثيرا ملحوظا على استجابات الفرد أو سلوكه إزاء جميع المواقف والأشياء التي تتعلق بهذه الحالة»[2]. كما عرّفه الباحث (Guilford) بأنه: «استعداد خاص عام يكتسبه الأشخاص

---

(1) يونس، انتصار. 2001. السلوك الإنساني. المكتبة الجامعية، (د.م)، ص277.

(2) صالح، أحمد وآخرون.1990. الصحة النفسية وعلم النفس الاجتماعي والتربية الصحية. مركز الإسكندرية للكتاب. ص259.

بدرجات متفاوتة ليستجيبوا للمواقف التي تعترضهم بأساليب معينة، قد تكون مؤيدة أم معارضة لتلك المواقف»[1].

ويرى دكتور علم النفس مختار حمزة[2] أن الاتجاه ميلٌ عام مكتسب، نسبي في ثبوته، عاطفي في أعماقه، يؤثر في الدوافع النوعية، ويوجه سلوك الفرد. **هذا الميل الذي وعندما يكتسبه المؤثرون في الصحف، أو المحددون لسياستها**، يجعل من عملها في البيئة المحيطة أن يكون موافقاً لميولهم واتجاهاتهم التي ترتبط بها الصحيفة وعملها، وعلاقة الوسيلة أو الصحفي ببيئته الخارجية، والموضوعات التي يتم النشر فيها.

• مكونات الاتجاهات

يتكون الاتجاه من خلال التفاعل مع البيئة وعناصرها ومقوماتها المختلفة[3]، كما يرى المختصون بعلم النفس الاجتماعي من مكوّن

---

(1) الداهري، صالح والكسبي، مجيد. 1999م. علم النفس العام. دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، إربد. ص121.

(2) حمزة، مختار. 1979م. مبادئ علم النفس. دار الجمع العلمي، جدة. ص117.

(3) صالح، أحمد وآخرون. 1990. الصحة النفسية وعلم النفس الاجتماعي والتربية الصحية. مركز الإسكندرية للكتاب. ص260.

معرفي، وانفعالي أو وجدانيّ، أو مكون سلوكي، وفيما يلي عرض لهذه المكونات:

1. المكون المعرفي

ويضم المفاهيم والمعتقدات والتوقعات عن موضوع الاتجاه، وتعتبر كل من المفاهيم والمعتقدات والتوقعات الأساس المعرفي لتكوين الاتجاه عند الفرد، بصرف النظر عن كونه اتجاها إيجابيا أم سلبيا[1]، ويشير المكون المعرفي إلى المعتقدات والانطباعات والمعلومات التي يمتلكها شخص ما، أم جهة ما عن موضوع الاتجاه[2]، لهذا، قد تبني سياسة الصحيفة اتجاها محددا في سياسة تحريرها، بحيث تكون الخطوات التي تقوم بها الحكومة هي أنشطة عين الصواب، أو أنها غير سليمة، وبعد مضي وقت من تبني هذا الاتجاه يصبح سياسةَ نشرٍ ثابتةٍ تعوّد عليها الجمهور، وبنى انطباعا عاما حول الصحيفة.

تتوقف قوّة الاتجاهات وضعفها على المكون المعرفي؛ فكلما كانت المعلومات والأفكار واضحة وثابتة، كان الاتجاه ثابتا وقويا، والعكس

---

(1) المرجع السابق. ص206.

(2) أرنوف، تينج. ملخصات أتشوم. نظريات ووسائل في مقدمة علم النفس. ترجمة: عادل عز الدين الأنشول وآخرين. مركز الأهرام للترجمة العلمية، القاهرة، 1977. ص325.

صحيح[1]، ولن يكون للفرد أو لأية جهة اتجاهات حيال أي موضوع، إلا إذا كان لديها وقبل كل شيء معرفة بهذا الموضوع، وليس بالضرورة أن تكون هذه المعرفة كاملة، بل إن معرفة قليلة يمكن من خلالها بناء اتجاه[2].

2. المكون الوجداني

يتضمن هذا المكون المشاعر الإيجابية أو السلبية نحو الشيء، أي كيفية الشعور نحوه[3]، وتتميز هذه المرحلة بالميل نحو شيء معين، وتستند إلى خليط من المنطق الموضوعي، والمشاعر والأحاسيس الذاتية[4]. **وهذا يُحدث إرباكًا إذا ما تعارضت اتجاهات سياسة النشر مع**

---

(1) السامرائي، نبيهه وأمين، عثمان. 2006. مقدمة في علم النفس. دار زهران للنشر والتوزيع. ص160.

(2) صالح أبو جادو. 2002. مرجع سابق. ص195.

(3) حبيب، أحمد. 2010. علم النفس الاجتماعي. مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة. ص98.

(4) الغرباوي، محمد عبد العزيز. 2007م. الاتجاهات النفسية. دار إجنادين للنشر والتوزيع. ص11.

مشاعر وأحاسيس الصحفي الذي قد يكون لديه اتجاه مغاير نحو الأحداث، وفي صياغة الخبر.

وتتمثل المشاعر الإيجابية بالاحترام والمحبة والتعاطف، وتشير المشاعر السلبية إلى الخوف والكره والاشمئزاز، ويعد هذا المكون هو السائد بين بقية مكونات الاتجاه[1]، ويتأثر الاتجاه بالتعزيز والتدعيم النفسي مع المواقف المختلفة، وما يحيط بهذا التدعيم من انفعالات تصاحب التفكير حول موضوع الاتجاه بما يميزه عن غيره.

3. المكون السلوكي (النزوعي)

يشتمل على جميع الاستعدادات السلوكية المرتبطة بالاتجاه، فلو أن صحيفة ما لديها اتجاه موجب نحو حدث معين، فإنها تسعى جاهدة إلى مساندته والتمسك به والدفاع عنه، وبالمثل لو كان لديها اتجاه سالب[2]، ومن الترتيب المنطقي أن الفرد يأتي بسلوك معين تعبيراً عن إدراكه ومعرفته ومعلوماته وعاطفته وانفعاله نحو الشيء، لذا، فالمكون السلوكي للاتجاه هو نهاية المطاف، ويكون الفرد قد بنى على ذلك

---

(1) تينج أرنوف. 1977. مرجع سابق. ص326.

(2) منسي، محمود. 1987. قراءات في علم النفس. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية. ص48.

رصيدا من الخبرة والمعرفة التي تساعد في تكوين العاطفة، والاستجابة التي تتناسب مع الانفعال والإدراك، وهذا الانفعال أو العاطفة **تعمل سياسة النشر على وضعها جانباً لدى الصحفيين، وتبني لديهم ميلا (اتجاها) يسير جنباً إلى جنب وسياستها.**

- **مراحل تكوين الاتجاهات**

يمر الاتجاه في تكوينه بالمراحل الآتية:

1. المرحلة الإدراكية المعرفية

يكون الاتجاه في هذه المرحلة ظاهرة إدراكية أو معرفية، تتضمن التعرف على طبيعة المجتمع الذي نعيش فيه، والقيم الاجتماعية الموجودة، وبذلك يمكن إدراك مثيرات البيئة، ويتم التصرف بموجبها، واكتساب خبرات ومعلومات تكون بمثابة إطار مرجعي[1]. وهنا تعمل الصحف بالتعرف على المجتمع المحيط بها، وتبني سياسة نشرها بناءً على القيم الموجودة في بيئتها، لتكون اتجاهاتها مناسبة للظروف المحيطة.

---

(1) الملا، محمد. 2012. علم النفس الاجتماعي. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية. ص65.

2. مرحلة نمو الميل نحو شيء معين (المرحلة التقييميّة)

تقييم حصيلة التفاعل مع المثيرات والعناصر، والاستناد في عملية التقييم إلى الإطار الإدراكي المعرفي بما فيه من متغيرات موضوعية، مثل خصائص الأشياء ومقوماتها، وهي تعتمد على الذاتية والأحاسيس والمشاعر، وتُعرف هذه المرحلة بالمرحلة التقييمية، وتتميز بالميل نحو شيء معين(1). ومن هنا تبني الصحف اتجاهات سياستها وفق ما تستشعره من التفاعل بينها وبين المثيرات والمتغيرات التي تواجهها، فقد تكتفي بالنشر، لكنها تميل إلى الدخول في عمق الحدث، ونشر التفاصيل التي تميل نحو طرحها.

3. مرحلة الثبوت والاستقرار (المرحلة التقريرية)

إن الثبوت والميل على اختلاف أنواعه ودرجاته يستقر ويثبت على شيء ما عندما يتطور إلى اتجاه نفسي، فالثبوت هو المرحلة الأخيرة من مراحل تكوين الاتجاه، وتعرف هذه المرحلة بالمرحلة التقريرية، وهي مرحلة التقرير وإصدار الحكم، فإذا كان

---

(1) أبو حويج، مروان. 2006. المدخل إلى علم النفس. دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع. ص192.

الحكم موجبا كان الاتجاه موجبا، والعكس صحيح[1]، ولهذا قد تضع وتحدد الصحف اتجاهاتها السياسية بالنشر بداية عملها الصحفي، لكنها وبعد فترة من الوقت تعمل على تغييرها بعد أن وصلت إلى مرحلة الثبوت والاستقرار في تعاملها مع كل حدث وقضيّة على حدة، وتكون قد قررت الطرق المناسبة لها، وتحديد اتجاهاتها في تعاملها مع الأحداث المختلفة والمتنوعة حولها.

• عوامل تكوين الاتجاهات

1. العوامل الحضارية

هي كثيرة ومتنوعة كالبيئة المحيطة والظروف السياسية والديموقراطية التي تعمل بها الصحيفة، أو يعيش بها الفرد، ولا يخفى بأن هذه العوامل والمؤثرات لا تدعو إلى نفس الاتجاه، لهذا يتم التحيز نحو واحد منها[2].

(1) محمود الغرباوي.2007. مرجع سابق. ص11.

(2) صالح أبو جادو. 2002. مرجع سابق. ص196.

2. الأسرة

للأسـرة تـأثير كبيـر في تكـوين الاتجاهـات بالنسـبة للفـرد، لأنـه يمتصـها دون إدراك، وهـذه الاتجاهـات تبقـى آثارهـا في شخصـية الفرد وفي توجيه سـلوكه حتـى في الكـبر، وتؤكـد مدرسـة التحليـل النفسـي أن الاتجاهـات يـتم تعلّمهـا في محـيط الأسـرة عـن طريـق التقليد[1].

3. التعرض للحقائق ومعلومات

تنمو الاتجاهات وتتشكل تلبيةً للحاجات، وتبعـًا لما يتم التعرّض له مـن حقـائق ومعلومـات، لهـذا، فـإن معرفـة الصـحيفة للحقـائق والآثار والمعلومات الكافية في قضية ما يولد لديها اتجاهـًا سـلبيـًا أو ايجابيـًا نحو هذه القضية[2].

4. شخصية الفرد

تلعـب سـمات شخصـية الفـرد دوراً هامـًا في تكـوين اتجاهاتـه وتنميتها، فالإنسان يرفض الاتجاهات التي تتعـارض مـع سـمات شخصـيته، ويميـل إلـى تقبـل الاتجاهـات التـي تتفـق مـع سـماته

---

(1) انتصار يونس. 2001م. ص280.

(2) أحمد حبيب.2010. مرجع سابق. ص104.

الشخصية، ويدعم وجودها باستمرار، وهذا له علاقة بشخصية الصحفيين، لا سيما رئيس التحرير الذي يوجّه سياسة النشر في الصحيفة[1]، وهذا أيضا يكون واضحًا في شخصية مالك الصحيفة إذا ما كانت شخصيته مبنية على إطار مرجعي يكوّن لديه اتجاهات إزاء قضايا، وبالتالي يجعل منها اتجاهات لسياسة النشر، ويلزم العاملين بتنفيذها أثناء العمل الصحفي، فهم، وبعد حين من الوقت تصبح اتجاهات سياسة النشر راسخة لديهم.

5. تأثير التعلُّم

لأن التعلُّم يزود الأفراد بمعلومات تساعد على نمو الاتجاهات، فكلّما طالت فترة التعليم بدأت اتجاهاتهم بالتحرر من نمط التقليد والتوارث في العادات.

6. الخبرات الطويلة والتفاعل مع البيئة

تنتمي الاتجاهات إلى الدوافع المكتسبة من البيئة المحيطة بالإنسان، حيث يكتسب سلوكه نتيجة للخبرات السابقة وأنواع التعلم، والتنشئة الاجتماعية لها دور كبير في تكوين الاتجاهات،

---

(1) المحاميد، شاكر. 2003. علم النفس الاجتماعي. المدى للنشر والتوزيع، الأردن، عمان. ص205.

ففـي حالـة تفاعلـه مـع الخـبرات يـؤدي ذلـك لتكـوين اتجاهـات إيجابيــة، والعكــس صــحيح، فــالأفراد يكتســبون المعلومــات والأفكـار، ويتقبلـون الآراء والأنمـاط المختلفـة مـن السـلوك مـن خـلال تفـاعلهم مـع الآخـرين الـذين يمثلـون نوعـا خاصـا مـن العلاقـات، وإن اسـتمرار هـذه العمليـة يـؤدي بـدوره إلـى تكـوين اتجاهات نحو الأفراد تتسـم بالإيجابيـة أو السـلبية للمواقـف تبعـا للمواقـف التـي تكونـت عنـدهم[1]، كمـا أن تفاعـل الصـحيفة مـع مؤسسات الدولـة في بيئتهـا المحيطـة، والشـد والجـذب الـذي قـد يكون بشكل مستمر، أو بـين الحـين والآخـر سـيؤدي إلـى تكـوين اتجاهات إزاء هذه المؤسسات، خاصة أن الصحيفة ذات الملكية العامة يُبنى عليها اتخاذ اتجاهات مناسبة لسياسة ملكيتهـا العامـة، وبالتــالي فاتجاهاتهــا السياســية في التحريــر قــد تتســم بنــوع مــن المحاباة في بعض القضايا التي لا تتطرق لها بالنشر.

7. الإيحاء

يعتـبر الإيحـاء مـن أكثـر العوامـل شـيوعا في تكـوين الاتجاهـات، فكثيـرا مـا يقبـل الفـرد اتجاهـا مـا دون أن يكـون لـه اتصـال مباشـر

---

(1) نبيه السامرائي. 2006. ص158–165.

بالموضوعات المتصلة بهذا الاتجاه، ويلعب الإيحاء دورا هاما في تكوين هذا النوع من الاتجاهات، فهو أحد الوسائل التي يكتسب بها المعايير السائدة في المجتمع دينية كانت أو اجتماعية أو أخلاقية، فإذا كانت النزعة في بلد ما ديمقراطية فإن الأفراد والصحف فيه يعتنقون هذا المبدأ، ويتكون لديهم الاتجاه بناء والمعايير السائدة[1].

• أنواع الاتجاهات

1. على أساس الأفراد: اتجاهات جماعية وفردية

الاتجاهات الجماعية هي الاتجاهات المشتركة بين عدد كبير من الناس، كإعجاب الناس بالأبطال، أو إعجاب الأسرة الصحفية في الصحيفة بموقف ذاك المسؤول أو ذاك التكتل، أما الاتجاهات الفردية فهي تلك التي تميز فردا عن آخر[2].

2. على أساس الوضوح

اتجاهات علنية وسرية، والعلنية هي التي لا وجود لحرج من إعلانها والتحدث عنها أمام الناس، وترتبط بما نؤمن به ونتبناه من

(1) محمود الغرباوي. 2007. مرجع سابق. ص11.

(2) حمزة، مختار. 1979. مبادئ علم النفس. دار الجمع العلمي، جدة. ص122.

القيم السائدة في المجتمع، وتكون مقبولة من عامة الناس، ولا يتم التعرض من خلال إعلانها إلى أية ضغوطات تسبب الضرر، أما الاتجاهات السرية، فهي التي تسبب الحرج والضيق من إعلانها، وتحاول الصحيفة أن تخفيها عن الناس وتحتفظ بها دون النشر[1]، حيث تسعى الصحف، وفي الكثير من الأحيان إلى إخفاء بعض الأخبار لكي لا تسبب بنشرها مشكلة اجتماعيّة أو دينيّة، أو يتعارض نشرها مع قيم سائدة في المجتمع، خصوصاً المحافظ على القيم والعادات ولا يسمح بالمس بها، فيكون اتجاه الصحيفة بهذه الحالة **هو النشر وعدم النشر بحسب القضية،** لذا نجد الصحيفة قد تنشر الخبر السياسي الذي يمتاز بالسقف المرتفع، لكنها لا تنشر الخبر الذي يتعارض مع القيم الاجتماعية.

3. على أساس القوة

اتجاهات قوية وضعيفة، فالقوي هو الاتجاه الذي يتضح بالسلوك القوي الفعلي الذي يعبر عن العزم والتصميم، والاتجاه القوي أكثر ثباتاً واستمراراً، ويصعب تغييره نسبياً، أما الاتجاه الضعيف

---

(1) شاكر محاميد. 2003. مرجع سابق. ص208.

فهو الذي يكمن وراء السلوك المتراخي، والاتجاه الضعيف سهل التغيير والتعديل، ويمكن التخلي عنه نظراً لضعف شدته[1].

4. على أساس الموضوع

الاتجاه العام والخاص، فالعام هو الذي ينصبُّ على الموضوع كله بصرف النظر عن كونه موجباً أم سالباً، ويتميز بالثبات والاستقرار بصورة أكبر من الاتجاه الخاص، أما الاتجاه الخاص فهو ينصبُّ على جزءٍ من تفاصيل الموضوع دون غيره[2]، وهذا ما يجعل الصحف تنشر تفاصيل الحدث، أو أنها تقدمه في شكل خبرٍ عادي وعنوان بسيط وبين الصفحات.

5. على أساس الهدف

اتجاهات موجبة وسالبة، والموجب هو الاتجاه الذي ينحو بنا نحو شيء ما بإيجابية، أما الاتجاه السلبي هو الاتجاه الذي يجنح بنا بعيداً عن الشيء[3].

---

(1) محمد الملا. 2012. مرجع سابق. ص62.

(2) أحمد صالح وآخرون. 1990. مرجع سابق. ص262.

(3) محمود الغرباوي. 2007. مرجع سابق. ص13.

• محددات تكوين الاتجاهات

يلخص أستاذ علم النفس عبد الله الموسى محددات تكوين الاتجاهات في عاملين[1]: **محددات نفسية، ومحددات ثقافية**، وفسر النفسيّة بأنها العوامل التي تلعب دوراً في تكوين الاتجاه مثل: الانفعال، الحاجة، التفكير، السيطرة، الخضوع، ويرى أن المحددات النفسيّة تتأثر بالمعايير الثقافية مثل: القوانين الاجتماعية والتعليم، كما أن قوتها غالباً ما تكون إيجابيّة ومؤثرة.

• خصائص الاتجاهات

يتميّز الاتجاه النفسي عن المتغيرات أو الظواهر النفسية الأخرى بعدد من الخصائص ومن أبرزها:

- الاتجاهات مكتسبة ومتعلمة وليست فطريّة، وتُكتسب من خلال الخبرات، وخاصة تلك الناتجة عن التفاعل مع الأشياء.
- الاتجاهات عادة ما تكون تقييميّة، بمعنى أنها أدوات نحكم من خلالها على الأشياء بطريقة إيجابية أو سلبية، وبدرجات متفاوتة[2].

---

(1) الموسى، عبد الله. 1988م. المدخل إلى علم النفس. ط3. ص273.

(2) الزق، أحمد. 2009. علم النفس. دار وائل للنشر، عمان. ص274.

- يعمل الاتجاه كدافع؛ فهو يدفع نحو موضوعات ومواقف يتم التعبير عنها قولاً أو عملاً.
- تميل الاتجاهات إلى أن تكون ثابتة نسبيًا، بمعنى أنها لا تتغيّر بسرعة[1].
- لا تتكون الاتجاهات في فراغ، ولكنها تتضمن دائمًا علاقة مع موضوعات البيئة المحيطة، قد يكون الاتجاه معها سلبيًا أو إيجابيًا أو محايداً، وقد يكون قويًا أو ضعيفًا.
- يتأثر الاتجاه بخبرة المرء، فهو نتاج الخبرة وعامل توجيه فيها قابل للتغيُّر والتطوُّر تحت ظروف معينة[2].
- تتعدد الاتجاهات وتختلف حسب المثيرات المرتبطة بها.
- تتفاوت الاتجاهات في وضوحها وجلائها، فمنها ما هو واضح المعالم، ومنها ما هو غامض.
- تغلب على الاتجاه الذاتية أكثر من الموضوعية، من حيث محتواه ومضمونه المعرفي[3].

---

(1) الهادي، نبيل. 2011. تشكيل السلوك الاجتماعي. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان. ص186.

(2) ملحم، سامي. 2006. سيكولوجية التعلم والتعليم. دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان. ص131.

(3) همام، طلعت. 1984. سين وجيم عن علم النفس الاجتماعي. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. ص76.

• وظائف الاتجاهات

تلعب الاتجاهات دورا هاما في تحديد السلوك، وتؤثر على سرعة وكفاءة التعلم، وتساعد في تحديد الجماعات التي نرتبط بها، وللاتجاهات العديد من الوظائف نذكر منها:

- تنظم الاتجاهات العمليات الدافعية والانفعالية، والإدراكية والمعرفية حول بعض النواحي الموجودة في المجال الذي نعيش فيه.
- تبلور الاتجاهات وتوضح العلاقة بين الفرد أو الصحيفة وعالمهما الاجتماعي.
- تحدد الاتجاهات استجابة الصحف للأشخاص، والأشياء، والموضوعات بطريقة تكاد تكون ثابتة[1].
- تنعكس الاتجاهات في سلوكنا، وأقوالنا، وأفعالنا، وتفاعلنا مع الآخرين في الجماعات المختلفة، وتنعكس في صفحات الصحف أثناء النشر.
- الاتجاهات المعلنة تعبر عن الانصياع لما يسود المجتمع من معايير وقيم ومعتقدات.

---

(1) محمود منسي. 1987. مرجع سابق. ص51.

- الاتجاهات تحمل الإدراك والتفكير بطريقة محددة إزاء موضوعات البيئة الخارجية[1].
- الرغبة في التأقلم، حيث تساعد الاتجاهات على تأقلم وتكيّف الصحف مع البيئة الموجودة بها، وذلك عن طريق قبولها للاتجاهات الموجودة في هذه البيئة[2].

وتُلخَّص وظيفة الاتجاهات فيما يلي:

- تكسب شخصية الصحيفة دوام اتصالها بمؤثراتها البيئية.
- تساعد الصحيفة في محاولاتها لتحقيق أهدافها.
- مصدر للمعرفة، فهي تمكن الصحف من فهم العالم المحيط بها، لأنها تمدها بإطار مرجعي يضفي معنى على الأحداث اليومية، وتجعل الصحف قادرةً على توقع الأحداث، وبالتالي تشعر بأنها أكثر كفاءة[3].

---

(1) مختار حمزة. 1979. مرجع سابق. ص124.

(2) السيسي، شعبان. 2002. علم النفس: أسس السلوك الإنساني بين النظرية والتطبيق. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية. ص177.

(3) السيد، عبد الحليم وآخرون. 2003. علم النفس الاجتماعي المعاصر. ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة. ص48.

- **طرق تغيير الاتجاهات**

بدءا يتم اكتساب وتكوين الاتجاهات النفسية عن طريق عمليات التعلم، فهي تتسم بالاستقرار والدوام النسبي، لكن هذا لا يعني استحالة تغييرها أو تعديلها، إذ يمكن أن تتغير الكثير من اتجاهات الصحف نحو الموضوعات.

وعملية تغيير اتجاهات سياسة النشر ليست عملية سهلة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الاتجاهات إذا ما تكونت فإنها تميل إلى أن تثبت، وتبدي مقاومة للتغيير، لكن ليس معنى ذلك أن عملية تغيير الاتجاهات السياسية أمر مستحيل، لأنه من الممكن كثيراً أن تتعدل الاتجاهات وتتغير[1].

والاتجاهات حينما تُدعم تصبح من المكونات الأساسية للصحيفة، لذا يصعب تغييرها أو تعديلها، خاصة تلك الاتجاهات التي تتميز بالقوة، والتي ترتبط بغيرها من الاتجاهات، وتلك التي نشأت في مراحل مبكرة من نشأة الصحيفة.

---

(1) أحمد صالح وآخرون. 1990. مرجع سابق. ص226.

ويـرى عالِمَـا الاجتمـاع: ولـيم لامـبرت، ولاس لامـبرت[1] أن الاتجاهات لا تتغيّر أو تستبدل بنفس السهولة التي تنشأت بها، إذ يصبح الاتجاه بعد نشأته جانبـاً مندمجـاً في شخصية الصحيفة، ويؤثر في أسلوبها الصحفي، فتغيير اتجاه واحد ليس سهلا؛ لأنه يصبح جزءاً من النظام الصحفي للصحيفة، وغالبـاً ما تنجح محاولات لتعديل الاتجاهات السياسية للصحيفة، لكن بشكل تدريجي.

---

(1) لامبرت، وليم، ولامبرت، ولاس. علم النفس الاجتماعي. ط2. ترجمة: الملا، سلوى ونجاتي، محمد، ط2، دار الشرق، القاهرة، 1993. ص137.

دور وسائل الإعلام
في تكوين وتدعيم الاتجاهات

• دور وسائل الإعلام في تكوين الاتجاهات

تقوم وسائل الإعلام بدور هام في توجيه أفراد المجتمع، وتكوين اتجاهاتهم بشكل مباشر وغير مباشر على السواء، وتحظى بدور واضح في تكوين الرأي العام[1]، إذ أنها تتولى طرح فكرة جديدة وترسيخها، وتسليط الضوء عليها، مما يؤثر في بناء موقف واتجاه إزائها، سواء أكان هذا الاتجاه جديدا، أو مغايرا لاتجاه قديم، وفي الحالتين يجب الأخذ بعين الاعتبار بأمرين مهمين **أولهما**: وسائل الإعلام نفسها، والمادة الإعلامية التي تتوجه بها إلى الجمهور، **وثانيهما**: أفراد الجمهور أصحاب المواقف والاتجاهات، ومدى جمود تلك المواقف والاتجاهات، وتبني الجمهور لآراء جديدة تكون في موضوعات لم يكن قد كوّن فيها اتجاهاً مسبقاً، وهذا الاتجاه يُعد في بعض الأحيان تحصينا

(1) أبو إصبع، صالح. 2005. الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة. دار آرام لدراسات والنشر، عمان. ص210.

للجمهور ضد الرسائل التي تأتي بعد ذلك، لا سيما التي تعرض وجهة نظر مختلفة[1].

• دور وسائل الإعلام في تدعيم الاتجاهات

يُحدث الإعلام من التغيير والتحول بقدر ما يُحدث من التدعيم والمحافظة، فقد وجد (جوزيف كلابر) أن وسائل الاتصال الجماهيري تعمل على التدعيم للآراء الموجودة بدلاً من تغييرها، وخرج بخمسة مبادئ هامة هي:

- أن وسائل الإعلام ليست السبب الكافي أو الوحيد لإحداث تأثير في الجمهور، لكنها تعمل مع، ومن خلال شبكة من العناصر والمؤثرات الوسيطة لإحداث التأثير.
- تجعل هذه العناصر والمؤثرات الوسيطة من وسائل الاتصال الجماهيري عنصراً رافداً في عملية تعزيز الحالات الموجودة، سواء كانت هذه الحالات متعلقة بالنوايا أو الميول، ويعمل التأثير الإعلامي على تعزيز هذه الحالات بدلا من تغييرها.
- من المرجح في الظروف التي تعمل فيها وسائل الإعلام على إحداث التغيير حدوث حالة من حالتين: إما العناصر الوسيطة لا

(1) بدر، أحمد. 1998. الإعلام الدولي: دراسات في الاتصال والدعاية الدولية. دار قباء للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة. ص129.

تعمل، مما يجعل تأثير الإعلام مباشراً، أو أن العناصر نفسها تعمل وتساعد في إحداث التغيير.

- توجد بعض الأوضاع الجانبية، التي يبدو فيها الأعلام قادراً على إحداث تأثير مباشر لتحقيق بعض الأغراض النفسية والجسدية.
- فاعلية الاتصال الجماهيري تتأثر بالمجالات المختلفة لوسائل الاتصال، أو الاتصال نفسه، أو الوضع الاتصالي، سواء كانت عنصراً رافداً، أو عنصراً يحقق التأثير المباشر[1].

• الاتجاهات وحراس البوابة

صحيح أنه وفي ظل التكنولوجيا الحديثة، والبث الفضائي، والنشر عبر الشبكة العنكبوتيّة، وتراجع قدرة السيطرة على وسائل الإعلام، وضعف دور حراسة البوابة، إلا أن محاولات التدخّل والإملاءات في الدول غير الديموقراطية قائمة على بوابات النشر التي يقوم فيها المحررون بعمليّة تنفيذ نهائية على المواد الصحفية قبل نشرها، والتحكّم بالمعلومات التي تُفتح لها البوابة أو تُغلق، خصوصاً في المسائل الخلافيّة التي تأخذ طابعاً سياسياً شعبياً.

ومفهوم حارس البوابة يعني السيطرة على مكان إستراتيجي في سلسلة الاتصال، بحيث تصبح لحارسها سلطة اتخاذ القرار فيما سيمر

(1) صالح أبو إصبع. 2005. مرجع سابق. ص210.

من بوابته، وكيف يمر حتى يصل في النهاية إلى الجمهور المستهدف، ودراسة حارس البوابة الإعلامية هي دراسة تجريبية ومنتظمة لسلوك أولئك الأفراد الذين يسيطرون في نقاط مختلفة على مصير القصص الإخبارية[1]، ومصطلح حارس البوابة الإعلامية فكرة مهمة للغاية في ميدان نظريات الاتصال، ويرى أن القائم على الأخبار أو الرسائل الإخبارية قائم بذاته على فتح البوابة أو إغلاقها، سامحاً للخبر أن يندفع إلى الأمام أو أن يكون حاجزاً ضد عناصر أخرى حسب خليط من الاختبارات المهنية الشخصية، «وهذا شيء مهم جداً، لأن انحيازات الفرد قد تؤدي إلى إتلاف بعض العناصر الخبرية، أو دمجها، ولأن اختيارنا للأخبار هو الذي يقوم دون شك بتنويع تصوراتنا وتلوينها، أي معرفتنا للأحداث البعيدة أو الغابرة»[2].

(1) مكاوي، حسن. 2012. نظريات الإعلام. الدار العربية للنشر، القاهرة. ص78.

(2) سينجليتري، ميخائيل وستون، جيرالد. نظرية الاتصال والبحوث التطبيقية. ترجمة: بن هنية، عبدالله والقحطاني، هادي. معهد الإدارة العامة، الرياض 1999. ص39.

الفصل الثاني

الحراك والاحتجاج الشعبي

الحراك الشعبي

تعود بدايات الحراك الشعبي الأردني إلى عام 1989، إلا أن مسمى «الحراك الشعبي» في الأردن بات يرتبط ذهنياً بالأحداث التي شهدتها الدول العربية مع بداية عام 2011 فيما يُسمى بالربيع العربي، إذ خرجت فئات شعبيّة متنوعة التوجهات في حراك شعبي أردني متعدد الأنشطة، استمر لسنوات، وبشكل متفاوت من حين لآخر.

والحراك الشعبي هو حالةٌ شعبيةٌ متنوّعةُ الأشكال، تُشارك بِها فئات مختلفة من الشعب، وتهتم وسائل الإعلام بالعادة في تغطيتها، لكنها تغطية مختلفة بالشكل والمضمون من وسيلة إلى أخرى، بحسب سياسة النشر التي تذهب بالصحيفة إلى الاهتمام بزوايا ونواحٍ محددة دون غيرها في هذا الحراك، وهو حالة شعبيّة يسعى فيها الأفراد إلى تبني أسلوب جديد لإحداث تأثير أو تغيير في النظم العامة، من خلال النزول إلى الميادين، وتنظيم التجمعات لإيصال أفكار أو مطالب أو مواقف للقائمين على القرار بالدولة، أي بمعنى آخر، وكما يرى بعض الباحثين: **السعي نحو المشاركة في تحديد المصير العام بما فيه من تعلميات.**

وينشأ الحراك الشعبي نتيجة وجود ظروف ترفضها النظم السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وهو طويل أو قصير الأمد بحسب

تحقيــق المطالــب، ويجتمــع في الحــراك الشــعبي الطيــف السياســي والاقتصــادي والاجتمــاعي وغيرهــا، ويتواجــد الحــراك في الــنظم الديموقراطيـة وغيـر الديموقراطيّـة، إذ في الحالـة الأخيـرة تكـون نتائجـه أفضل، وتتنوّع أنشطة هذا الحراك؛ فهناك حراك يُطلـق علـى المناقشـات والحـوارات المسـتمرة بـين أطيـاف المؤسسـات أو الأفـراد، ويكـون في المكاتب والقاعات وخلف الأبواب، وهُناك حراكٌ يأخـذ صـفة الشـعبي والتحشـيديّ والجمـاهيريّ الـذي بالغالـب يتخـذ مـن الشـارع محـلًّا لفعالياته، ويربك السلطات.

وللحــراك الشــعبي عــدة مســميات، كالاحتجاجــات الشــعبيّة، والانتفاضـة الشـعبية، والحـراك الجمـاهيري، والثـورة الشـعبيّة، وتتمثـل مطالبه غالبـًا بالتحـديثِ السياسـي، وبنـاء الديموقراطيـة، وتـوفير معيشـة أفضل، ومحاربة الفسـاد بأنواعـه، وتطـوير التنظـيم الدسـتوري لسـلطات الدولة، وتحقيق المساءلة، والتركيز على المشـاركة الشعبية، واسـتقلال إدارة أجهـزة الدولـة، وضـمان الحقـوق والحريـات العامـة للمـواطنين، وتمكينهم من نيل حقوقهم، وتحسـين أنـواع الخـدمات، وتطـوير أنظمـة وظروف العمل وبيئاتها، وتوفير حياة أفضل في معيشة المواطنين.

ولكثرة الأفكار التي من الممكن أن تنادي بها أطراف الحراك الشعبي وتشعّبها، تجد الصحف نفسها في ساحة واسعة تتحرك فيهـا بسـهولة مـن

حيث النشر وعدمه، وتختار ما تنشره، أو تستبعد بعضه، وهذا بحسب سياسة نشرها، واتجاهاتها إزاء محاور الحراك الشعبي ومطالبه وتفاصيله، فكل جزئية في أنشطة هذا الحراك تخضع للتفكّر والقياس قبل نشرها، **لذا، نتناول هُنا الحراك الشعبي كونه الحالة المناسبة والأفضل في قياس مدى الاختلاف في سياسة النشر بين الصحف الأردنيّة.**

عرفت البلدان العربيّة الاحتجاج والحراك السياسيّ والاجتماعيّ منذ عقود في حالات مختلفة ومتنوّعة، وفي هذه الألفيّة شهدت العديد من الدول العربية ما أُطلق عليه مُسمى «الربيع العربي»، إذ هبّت رياح التغيير، وارتفعت أصوات الجماهير في أواخر العام 2010 ومطلع العام 2011، حيث اندلعت ثورات واحتجاجات في مختلف الأقطار العربية، كانت قد بدأت في تونس عندما أحرق مواطن نفسه احتجاجاً على منعه من البيع المتجوّل، ما نتجت عنه ثورة شعبيّة تونسيّة تعتبر الشرارة التي تبعتها ثورات مماثلة في كثير من الدول العربية، فخلقت حالة سياسية غير مسبوقة، انتقلت بها الخطابة إلى الفعل السياسي على أرض الواقع، مع طغيان العنصر الشبابيّ عليها، واعتمادها على الوسائل الإلكترونيّة الحديثة في التعبئة والحشد.

وبفعل الإعلام، لا سيما الإعلام الجديد، استطاعت الحركات الاحتجاجية إيصال صوتها وصورتها إلى العالم وبشكلٍ متواصل،

ومكّنت مناطق الأطراف بالدول من التجاوب والتضامن الفوري مع حراك المدن، فازداد عدد المدونين المساندين للفعل الاحتجاجي، وبرز بحدة دور «إعلام المواطن» متحديا التعتيم الإعلامي الرسمي.

ويُعد التحول العربي –الذي يطلق عليه الربيع العربي– نقطة تحول كبرى، وانعطافه تاريخيّة هامة في المشهد السياسيّ الذي تغيّر فيه نمط إدارة المجتمع تحت تأثير الحراك الشعبي، وتحولت كثيراً الثقافة السياسيّة والإعلاميّة، إذ خرج الناس تلقائيا دون الانضواء تحت مظلة حزب، أو منظمات مدنيّة فقدت مصداقيتها مؤخراً لدى الجمهور العربيّ.

والمرحلة التي بدأت مع العام 2011 هي استثنائية وفارقة في حياة شعوب عدد من دول المنطقة العربية، إذ كُسرت حواجز الخوف والصمت، وتم وضع الحكّام أمام مسؤوليات جديدة في الحوار مع الشعوب، والاستماع لمطالبهم، وإعطائِها جُلَّ الاهتمام، بعد أن فشلت السياسات القديمة التي كانت قائمة على القمع والاستبداد وتغييب

الشعوب[1]، وأيضـاً بسبب انتشار الفساد، وضيق الأوضـاع الاقتصـاديّة، وسوء الأحوال المعيشيّة، والتضييق السياسيّ، وضعف الحريات العامّة، وغياب الديمقراطيّة الحقَّة، وغياب وجود بوادر إيجابية للارتقاء بالحالة السياسيّة المُشوَّهة، الشيء الذي لأجله انطلقت الاحتجاجات في البلاد العربيّـة كالنـار في الهشـيم؛ إذ انـدلعت أعمـال العنـف بـين قـوات الأمـن والمُتظاهرين، فسقط جرحى وقتلى بدايةً الأمر، ثـم زادت وتيـرة العنـف فتحولت المواجهات إلـى معـارك داميّـة في تـونس، ثـم لحقـت بهـا مصـر وليبيا واليمن وسوريا، وخرجت احتجاجات سـلميّة نوعـاً مـا في الأردن والعراق والبحرين والمغرب والجزائر ولبنان.

- **الحراك الشعبي في الأردن**

بدأ الحـراك الشـعبي في الأردن منـذ سـنوات طويلـة بمـا عـرف بهبـة نيسان –هبة معان– عام 1989، وسرعان ما انتقلـت هـذه الهبـة إلـى بـاقي المدن، كالكرك والسلط وإربد، نتيجة للظروف الاقتصـادية السـيئة التـي كانت تعاني منها البلاد، وانخفـاض سـعر صـرف الـدينار الأردني في نهايـة

---

(1) الخلايلة، هشام سلمان. 2012. أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسـية في المملكـة الأردنيـة الهاشـمية 1999–2012. رسـالة ماجسـتير غيـر منشورة، جامعة الشرق الأوسط. ص53.

حرب الخليج الأولى، بالإضافة إلى قرار الحكومة رفع الأسعار، وسرعان ما تطورت هذه المظاهرات إلى المطالبة بالحريات العامة، وإسقاط الحكومة، وبقانون للأحزاب في البلاد بعد أن انتقلت إلى مرحلة الاشتباكات المسلحة مع رجال الأمن[1].

وأدت هذه المظاهرات إلى إقالة الحكومة حينها، وإجراء انتخابات برلمانية نزيهة، وتشريع العمل للأحزاب، وإلغاء قانون الطوارئ الذي عاشته البلاد منذ نكسة 1967، وكان الأردن في تلك الفترة بعيدا كل البعد عن الديمقراطية.

ولم تلبث عملية التحوّل إلى الديموقراطية أن تبلورت جرّاء هذه الاحتجاجات في مسارات ثلاثة هي:

1. إجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة (1989)، شهد على نزاهتها مراقبون داخل البلاد وخارجها، أسفرت عن مجلس نيابي يمثل الرأي العام في البلاد أصدق تمثيل.
2. وضع ميثاق وطني التقى عليه الشعب بسائر فئاته (1991).

---

(1) الموقع الإلكتروني: علامات أونلاين

http://www.alamatonline.net/l3.php?id=48253

3. صدور قانون الأحزاب في آب 1992، الذي سمح بممارسة النشاط الحزبي بلا قيود.

وتطورت المسيرة الديمقراطية بصدور قانون المطبوعات والنشر لعام 1993، وجاء هذا القانون ليبراليا، إذ أعلى من حرية التعبير، وجعل القضاء حدا فاصلا في النزاعات الصحفية مع الحكومة التي جردها من أدوات سيطرتها السابقة[1]. وصدور الصحف الناقدة اليومية والأسبوعية التي أعلت من وجهة النظر الناقدة، وتوالت بعد ذلك تعديلات كثيرة على مختلف القوانين في الدولة، وهكذا استمرت عمليات إصلاح التنظيمات والتشريعات التي لم تستقر بسبب كثرة تناولها بالنقاش والتعديل من عام لآخر، لكنها كانت بشكل محدود، ولم تدخل في عمق النصوص القانونية، بل كان التعديل والتغيير فيها شكليا، الأمر الذي لم يرقَ لطموح المواطنين.

وفي عام 2010، كان هناك حراكٌ وبطرقٍ غير مسبوقة، كحراك المتقاعدين العسكريين، وحراك المعلمين، وحراك العمال في العقبة

---

(1) الموسى، عصام. 2012. المدخل في الاتصال الجماهيري. ط7. إثراء للنشر والتوزيع، الأردن. ص8.

ووزارة الزراعة التي ركزت على مطالب وحقوق عمالية واقتصادية، وتحولت إلى حراكات سياسية فيما بعد[1].

وشهدت السنوات الأخيرة ظهور حركات احتجاجيّة في عدة دول عربية ومنها الأردن، وانطلقت فيها موجة من المظاهرات والمسيرات في مختلف أنحاء البلاد مطلع عام 2011، متأثرة بموجة حراكات شعبية في الدول العربية التي اندلعت في مطلع العام نفسه، حيث بدأت في تونس ثورة شعبية نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية، وغلاء الأسعار، وانتشار البطالة، وبعدها انتشرت الاحتجاجات في عدة دول عربية، هدفت الحركات في بدايتها إلى زيادة الضغط على الحكومات المتعاقبة لتنفيذ إصلاحات سياسيّة واقتصاديّة وإداريّة... الخ[2].

وتحوّل الحراك الشعبي الأردني، الذي كان قد سبق الحراك الشعبي العربي، من حراك مطلبي محدود ذي دوافع اقتصادية بالمقام الأول، إلى حراك شعبي على مستوى البلاد له أهداف سياسية تتلخص بالمشاركة الحقيقية في صنع القرار السياسي، وإحداث إصلاحات

---

(1) هشام الخلايلة.2012. مرجع سابق. ص54.

(2) نجادات، علي.2014 «الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية والتحولات المنشودة في المجتمع الأردني». دراسة مسحية، مجلة دراسات،العلوم الإنسانية والاجتماعية،(41)، العدد (1)، الجامعة الأردنية. ص257.

جذرية في بنية النظام السياسيّ من خلال إجراء تعديلات دستورية تُلائم التطور، وتضمن إقامة نظام ديمقراطي قائم على التعدديّة وتداول السلطة بطريقة قانونيّة، وإعادة النظر في النهج الاقتصادي بتأكيد دور الدولة في التنمية الاقتصادية، ورفض سياسات الخصخصة، واعتماد إستراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد بكافة أشكاله، واستعادة الثقة بالدولة ومؤسساتها، وترسيخ الوحدة الوطنيّة والدفاع عنها، والحفاظ على الأمن والاستقرار وتماسك المجتمع، والإيمان بالمعارضة وضرورة وجودها كركن من أركان الديمقراطية[1].

وبدأت المسيرات الاحتجاجية الفعلية في الأردن بصورة محدودة يوم الجمعة السابع من كانون الثاني 2011م في لواء ذيبان بمحافظة مأدبا جنوب العاصمة عمّان، شارك فيها مئات الشباب الذين يطالبون بتحسين الظروف المعيشية، والأوضاع الاقتصادية لأهالي اللواء، وقد دعت القوى التي نظمت هذا الاحتجاج، وبالتعاون مع بعض القوى اليسارية الأخرى إلى مسيرات في الجمعة التالية 14كانون الثاني2011،

(1) بني سلامه، محمد تركي 2013. الحراك الشبابي الأردني في ظل الحراك الشعبي العربي «دراسة ميدانية ونوعية». مركز البديل للدراسات والأبحاث، بدعم من مؤسسة المستقبل. ص27–29.

وفي مختلف المحافظات، والذي أطلق عليه اسم «يوم الغضب الأردني»، وبعد صلاة الجمعة انطلقت في عدة مدن رئيسية، وفي العاصمة عمّان مسيرات كبيرة مطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية، ومحاربة الفساد[1].

ثم توالت أشكال الحراك بعد ذلك من: مسيرات واعتصامات، واحتجاجات ومظاهرات، ومهرجانات ومنتديات، ومؤتمرات واجتماعات، وبيانات وتصريحات... الخ في مختلف مناطق المملكة، وبحراك شعبي سياسي اجتماعي اقتصادي، ينادي بالإصلاح السياسي، وحل مجلس النواب، وتعديل قانوني الانتخاب والأحزاب، وفتح المجال لحرية التعبير، وتحسين الظروف المعيشية، وتخفيض الأسعار، وتحسين ظروف العمل، والفصل بين السلطات، ثم جاءت بعد ذلك مطالب بإصلاح النظام، وملكية دستورية في الحكم، والمطالبة بمحكمة دستورية وغيرها، الأمر الذي أدى إلى تغيير حكومتين خلال فترة وجيزة، وتعديل عدد كبير من مواد الدستور، وتعديل قانون الانتخاب، وقانون الاجتماعات العامة، وإنشاء المحكمة الدستورية، والهيئة

---

(1) الموقع الإلكتروني (السبيل):

http://www.assabeel.net/panorama-2011/69258-l

المستقلة للانتخابات، وتطوير القوانين الناظمة للحريات، إضافة إلى الأنظمة المتعلقة بالشؤون الإدارية في الدولة وغيرها، ومحاسبة بعض رجال الأعمال، وآخرين في مواقع أمنية ووضعهم في السجن.

والحراك الشعبي في الأردن هو حراك سلمي، لم يتعرض بالإساءة للممتلكات أو المؤسسات، كما أن سقف المطالبات كان أقل من ذاك الذي نودي به في دول عربية؛ وهذا يعود لوجود توافق بين فئات الشعب ومكوناته السياسيّة والاجتماعيّة على نظام الحكم القائم، وعدم السعي إلى تغييره.

ويرى بعض الباحثين، أن الحركات الاحتجاجية في الأردن طغى عليها طابع مجموعات من الأفراد ذات توجهات اجتماعية، وسياسية، وثقافية، وعمالية، ونقابية، وحزبية، وعشائرية ومستقلة، عملت على ممارسة ضغوطات مطلبية على دوائر صنع القرار الأردني، لإيجاد مشاركة فعّالة بين عناصر النظام السياسي والشعب، وحل مشاكل سياسية واقتصادية بالدولة[1].

---

(1) المجالي، رضوان محمود 2013. الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (38)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ص21.

ويقول الدكتور محمد المقداد أن الحال في الأردن يختلف، وذلك بتزكية رأس النظام الأردني على أنه قاسم مشترك بين فئات الشعب، ومؤسسات الدولة، وأنه مرجعيّة الجميع، لذا، فالحراك الشعبي ومطالبه بتحسين الظروف المعيشية، والإصلاح السياسي جاءت بدعوى ترهل دور السلطة التنفيذية في أداء أدوارها التي لا تنسجم مع واقع وتطلعات أفراد الدولة، والتي عليها تحمّل مسؤولية نتاج العبء المثقل على المواطن بسبب احتكار صنع وتنفيذ القرار، وأنها لم تعط موضوعية حقيقية في عملية توزيع الأدوار[1].

إن زيادة الوعي الجماهيري بالحقوق المدنية، خاصة السياسية والاقتصادية منها، وضغط وتأثير المنظمات الحقوقية، إضافة إلى قنوات الاتصال التي دعمتها الثورة التكنولوجية الاتصالية التي امتدت إلى كافة المناطق، وتلازم معها وجود قناعات باستخفاف الحكومات بالعمل على النهوض بالمجتمع، أدى إلى الحاجة المُلحّة لإصلاح سياسي شامل، يأتي بالضغط من خلال حِراكٍ شعبي متنوع الأشكال[2].

(1) الموقع الإلكتروني (ملتقى نشامى البادية):

http://www.al-badyh.com/archive/index.php/t-17897.html

(2) المرجع السابق.

والتنوع الاجتماعي الموجود في الأردن، والذي شاركت مختلف عناصره بالحراك، عزز الحاجة لإرساء تقاليد الحوار من أجل القيام بعملية التنمية الشاملة، وتوفير ضرورات المعيشة، ومنح الحرية اللازمة للمشاركة في التطوير والتغيير، وإقامة العدالة بين فئات المجتمع وتنوعاته، وانخراط الجميع في مشروع الإصلاح السياسي الشامل، وممارسة دورهم بعيداً عن دائرة الاستبعاد، وبالتالي، فالخروج إلى الشارع هو الوسيلة الأقوى في إحداث التغيير، وفرض المطالب على أصحاب القرار لتحقيقها.

وهُنا لا بُد من الإشارة إلى الحراك الشبابي الذي تميّز به الحراك الشعبي الأردني؛ وهو حراك يجمع شباباً أردنيين من أيدولوجيات سياسية واجتماعية متعددة، شاركوا بكثافة فيه، وقاموا بتنظيم فعاليّات ومبادرات شبابيّة مستوحاة من تجارب شبابيّة في الدول العربية التي اندلعت فيها الاحتجاجات، إلا أن هذا العنصر الشبابيّ في الحراك الشعبي الأردني لم يكن منظماً، وقام بإجراءات لضبط الحراك الذي أصبح شيئاً فشيئاً له هياكل تنظيمية تأخذه بعيداً عن الفوضى والعبث، وله لجنة تنسيق تقوم بتنظيم حركته، وتحدد شعاراته، وتصدر البيانات باسمه.

وكانت للحراك الشعبي ثماره، لا سيما في مجال الإعلام، ففي تقرير صدر بتاريخ 2/ 5/ 2012 عن حالة الحريات الإعلامية في الأردن للعام 2011، الذي كانت وتيرة الحراك الشعبي فيه مرتفعة، بيَّن أن الثورات والحركات الاحتجاجية التي سادت دول عربية، قد أثرت بشكل مباشر على حالة الحريات الإعلامية في الأردن، كما بيَّن التقرير أن الحراك الشعبي ضغط تجاه تخفيف التدخل الحكومي والأمني في الإعلام بنسبة 65.5٪، وأسهم في تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية بمعدل 67.9٪، ولعب الحراك الشعبي دوراً ولو كان محدوداً في تراجع الرقابة الذاتية، حيث اعتبر 62.7٪ من الصحفيين أن الرقابة الذاتية تقلّصت، كما كشف التقرير من جانب آخر أن 61.3٪ من الصحفيين الأردنيين ينظرون إلى أن الحراك الشعبي أعطى بعض وسائل الإعلام مساحة أكبر لترويج الإشاعات في الأردن [1].

وحظي الحراك الشعبي باهتمام وسائل الإعلام باعتبارها ذات دور رئيس وفاعل في تحليل المطالب، وتقديم الرؤى والمعالجات السليمة، خاصة إذا كان أفراد المجتمع يعتمدون على المعلومات التي تتيحها

---

(1) الموقع الإلكتروني: (عمون)

http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=118939

هذه الوسائل، لا سيما إذا ما تعلّقت بإصلاحات تطور الحالة السياسة، وبالتالي الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وتقع على عاتق وسائل الإعلام مهمة توفير المعلومات للجمهور، لتكون لدى المواطن القدرة على المشاركة بإدارة المجتمع.

وفي ظلِّ حِراكٍ شعبيّ، من المعروف أن الصحافة والإعلام تقوم بوظيفتها السياسيّة بكثافة، فهي تحيط القارئ علماً بالمشاكل القائمة، كما أنها تعرض عليه الحلول التي تفترضها الحكومة أو الأحزاب والفئات الاجتماعية، وتنقل وجهات النظر بين السلطة والشعب، إضافة إلى استخدامها للضغط وتبرير المواقف بين الطرفين، وتقديم قراءة للمشهد السياسي والأحداث والقضايا، وبالتالي القدرة على اتخاذ مواقف وإبداء الرأي[1].

ومنذ بدء الحراك، نجد أن الحالة الأردنيّة بين شد وجذب مِن حين لآخر، ومن قضية لأخرى، ويتم تنظيم المسيرات والاحتجاجات المنادية بمطالب خدمية واجتماعية واقتصادية، وإصلاحات سياسية، وتغيير وتطوير وتعديل الإدارة العامة للدولة، وهذا يتطلّب ممارسة النظام

---

(1) العبادي، صلاح الدين عبد الله. 2007. الدور السياسي للصحافة الأردنية اليومية 1989-2005. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية. ص14.

السياسي أساليب ديمقراطية في إدارة المؤسسات الرئيسة، ومعالجة أسباب غياب المساءلة والرقابة الحقيقيّة، وتعزيز المشاركة الشعبية في القرار، وعدم السكوت على انفراد نخبة بعينها في اتخاذ القرارات، وتحديد السياسات.

وأهم المطالب التي نادى بها الحراك الشعبي الأردني:

1. رحيل الحكومة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وحل مجلس النواب.
2. إجراء تعديلات على القوانين الناظمة للحياة الدستورية والديمقراطية، وفتح باب الحوار مع الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز الحريات العامة، وإلغاء محكمة أمن الدولة والمحاكم العسكرية، واستقلال القضاء، وإنشاء محكمة دستورية.
3. محاربة الفساد والمفسدين ومحاكمتهم، ووقف الخصخصة، واستعادة ثروات الدولة واستخراجها، ووضع حد للمتنفذين والمتهربين الكبار من الضريبة.
4. توزيع مكتسبات التنمية على الجميع، وتحسين أحوال العاملين، وحل مشكلتي الفقر والبطالة، وتحسين مستوى الأجور وربطها بمعدلات التضخم.

5. إنشاء نقابة للمعلمين، وإلغاء معاهدة وادي عربة، المطالبة بحق العودة، ورفض مؤامرة الوطن البديل، والمطالبة بإعادة وزارة التموين، وإلغاء إقامة مشروع الكلية العسكرية في غابات عجلون، ورفض دمج البلديات.

ونجح الحراك الشعبي في الأردن، والحراك الشبابي جزء منه، في إسقاط أكثر من حكومة، وكذلك حلّ مجلس النواب في عامي 2010 و2012، واستجابة للضغوط الشعبية للحراك، فقد تم اتخاذ خطوات إصلاحية كإنشاء لجنة الحوار الوطني، وإجراء تعديلات دستورية شملت الكثير من مواد الدستور الأردني، وإنشاء محكمة دستورية، وإنشاء هيئة مستقلة تشرف على الانتخابات، وإنشاء نقابة للمعلمين، وتعديلات على قانون الاجتماعات العامة، واعتبر البعض أنها خطوات إصلاحيّة جيدة، لكنها لا تمثل نقلة نوعية سياسية في الدولة، خصوصاً أن الحراك استمر في المطالبة بإجراء المزيد من التعديلات الدستورية لكي تنسجم مع المبادئ الديمقراطية، وعلى رأسها الأمة مصدر السلطات[1].

(1) محمد تركي بني سلامة. 2013. مرجع سابق. ص56.

احتجاجات الدوّار الرابع 2018

ليس الحديث هُنا بمعزل عن الحراك الشعبي الأردني، فالاحتجاجات التي شهدتها منطقة الدوّار الرابع في عمّان هي استكمال لهذا الحراك، لكن تخصيص الحديث بعنوان مستقل عن احتجاجات 2018 هو كونها تمثّل حالة استثنائية في الحراك الأردني من حيث حجم المشاركين الكبير، وتوحّد جميع الحراكات فيها، ونتائجها السريعة في إقالة الحكومة، والتركيز الإعلامي الداخلي والخارجي عليها، إضافة إلى كونها خضعت للتحليل بشكل منفصل عن الحراك الشعبي في عام 2011 الذي تم تحليله، وسنأتي على النتائج في الفصل السابع.

وهذه الاحتجاجات جاءت تتويجاً لحراكات شعبيّة احتجاجيّة، واعتصامات شهدتها مناطق عدة في المملكة خلال الربع الأول من العام 2018، وفي يوم 30 أيار (مايو) دعا مجلس النقابات لإضراب جزئي عند مجمع النقابات المهنيّة، ثم تحوّل إلى استجابة من قبل الشارع الأردني، إذ تنادى المحتجون للتجمّع في منطقة الدوار الرابع بجانب رئاسة الوزراء وسط العاصمة عمّان لرفض السياسة الاقتصاديّة للحكومة، وتنفيذها سياسات وإملاءات صندوق النقد الدولي دون إيجاد حلول حقيقيّة لرفد الموازنة، حيث ارتفعت الأصوات ضد تعديلات قانون

الضريبة الجديد، الذي حولته الحكومة إلى مجلس النواب، والذي وفي حال إقراره سيعمل على رفع كثير من الأسعار.

ولأول مرة، وفي سابقة بالدولة الأردنية، أن تكون الاحتجاجات يوميّة ومستمرة دون انقطاع لمدة 9 أيام بجانب رئاسة الوزراء، إذ تبدأ فعالياتها بعد إفطار رمضان، أي بعد وقت الغروب، ولغاية وقت الفجر، اتسمت بالحضاريّة، وسادت فيها بالغالب أجواء إيجابية بين المحتجين وأفراد قوى الأمن، كما اشتمل حضور الوقفات على النساء والأطفال، واستخدم المحتجون الهتاف والموسيقى والرسومات للتعبير عن آرائهم، واتفق الجميع كمحتجين وقوى الأمن على المحافظة على الهدوء، وعدم استخدام العنف، واستمرت هذه الاحتجاجات لغاية اليوم السابع من حزيران، إذ تمت إقالة حكومة الدكتور هاني المُلقي، وتكليف الدكتور عمر الرزاز بتشكيل حكومة جديدة.

وفي سابقة في الحراك الأردني أيضا، أن تتجمّع أغلب الاحتجاجات في مكان واحد بالعاصمة، بعد أن وجد القائمون عليها بأن الاحتجاجات في المناطق الأخرى من المملكة بسيطة ومتناثرة وغير مؤثرة، وأنه لا بُد من تجمّعها في مكان واحد، وهو الدوّار الرابع أمام رئاسة الوزراء، لكي يكون صوتهم مسموعًا، وأن يؤثروا في صانع القرار بعدما طغت على الاحتجاجات والحراكات في المناطق تركيبات ومرجعيات مختلفة:

جهويـــة، ومهنيـــة، ومناطقيـة، ودينيـــة، كـ: حــراك شـباب الطفيلـة، وحـــراك شـــباب معـــان، وحـــراك إربـــد، وحـــراك ذيبـــان، وحـــراك المتقاعديـــن العســـكريين، وحـــراك الســـلفيين، وحـــراك الإخـــوان المســلمين، وغيـر تلـك مـن المسـميات التي شكّلت في احتجاجات الدوّار الرابع حالة مختلقـة؛ حيث ذابت المسميات السابقة وتوحّدت المطالب في هويّة حراكيّة عامة، اشتركت فيها جميع الصنوف السياسية والحزبية والاجتماعيّة، خصوصـاً أنه ولأوّل مرة يلتقي أبناء المحافظات والأطراف مع أبناء المناطق الراقية والغنيّة في عمّان في حراك شعبي، إذ التقى الفقير الذي يرى في قانون الضريبة الجديد مزيداً من الفقر، مع الغني الذي يراه معيقـاً في زيادة أمواله.

طغى العنصر الشبابي على الاحتجاجات دون أن تكون هناك قيادة محددة له، ومثّل مختلف أطياف الشعب من اليمين واليسار، الأمر الذي دعم موقف الاحتجاج كشعبيّ، ليس محسوبا على طرف، ولـم يُمارس المشـاركون فيـه العنـف، ولأول مـرة يـتم اسـتخدام الأغـاني والعـزف والموسيقى في التعبير عن مواقف رافضة لسياسة الحكومة المالية، ما زاد مِن عدد المشاركين فيه، واتسم بقوة التأثير والضغط التي أجبرت مؤسسات الدولة صانعة القرار على أخذ مطالب هذا الاحتجاج على محمل الجد، خصوصـاً أنه رفع شعارات ضد الحكومة وسياساتها، ولم

يرفع شعارات ضد النظام السياسي، وهذا استكمال لموقف الحراك الشعبي الأردني منذ بداياته في عام 2011، الذي لم يطالب بإسقاط النظام، لأن هذه المطالبة تجعل الحراك الشعبي في صِدام شديد مع قوى الأمن، وأيضاً في مواجهة النظام وفئات شعبيّة أخرى ترفض بتاتاً المس بالنظام السياسي، فمقبول توجيه النقد مهما كانت درجته للحكومات التي عليها أن تستوعب مطالب الحراكات الاحتجاجية.

وفي خضم الاحتجاجات والتصريح، لم يخفِ رأس الدولة التلميح إلى السياق الإقليمي والدولي للأزمة السياسية والاقتصادية الراهنة في الأردن، كما ذهبت الكثير من التحليلات إلى أن هذه الاحتجاجات سببها ليس فقط ضعف الحكومة في الجانب الاقتصادي، وفرض ضرائب جديدة كل حين، بدلاً من إيجاد حلول اقتصادية غير اللجوء إلى المواطن، بل أن التضييق الاقتصادي والسياسي على الأردن، والتقليل من المنح والمساعدات هو السبب الرئيس وراء قرارات الحكومة، وخروج الناس للشارع، وهذا التضييق له دوافعه بما يتعلّق بتسويات القضية الفلسطينيّة، وما يُسمى بـ«صفقة القرن» التي يرفضها الأردن، الأمر الذي ارتفعت فيه الأصوات أيضاً بالمطالبة بضرورة أن يُغيّر الأردن تحالفاته العربيّة والدوليّة.

وفي ذات السياق، يحدد الباحثون مجموعة مداخل في دراسة الاحتجاجات، كالمدخل الاقتصادي ويشمل: التضخم والبطالة

والكساد وعجز الميزانية، والمدخل السياسي كـ: فشل القيادة السياسية، أو عدم صلاحية النظام السياسي، أو الفشل في تطوير النظام السياسي، وهنالك المدخل الاجتماعي، ويتعلق بعدم تحقيق المساواة الاجتماعية، ونقص الحوافز والدوافع في المجتمع، كما يُرجع الباحثون بالتاريخ هذه الاحتجاجات على أنها نتيجة لتراكم عوامل عدم الانسجام بين عناصر المجتمع، أما المدخل النفسي، فيرى علماء النفس بأن الاحتجاجات تعود إلى انهيار كيان الأفراد، وشعورهم بانعدام أهميتهم، أو تأثير قوى اجتماعية غير واعية، مما يجعلهم في حالة من الرفض والاحتجاج والعصيان على ما هو قائم[1].

ومن الثابت نظرياً، أن مدى انفتاح الدولة ومؤسساتها، أو عدم ذلك، يحدد شكل استجابة نشطاء الاحتجاج، **فكلما ازداد انفتاح النظام السياسي، تراجعت قابلية المحتجين للخروج عن الأطر المألوفة لدى المجتمع السياسي للتعبير عن قضية الاحتجاج**، فبين انغلاق النظام السياسي وانفتاحه هناك مفاهيم وحالات لها خصائصها وأوصافها، «فالنظام السياسي المنفتح جزئياً، هو نظام يدعم مجالاً للتعبير بطرق مختلفة، تتراوح بين فتح باب الشكوى، أي أن تستمع الحكومة لشكوى

(1) علي نجادات. 2014. مرجع سابق. ص3.

الناس وتعمل على حلها، وفي شكل آخر، تأخذ حركة الاحتجاجات في الأنظمة المنفتحة جزئيـاً شكل التظاهر السلمي المعبّر عنه بشعارات ومواقف سياسية أو مطلبية ذات رسالة واضحة للمعنيين، وفي شكل آخر تتجلى حالة التظاهر بالاحتجاج الذي ربما يكون عنيفاً في بعض الحالات، أما في الأنظمة المغلقة كلياً فلا مجال للتعبير الجماهيري»[1].

أخيراً، إن المسببات والعلاقات والمواقف والدوائر والطروحات كثيرة ومتشعبة في ظل الاحتجاج والحراك الشعبي، الشيء الذي يحتّم أهمية الوقوف عند التغطية الصحفيّة، وماهية النشر، واختلافه وتوافقه والمضامين التي تُقدّم فيها هذه الاحتجاجات.

---

(1) بدوي، محمد عبده. 2010. إعلام الأزمات في العالم العربي، المجلة العربية، العدد 26، المركز الدولي للأبحاث والدراسات، بتاريخ: 4/ 4/ 2010. ص 59.

الفصل الثالث

مفهوم سياسة النشر وعلاقتها بالتغطية والمضمون والقيم والصياغة

سياسة النشر

اختلف الباحثون في تعريف سياسة النشر؛ لكونها تتعلق بمجالات كثيرة ومتشعبة، تحيط بالصحيفة من الداخل والخارج.

ويُعدها (توماس بيري) بأنها الجهة التي تختار وسيلة الإعلام اتباعها في نشرها ما يقال وكيف يُقال، فتهتدي بها في عملها، وفي كيفية التعامل مع الأخبار[1]. ويعرفها إياد الصقر بأنها: «الدستور أو المرشد الذي يوجه عمل محرري الصحيفة في كل النواحي»[2]. كما أنها: «الحدود والمبادئ التي تقوم من خلالها الصحيفة بأداء وظيفتها كوسيلة للاتصال بالجماهير، وتحدد القضايا التي تعالجها، وأساليب معالجتها من الوجهة التي تختار الصحيفة اتباعها عندما تنشر وكيف تنشر»[3].

---

(1) بغدادي، هالة إسماعيل. 2009. الصحافة التلفزيونية العربية: الجزيرة والنيل دراسة ميدانية مقارنة. رسالة ماجستير منشورة. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية. ص75.

(2) الصقر، أياد. 2009. تصميم الصحافة المطبوعة وإخراجها. دار أسامة للنشر، عمان. ص143.

(3) المتولي، آمال. 2003. مدخل في الصحافة. دار الإسراء، طنطا، مصر. ص225.

وهي: «مجموعة القواعد والمبادئ التي تلتزم بها الصحيفة، وتسير عليها في تناولها للأخبار والموضوعات والأحداث المختلفة، بما يعني اختفاء وجهه نظر الصحيفة في كل ما ينشر في صفحاتها من مواد تحريرية، بما في ذلك أسلوب معالجتها للقضايا والمشكلات التي تحدث في المجتمع، ومدى ميلها إلى الإثارة أو الاعتدال، والتوازن في العرض والتناول[1].

كما أنها مجموعة المبادئ والقواعد والخطوط العريضة التي تتحكم بالأسلوب، أو الطريقة التي يقدم بها المضمون، وتكون في الغالب غير مكتوبة، ومفهومة ضمنا من جانب أفراد الجهاز التحريري، وتظهر في سلوكهم وممارستهم للعمل الصحفي اليومي، وهي تخضع لقدر من المرونة تختلف درجته من صحيفة لأخرى، ومن موقف لآخر، ومن فترة لأخرى داخل الصحيفة ذاتها[2]. وتعرفها فريال مهنا بأنها: «الآليات التي يتم من خلالها الحفاظ على الخط السياسي للوسيلة الإعلامية، ونادرا ما تكون هذه الآليات ظاهرة وخاضعة للنقاش، إذ يجري تعلمها

---

(1) الحتو، محمد سليمان. 2012. مناهج كتابة الأخبار الإعلامية وتحريرها. دار أسامة للنشر، عمان. ص310.

(2) عبد المجيد، ليلى وعلم الدين، محمود. 2004. فن التحرير الصحفي للجرائد والمجلات. دار السحاب للنشر، القاهرة. ص19.

عبر الاحتكار والممارسة بين أعضاء فريق العمل والإدارة المعنية بتسيير دفة الأمور[1].

وبالنسبة للمهنية، تعرفها هالة بغدادي بأنها: «تعبير عن الموقف المهني الذي تتخذه الوسيلة الإعلامية إزاء القضايا والشؤون والأحداث والشخصيات التي تعنى بتغطيتها، أو التعرض لها من خلال كل فنون الصحافة، وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقائم بالاتصال، إذ أنها مجموعة من القواعد التي يلتزم بها القائم بالاتصال لتحقيق الأهداف المهنية والتحريرية للمؤسسة الإعلامية»[3]. وتعتبر سياسة النشر بأنها التصورات التي تحكم الممارسات الصحفية في صحيفة ما، وتمثل إطارا مرجعيـاً يحظى بالثبات النسبي، ويستدعي منه قادة الجهاز التحريري وغيرهم من الصحفيين ما يشاءون من معايير تحدد مدى صلاحية المادة للنشر، وأولويات المعالجة، ونوع المصادر التي يعتمد عليها وتلك التي ينبغي

---

(1) مهنا، فريال. 2002. علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية. دار الفكر المعاصر، دمشق. ص281.

(3) محمد، هشام محمد عبد الغفار. 1995م. دور رئيس التحرير في توجيه السياسة التحريرية في الصحف القومية، دراسة تحليلية ميدانية مقارنة بين صحيفتي الأهرام والأخبار لعام 1992. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة. ص61.

تجنبها، وطرق تقديم المادة على النحو الذي يحقق أهداف الصحيفة في الاتصال الجماهيري، والتأثير في اتجاهات الرأي العام[1].

وتلتزم سياسة النشر بالفكر الذي تمثله، فتكون ممثلة لحزب معين أو فكر، وغالباً لا تكون موثقة، بل تفهم من خلال التجربة والممارسة، وتحدد عند إنشاء الصحيفة، ويمكن أن تتغير لتفادي أزمات التوزيع والترويج[2].

وكل صحيفة تصدر في العالم لها رؤية أو فلسفة تحكم عملها اليومي وتوجهه وتؤثر فيه، هذه الرؤية شاملة، أي أنها لا تحدد موقف الصحيفة وانتماءها السياسي فقط، ليبرالي أم اشتراكي، بل تحدد موقفها ورؤيتها وأسلوبها ومدرستها الصحفية أيضاً.

وسياسة النشر الرشيدة كما يراها خبراء الاتصال، هي التي تضع الرأي العام نصب أعينها، وذلك بأن يحاط علما بكل ما يمس مصالح أفراده وحياتهم وكل ما يدور حولهم بأمانة وصدق[3]، ويؤكد

---

(1) صالح، سليمان. 2004. حقوق الصحفيين في الوطن العربي. دار النشر للجامعات، القاهرة. ص196.

(2) الموقع الإلكتروني (الملتقى نت):

http://www.almultqa.net/vb/t-14269

(3) إمام، إبراهيم. 1994. وكالات الأنباء. دار الفكر العربي، القاهرة. ص56.

المختصون بالصحافة، أن الخبر يتفق مع السياسة العامة لتحرير الصحيفة من حيث الموضوع، أو اللغة، أو طريقة العرض، فالخبر عن جريمة من الجرائم البشعة أو اللاأخلاقية قد يكون صالحاً لصحيفة ما، لكنه لا يصلح لصحيفة أخرى[1].

وتتعامل الصحافة مع ثلاثة محاور تقع تحت تأثير اتجاهات سياسة النشر هي:

1. قراء: يرون فيها نفاقاً ومجاملة وطمساً للحقائق، والمبالغة والتعتيم والإثارة، وإهمالاً وتجاهلاً لمشاكلهم الحقيقية.
2. حكّام: يتهمونها بتأجيج مشاعر العداء والكراهية ضدهم من قبل المحكومين، وتشجيعهم على التمرد والعصيان؛ لتحقيق الأمجاد للصحيفة ولو على حساب المصلحة القومية.
3. صحفيون: يعترفون أن مهمتهم صعبة، ويعجزون عن إرضاء الحكام والمحكومين، ويضيقون بالانتقادات الموجهة من الطرفين.

وتوثر في سياسة النشر للصحيفة مجموعة من العوامل، لاحظ الكاتب عدم وجود اتفاق تام حولها بين من تناولوها بالبحث أو الكتابة؛

(1) المرجع السابق.

فمنهم اتفق في بعضها، واختلف في بعضها الآخر، ومن تلك العوامل ما يتصل بالصحيفة أو المؤسسة الصحفية من الداخل، وبعضها يرتبط بالنظام الإعلامي السائد، أو الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة.

وهناك معايير أخرى مؤثرة في سياسة النشر هي[1]:

1. القيود المفروضة على الصحف، وحجم الحرية المتاحة لها سواء مباشرة أو غير مباشرة.
2. المعايير التي تحكم السلوك الاتصالي بالمجتمع تبعا لسمات هذه المجتمع وحاجته.
3. معايير السلوك المهني، ومواثيق أخلاقيات المهنة.
4. السياسة العامة للدولة، والظروف السائدة في البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وللسياسة التحريرية دور مؤثر وفعال في العمل الإخباري، وتتعلق أيضاً بشكل وثيق بعناصر ومراحل النظام الاتصالي ككل:

(1) عبد المجيد، ليلى وعلم الدين، محمود. 2008. فن التحرير الصحفي للوسائل المطبوعة والإلكترونية. دار السحاب للنشر، القاهرة. ص48.

1. مصدر الرسالة (المعلومات): وهي المادة التي يتألف منها الاتصال.
2. الرسالة ذاتها: وهي المعلومات التي يتم نقلها أو نشرها عن حدث.
3. الوسيلة: وهي التي تنقل وتنشر من خلالها الرسالة إلى المستقبل.
4. التغذية الراجعة: وهي التأثير الذي يتحقق عند المتلقين نتيجة رسالة المرسل[1]. وهي أيضاً رجوع المنبهات إلى المرسل من المتلقي استجابة لما يكون المرسل قد أرسله من معلومات، كما أنها اتصال راجع من المستقبل إلى المرسل يتيح لها المجال للحصول على معلومات عن مدى تفاعل المتلقي مع الرموز التي أرسلها في الأصل[2]، وهذه التغذية الراجعة يكون مدى تأثيرها بناءً على الأساليب المستخدمة في تناول الأخبار وصياغتها، فإذا ما كان هناك إخفاء للمضامين الإخبارية، أو عدم نشرها، وبالتالي

---

(1) عبد الكافي، إسماعيل وهيبة، محمود منصور. 2004. النظم السياسية وسياسات الإعلام. مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية. ص81.

(2) عصام الموسى. 2012. مرجع سابق. ص92.

إخفاء الكثير من المعلومات عن القراء، الأمر الذي يرتب عليهم اتخاذ قرارات غير صائبة.

ومِن العوامل المؤثرة في السياسية التحريرية هي: هدف الصحيفة، واتجاهها السياسي والعقائدي أو الأيديولوجي، وسوق الجريدة، والمستوى الاقتصادي والثقافي والتعليمي والاجتماعي للقراء، والصحف المنافسة، والأوضاع الخاصة بحرية الصحافة، وإمكانات الصحيفة البشرية والاقتصادية والفنية[1].

وهناك عوامل أخرى أيضًا: نوع الملكية، وضغوط الممول، واحتياجات الجمهور، والضغوط الاجتماعية، وشخصية رؤساء التحرير، وأنماط سيطرة الإدارة العليا، ومدى ارتباط الصحيفة بمصالح معينة في المجتمع، والمعايير الاجتماعية، والقيود التشريعية والقانونية.

وتحدثت الدكتورة آمال المتولي عن ارتباطات النشر، والنزعة الإقليمية[2]، وتذهب الدكتورة هالة بغدادي إلى فئات الجمهور المستهدف، وإمكانية الوصول إلى معلومات موثقة، ومصادر متفردة،

---

(1) إياد الصقر. 2009. مرجع سابق. ص144.

(2) آمال المتولي. 2003. مرجع سابق. ص72.

وهامش الحرية الممنوح للصحفيين لممارسة مهامهم[1]، وأيضا سياسة الدولة، ونوعية أداء القائمين على سياسة الصحيفة، وردود أفعال القراء، وتقارير أجهزة التوزيع والإعلانات[2].

(1) هالة إسماعيل بغدادي. 2009. مرجع سابق. ص72.

(2) محمد سليمان الحتو. 2012. مرجع سابق. ص117.

علاقة سياسة النشر بالمضمون الإخباري

دخلت عمليّة جمع الأخبار وإعدادها وتوزيعها مرحلة مهمة من التطور في ظل ثورة الاتصال والمعلوماتية، وتعقّدت العمليّة الإخباريّة تبعًا لعالم مليء بصراعات أيديولوجية، وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، يطال أثرها العمليّة الإخباريّة؛ لهذا ظهرت أساليب جديدة في كتابة الأخبار وتحريرها، وأصبح الخبر وسيلة للتلاعب بالمواقف والاتجاهات.

والأخبار هي أكثر أبواب الصحيفة تعرضًا لطغيان سياستها وترويجها؛ بالتأكيد على نواح معينة من الرواية الإخبارية، وحذف نواح أخرى، واستخدام الألفاظ بطريقة دقيقة ومحددة تعطي الرسالة الإعلامية بُعداً يخدم السياسة المتبعة.

وتعد الصحف من أقدم وسائل الإعلام الجماهيري، ومن أهم الوسائل التي تشكل الرأي بين المتعلمين[1]، لهذا يجب إيفاء الخبر حقّه

---

(1) عبد القوي، خيري. 1989. دراسة السياسة العامة. منشورات ذات السلاسل، الكويت. ص30.

من البيانات والتفاصيل، وروايته بمنتهى الدقة والصدق والصحة، لأن هذه الوسائل: «تؤثّر فينا على مستويات عديدة، فتعطينا الأفكار، وتساعد في تشكيل الآراء والمواقف والعواطف والسلوك»[1]، لذا، فالعمل الصحفي يقبل التحرك المرن الواسع في نطاق غير محدود، وهذه الميزة توفر للمحررين حريّة التعامل مع المضمون دون نسيان الأخلاقيات والقيم والمبادئ، والصدق في التعبير عن الحدث.

والمضمون هو مادة الرسالة التي يختارها المصدر لتعبّر عن أهدافه، وهو العبارات التي تُقال، والمعلومات التي تُقدم، والاستنتاجات التي نخرج بها، والأحكام التي نقترحها، وهو الموضوع الذي تتناوله وتعالجه الصحف، وهنا يجب مراعاة الأمانة والدقة في تحريره، وأن تتم كتابته بلغة صحيحة[2]، لأن الترويج لسياسة الصحيفة عن طريق مضمون الأخبار يعد من الأساليب المستنكرة إذا كان القصد منها، أو إذا كانت نتيجتها خداع القارئ.

---

(1) آسابيرغر، آرثر. وسائل الإعلام والمجتمع: وجهة نظر نقدية. ترجمة: أبو إصبع، صالح. سلسلة عالم المعرفة، (د.م)، 2012. ص95.

(2) همام، طلعت. 1983. مائة سؤال عن الإعلام. دار الفرقان للنشر، عمان. ص79.

ومضمون الرسالة الإعلامية هو: «مجموعة رموز مفيدة يتم اختيارها بصورة منظمة، بقصد إيصال المعاني من المرسل إلى المتلقي، وهو محتوى السلوك الاتصالي»[1] الذي يتعرّض لعمليات الإضافة والاستبعاد، والشرح والتفسير بما يتلاءم وسياسة الصحيفة، وبالتالي فالحدث لا يبقى نفسه بعد مروره بالفلاتر والمغربلات.

ويؤدي المضمون الصحفي أحيانًا إلى تخدير أفراد الجمهور، إذ أن المعلومات والمعرفة المستقاة منه، تصبح بديلاً يتم اعتماده في الشؤون العامة، خاصة عند الإغراق فيه، واعتباره مرجعًا في القرارات المتخذة، خاصة في الموضوعات التي لا يعرف الناس فيها إلا القليل من المعلومات، وبالتالي سرعة التأثير بهم[2]. بالمقابل، ففشل الصحف في إيقاع تأثير بالمواطنين يجعلهم غير مشاركين فعّالين في المجتمع، كما أن تناقص مصداقية الصحف، وعدد القراء؛ يشكّلان خطراً على وجودها في النظام ككل.

---

(1) عصام الموسى.2012. مرجع سابق. ص89.

(2) Budd،Richard W and Brent D.Ruben.(1979) Beyond Media: New Approaches to mass Communication.Rochelle Park،New jersey :Hayden Book Go. P8.

ومما لا شك فيه أن المضمون الإعلامي، وأساليب تقديمه، وتنظيم أجزاء الرسالة الإعلامية، من أهم عوامل النجاح في التحرير الصحفي، ويمثل المضمون نقطة البدء في التحرير الصحفي[1]. وتُقسم الصحف من حيث المضمون إلى ما يلي:

1. الصحف الجامعة: وتشمل جميع اهتمامات الصحافة، وتكون غالباً يومية أو أسبوعية.
2. الصحف المختصة: وتختص بمجال واحد فقط مثل: التجارة أو الزراعة أو علم النفس أو الرياضة وغيرها.
3. الصحف الأدبية: وتهتم بنتاج الأدباء والشعراء والفنانين.
4. الصحف المسلية الخفيفة: وتهدف للترفيه عن القارئ من خلال القصص المسلية والكاريكاتير.
5. الصحف الفنية: وتهتم بالفنون الجميلة كالسينما والمسرح والغناء والتصوير.

والرسالة الإعلامية هي واحدة من أهم مقومات العمل الصحفي، وأوسعها انتشاراً، وتستخدم في مختلف النشاطات الإعلامية

(1) شرف، عبد العزيز. 2000. الأساليب الفنية في التحرير الصحفي. دار قباء للنشر، القاهرة. ص69.

والاتصالية، فهي تختصر كل عناصر الاتصال، وتبدو محددة وواضحة، لكنها معقدة ومتشعبة جداً من حيث طبيعة العناصر المكونة لها ونسبتها[1].

والمضمون في الرسالة الإعلامية قد يكون سياسياً بحتاً، أو ثقافياً، أو حضارياً، أو اقتصادياً، ولكل منها قطاع إنساني يكبر ويصغر في ضوء اهتماماته ومصالحه واتجاهاته ومستواه الثقافي، ومن الصعوبة إحصاء كل جمهور متلق للرسالة الإعلامية وفقاً لمضمونها، لكن هناك علاقة مؤكدة بين تنوع النسيج الاجتماعي الثقافي، ومضمون أو محتوى ما تبثه وسائل الاتصال في رسالتها الإعلامية.

والمضمون الإخباري يحتوي على معلومات تعتبر هي عصب العملية الصحفيّة؛ لأنها تحمل أحداثاً ووقائعَ وقضايا، وذكر أستاذ الرأي العام الدكتور إبراهيم أبو عرقوب عدداً من الخصائص التي يجب أن يمتاز بها المضمون وهي[2]: أن تكون مادته صريحة، بعيدة عن تناول

---

(1) مطاوع، محمد يوسف.2007. تحليل واقع الصحافة الرياضية من وجهة نظر القيادات الرياضية في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية. ص16.

(2) أبو عرقوب، إبراهيم. 1993. الاتصال الإنساني ودوره في التفاعل الاجتماعي. دار مجدلاوي، عمّان. ص46.

الوقائع بشكل مباشر، وواضحة لا تحتمل أي لبس أو تأويل، وكاملة تتضمن كل الحقائق التي يتم تناولها، ومختصرة في إيصال المعلومة بشكل مباشر، وصحيحة تضم معلومات واقعية وبعيدة عن الحدة، وبسيطة يمكن فهمها بسهولة من الجميع.

وتأثير الصحيفة في القارئ يكون من خلال المضمون، وهذا يكون من خلال الافتتاحيات والأبواب والتعليقات والتحليلات، وإقحام الرأي داخل المضمون، واستخدام المصطلحات بطريقة دقيقة ومقصودة ومحددة؛ لتعطي بُعداً أيديولوجيا يخدم السياسة المتبعة لدى السلطة، أو سياسة المؤسسة الصحفية؛ فنشر الفكرة في الصحيفة عدة مرات يركزها في الأذهان[1]، كما أن التركيز على أخبارٍ معينة، وصياغتها بطريقة مثيرة أحيانـًا، أو بطريقة تبسط الحدث وتقلل من شأنه لهدف مقصود تسعى الصحيفة لتشكيله في ذهن القارئ، خاصة إذا ما تعاملت مع فعاليات تطالب بالحراك الشعبي، وهذا يقودنا نحو (رؤية وموقف) الصحيفة ذاتها من هذه المطالب السياسية.

---

(1) حماد، حسن جمعة. (د.ت). دور الصحافة اليومية في التنمية الريفية في المملكة الأردنية الهاشمية: تحليل المضمون الزراعي لصحيفتي الرأي والدستور. رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة. ص54.

وتنحاز وسائل الإعلام التابعة للسلطة لذات السلطة التابعة لها، فتركّز على النواحي الإيجابية، وإظهار النظام بصورة ناجحة في إدارة الدولة، ومساندته، وإضفاء الشرعية على ممارساته غير المشروعة، واستخدام عمليات الدعاية السياسية للتأثير في الجماهير، وأساليب الترغيب والتهديد، واستخدام الشعارات المضللة لتضليل الرأي العام، والتأثير في اتجاهاته من خلال المضمون[1]، وانتقاء قصص إخبارية محددة، وإخفاء معان ومصطلحات، والاهتمام بشخصيات دون غيرها، والمبالغة في إضفاء أهمية على بعض الأدوار.

في حين أن الصحف الخاصة والمستقلة في سياسة النشر لا تساند الحكومة غالباً، وتوجّه لها وتكشف عن سلبيات قراراتها، وتنحاز إلى الحراك الشعبي ومطالباته، وتقدم مختلف وجهات النظر، وتكشف الحقائق وتمتاز بقوة الطرح.

والاختلاف بين الصحف في المضمون مُلاحظ إذا ما قسنا الحدث الواحد خصوصاً السياسي، من حيث نشر كل صحيفة له، ومساحته

---

(1) زلطة، عبد الله. 2007م. القائم بالاتصال في الصحافة: دراسة نظرية وميدانية. رسالة دكتوراة منشورة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، كلية الإعلام، جامعة بنها. ص230.

ومكانه فيها، سواء على الصفحات الأولى أو الداخلية بالنسبة للصحافة الورقيّة، أو ضمن الأخبار الرئيسة أو الفرعية في الصحافة الإلكترونية[1]، وفي ظل الانتشار الواسع للوسائل الإعلامية الإلكترونيّة، وتدفق الرسائل والمعلومات من كل حدب وصوب، أصبح القارئ فاقداً للثقة بهذه الوسائل؛ لأنه بات يستطيع التمييز بين المصداقية وعدمها، والانحياز داخل المضمون وعدم التوازن فيه، وأصبح أكثر فطنة عند اتخاذ القرار[2].

أما المضمون الإخباري السياسي، فهو المساحة الأكثر مكانا للاختلاف بين الصحف التي لا تختلف بالأمر الاجتماعي أو الاقتصادي كما في القضية السياسية ذات الطابع الشعبي؛ فالصحف تركّز وتهتم بالمضمون السياسي الذي هو محل جدال داخل المجتمع أكثر من غيره، وله صدى لدى القراء.

---

(1) آل سعود، سعد بن سعود. 2006م. الاتصال السياسي وتأثيره في المجتمع السعودي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ص12.

(2) ولد القابلة، إدريس. 2003م. الصحافة وتطورها، مجلة الحوار المتمدن، العدد 580، (د.م). ص41.

تعمل هيئة التحرير على التفريق بين خبر سياسي وآخر، فهناك خبر سياسي عن قضية مستجدة تطرح نفسها وتتعارض مع سياسة النشر، لكن يتم التعامل مع خبرها بمرونة، وهناك خبر سياسي يتناول قضية يتم التعامل مع خبرها بمنتهى الثبات في سياسة النشر[1].

وتتولى بعض الصحف القيام بمهمة الهجوم على قضية سياسيّة وترويج سلبياتها وخطرها، بالمقابل تقوم بمهمة التسويق السياسي لقضية سياسيّة أخرى بإبراز شخصيات وبرامج وأفكار تُقدَّم في طابع دعائي يؤثر في القارئ[2]، ونسج قصص إخبارية وحبكها لاستهداف بناء أو دعم برنامج سياسي، أو تغيير في مواقف سياسية، أو تصميم الصورة الذهنية لمؤسسة سياسية، أو حزب سياسي، أو قيادة سياسية.

وتلجأ بعض الصحف إلى الدعاية السياسية لتكوين الاتجاهات أو السيطرة عليها، أو تعديلها عند الفرد أو الجماعات، ولنجاح ذلك يجب فهم الجماهير وإدراك احتياجاتهم، والسبل التي يمكن أن تسلكها الوسيلة الإعلامية في مضمونها لإحداث استجابة لديهم، إذ للدعاية

---

(1) محمد سليمان الحتو. 2012. مرجع سابق. ص327.

(2) المصالحة، محمد حمدان. 1996م. الاتصال السياسي: مقترب نظري تطبيقي. دار وائل للنشر. عمان. ص40.

السياسية تأثير كبير إذا ما قامت بها الصحافة من خلال المزاوجة بين ما تنشره من كلمة وصورة؛ لإيصال صورة معينة عن حالة ما تنطبع في ذهن الآخر، أو لنشر الدعاية والمعلومات بين الناس للتأثير في الرأي العام وفق اتجاه معين.

وبسبب بعض السياسات في الصحف، تتعالى الأصوات والدعوات هذه الأيام لتحسين نوعية المضمون الذي تقدمه بسبب سيطرة الاتجاه التجاري، الأمر الذي أدى إلى تركيزها على مضمون تستهدف به تحقيق أهداف تجارية[1]، وهذا النوع من المضمون جاء على حساب الاهتمام بالقضايا الجادة التي تؤدي إلى تطوير النظام السياسي في المجتمع، وتعزيز الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار.

---

(1) صالح، سليمان. 2002م. أخلاقيات الإعلام. مكتبة الفلاح، الكويت. ص34.

علاقة سياسة النشر بصياغة الأخبار وشكلها

- **الصياغة**

الحديث هنا ليس عن تلك الطرائق والأساليب التي يتبعها المحرر لكي تكون كتابته مقروءة وواضحة، أو تطبيق القاعدة المهمة في كتابة الأخبار، وهي (استخدام كلمات وجمل بسيطة، وتذكر دائماً أنك تكتب للناس جميعاً)، وهي الصور أو الطرائق التي يتبعها المحرر عند كتابة الأخبار، وبعبارة أخرى، هي الشكل أو الهيكل الذي توضع فيه المعلومات التي يتضمنها الخبر؛ أي طرق تناول المعلومات وصياغتها وترتيبها.

والخطورة في صياغة الأخبار هي عندما تذهب بالمعنى بعيداً عن الواقع، فتكرار الأفكار يعمل على تربية الفرد على الولاء المطلق لرأي معين، فتقنع المتلقي بهذا الاتجاه من خلال تكراره، ما يؤدي في النهاية إلى تجريد العقل، وإلغاء وجوده[1].

---

(1) صالح، جلال الدين. 2008م. الإرهاب الفكري: أشكاله وممارساته. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية. ص125.

وقد تُضخِّم الأخبار الوقائع وتشوهها، وتخلط الأوراق أمام المتلقي، فتظهر الإيجابيات وتتستر على السلبيات، وتستخدم أساليب تغيير اتجاهات وأنماط السلوك الفردي والجماعي، وبنية الفرد الإدراكية[1]، وتهويل الصغائر وتصغير الكبائر، كما فعلت وسائل الإعلام الغربية وبعض العربية في حرب الخليج عام 1990، إذ مارست ذلك بشراسة لم تنتبه لها كثير من الشعوب والحكومات، وتحوّلت هذه الوسائل من خلال عملية نشر ممنهجة إلى قوى سيطرة على ذهنية الشارع العربي، وفرض الهيمنة المهذبة على العقول[2]، وهذا ما يسمى بالإرهاب الفكري الذي عرفه الباحث نشأت الأقطش تعريفاً إجرائياً بأنه: «تكون وسائل الإعلام إرهابية عندما تخالف القواعد الأساسية المتفق عليها في وظائفها وأخلاقياتها، كالصدق والموضوعية والدقة والأمانة، وتخالف قول الحق في معالجة الأحداث»[3].

---

(1) أبو عرجة، تيسير. 2010م. الإعلام: وسائله ورسائله وقضاياه. دار مجدلاوي، عمان. ص148.

(2) نصر الله، رفيق. 2007م. الأمن الإعلامي العربي: إشكالية الدور والهوية. دار السلام بيروت. ص36.

(3) الأقطش، نشأت. 1997م. الإرهاب الفكري للإعلام. مركز الوطن للنشر، الخليل. ص7.

إن إقحام الرأي في صلب الخبر له دلالة كبيرة، فمثلاً: إذا كانت الصحيفة تؤيد خفض نسبة الضرائب، نجدها تعمد دائماً إلى الإشارة للنسبة الحالية (المرتفعة) للضرائب، مفترضة أن جميع القراء متفقون معها على أن النسبة مرتفعة فعلاً، وكذلك تعمد الصحيفة إلى إقحام رأيها في الرواية الإخبارية، ولهذا، فالمتابع في الحياة العملية للصحف يجد أن قليلاً منها يخلو من رأي تقحمه الصحيفة أو المندوب أحياناً، أو وكالة الأنباء أحياناً أخرى.

كما أن إطلاق العنان للأحاسيس والعواطف داخل صياغة حادثة أو خبر، ما هو إلا ابتعاد عن الاحترام المفترض مع القارئ، فالرسالة الإعلامية المتمثلة بالخبر الصحفي، والمادة الإخبارية، تختلف عن الرسائل الأخرى، فهي رسالة يكتبها المحرر لكي تُقرأ وتوزّع وتُباع وتُنشر وتتخطّى الحدود والحواجز والمسافات، وتصل إلى جميع الأذهان بمختلف مستويات التفكير.

والخبر الصحفي يمتاز بخطورته؛ لأنه يحمل في ثناياه المعلومات الدقيقة عن أحداث هامة تقع داخل الدولة، تمس بما هو سلبي أو إيجابي أناساً أو مؤسسات أو قطاعات أو جماعات أو مناطق أو أفكاراً أو اتجاهات أو سياسات أو توجهات، أو يحمل معلومات عن أحداث

خارجيّة يكون الهدف فيها التأثير بالمواقف والمصالح الدولية[1]، كما أن القضية الداخلية أو الخارجيّة التي لا يروق للصحيفة نشرها صراحةً، نجدها تعمل على نشرها وتقديمها تحت جناح خبر آخر، أو أن تدسها تحت عناوين متداخلة.

والصحف يجب أن تعرض سياساتها بعيداً عن صياغة الأخبار، وتقديمها بشكل تنافسي يُشبه عرض السلع في السوق، وعليها أن تعطي الموضوع الصحفي حجمه الطبيعي، وتجنب السرد الدرامي العنيف والمفتعل، وتناول الحدث من خلال المفردات اللغوية اللازمة والمناسبة للتعبير عنه بوضوح كامل، وبأقل عدد من الكلمات التي تترجم الحقائق المراد التعبير عنها.

والقارئ يستطيع في كثير من الحالات أن يميز الخبر الصادق من الخبر الكاذب، ليس لفراسته وحده، بل بالمقابلة بين الروايات المختلفة في الصحف الصادرة، وفي إطار العلاقة بين الصياغة والرسالة الإعلامية نجد أن الأخيرة تتمثل بوحدات أساسية، وهي المعلومات والحقائق والأفكار وعناصر الأحداث وما إلى ذلك، ثم تأتي المرحلة التالية

---

(1) المعايطة، ناصر. 1996. أسس الكتابة الصحفية. مؤسسة البلسم للنشر والتوزيع، عمان. ص26.

لاستقاء المعلومات وصبّها في قالب إعلامي يمثل شكل الرسالة التي يستقبلها القارئ، فمادة الخبر يمكن التعبير عنها بألفاظ ورموز متنوعة تتيح للغة فاعلية أكثر في تحقيق التأثير الاتصالي، وكون الرسالة الإعلاميّة ليست موجهة إلى شخص أو طبقة محددة بمستوى فكري ما، وكونها تخرج من المطبعة وتتجه إلى جميع القراء باختلاف أعمارهم وأعمالهم، وأماكنهم وثقافاتهم ومعتقداتهم، فعلى المحررين التوجه بالصياغة التي تناسب جميع المستويات.

والصياغة في الأخبار تسير أحياناً نحو الإعلام التضليلي الذي يقوم على صرف الانتباه عن عنصر الحقيقة، وإخفائها عن المتلقين من خلال التلوين والتعتيم في نقل المعلومات، وتزداد هذه الأساليب في الصياغة أوقات الحروب والأزمات السياسية[1]، وبالصياغة أيضاً يعمد المحرر إلى تكرار الحجج وتسويقها؛ لتأكيد الأفكار والحقائق ذاتها لكي يوهم القارئ بأنها أمورٌ ثابتة، لا يمكن الشك بها.

---

(1) محمد حمدان المصالحة. 1996. مرجع سابق. ص80.

ويـرتبط محتـوى الرسـالة الإعلاميـة عـادة بالقـدرة علـى الإقنـاع، باستخدام استمالات مختلفـة تجعـل مـن الرسـالة رسـالة إقناعيـة، وهـذه الاستمالات كما يلي[1]:

1. الاستمالات العاطفية، والتي تستهدف التأثير في وجدان المتلقي وانفعالـه وإثـارة حاجاتـه النفسـية والاجتماعيـة؛ كاسـتخدام الشـعارات والرمـوز، وإطـلاق حكـم نهـائي بشـكل مبسـط يجعـل القارئ ينقل هذه الشعارات والرموز دون أن يمر بمرحلة التفكير.
2. الاستمالات العقلانية، وذلك بتقديم الحجج والشواهد المنطقية، وتفنيـد الآراء المضـادة بعـد مناقشـتها، والاستشـهاد بالمعلومـات والأحـداث الواقعيـة والأرقـام والإحصـاءات وتفنيـد وجهـة النظـر الأخرى.
3. استمالات التخويف، وهي تنشيط الإثـارة العاطفيـة لـدى المتلقـي كإثـارة الخـوف مـن الحـرب، أو مـن انتكـاس اقتصـادي؛ لاتخـاذ قرارات أو تبرير سياسات، أو إثارة الخوف من مرض معين حتـى ينشغل الناس به.

---

(1) مكاوي، حسن، السيد، ليلى. 2003. الاتصـال ونظرياتـه المعاصـرة. ط4. الـدار المصرية اللبنانية، القاهرة. ص188-191.

كما أن استخدام الأساليب اللغوية كـ: التشبيه والاستعارة والكناية، أو الاستفهام وبشكل مجازي أو استنكاري لتجسيد وجهة نظر القائم بالاتصال، إضافة إلى استخدام دلالات وألفاظ وأساليب تحريف المعنى، واستخدام عبارات تشديد المعنى مثل: مجدداً، بشدة، بقوة، وعرض الرأي كأنه حقيقة، وترتيب الحجج الإقناعية داخل الرسالة، واختيار المداخل الأساسية لإقناع المتلقي بالفكرة.

- **الشكل**

طرأت على التحرير الإعلامي تغيّرات حديثة من خلال التكنولوجيا المتطورة والمتغيرة، إذ يعد تحدياً ومشكلة أساسية تواجه المحررين الذين أصبح همهم استقطاب أكبر عدد ممكن من القراء لصحيفتهم؛ لأن أمر جذب الانتباه يعد مهمة صعبة في ظل تنوّع وكثافة الأشكال التي تطل من خلالها الصحف الإلكترونية.

والسياسة التحريرية، والمحرر يقومان بالدور الأول والأكبر في تحديد شكل الصفحة، لا سيما الأولى في الصحافة الورقيّة التي بدأت بالتلاشي، والصفحة الرئيسة في الصحيفة الإلكترونيّة، فالشكل لا

ينفصل عن مضمون الرسالة الإعلامية، كما أن فن الخبر هو نتاج عديد من القراءات بالنسبة للشكل والمضمون على حد سواء[1].

والشكل هو الوجه الأول للمادة الإعلامية ومظهرها الخارجي، ووجهها الثاني هو المضمون الذي يمثّل الجسد لها، وأهمية الخبر لدى الصحيفة يجعلها تقدّم الموضوع الإخباري بأحجام متباينة، وعناوين مختلفة كـ: مانشيت، أو رئيسي، أو ثانوي، وكل منها يتحدد أو يُستخدم بناء على فلسفة الصحيفة وموقفها من موضوع الخبر.

ويتحكّم الإخراج في الصحيفة بشكل المادة الخبرية، والإخراج في الصحيفة هو خطوة من خطوات إصدار الصحيفة، يتعلق بالمظهر الخارجي أو الأولي الذي يظهر للقارئ، وهو مجموعة العمليات الفنية التي تبدأ بعد الانتهاء من التحرير، والإعلام سابقا كان يعتمد على الخبر والمعلومات والوقائع وتقديمها.

وموضوع الإخراج الصحفي يتضمن في الصحافة الإلكترونيّة نصاً، أو صوراً، أو فيديو، وتوزّع على الموقع الإخباري أو الصفحة الورقية توزيعاً معيناً[2]، والإخراج الصحفي من وجهة نظر التحرير يعني كيفية

---

(1) عبد العزيز شرف. 2000. مرجع سابق. ص 143.

(2) إياد الصقر. 2009. مرجع سابق. ص 116.

تنسيق الأخبار وتوزيعها بين خبر رئيسٍ وثانوي، وبين تعليق وصورة، وأخبار مختصرة، وإعلان.

لذا، نجد الإخراج عنصراً أساسياً في إنجاح العملية التحريرية، فهو إما أن يسيء إلى التحرير، وإما أن يساعده في إنجاح العمل التحريري، والمخرج إن لم يكن ملماً بالمادة التحريرية فإنه يقتل الأخبار، وتعامله معها يأتي بحسب حجمها أو صورها، أو حسب عنصر الإثارة فيها الذي قد يتعارض أحياناً مع مضمون المادة الإعلامية ككل، لذلك نقول: لا تحرير دون إخراج، ولا إخراج دون تحرير.

والإخراج الصحفي كعملية صحفية وفنية، وكخطوة من خطوات إصدار الصحيفة، تؤثر فيه سلباً أو إيجاباً مجموعة من المحددات، أو المؤثرات، أو العوامل التي تتعلق بنواحي العمل الصحفي وبيئته الداخلية والخارجية، ومن هذه المحددات[1]:

1. سياسة النشر للصحيفة (سياسة التحرير).
2. شخصية رئيس التحرير.
3. قدرات الجهاز التحريري للصحيفة بعامة، والجهاز الإخراجي بخاصة.

---

(1) آمال المتولي. 2003. مرجع سابق. ص228.

4. القدرات التكنولوجية الاتصالية للصحيفة.
5. القدرات الاقتصادية.
6. طبيعة المادة المنشورة.
7. الصحف المنافسة وأساليب الإخراج المتبعة فيها.

- **المساحة**

يأخذ الخبر أهميته من المساحة التي يحتلها في الصحيفة، والصفحة التي ينشر فيها، فأهم الأخبار بالنسبة لسياسة النشر في الصحف الإلكترونيّة تكون ضمن قائمة الأخبار الرئيسية، التي يشاهدها القارئ بداية ظهور الصحيفة عبر شبكة الإنترنت، أو في الصفحة الأولى بالنسبة للصحف الورقية، إضافة إلى المكان الذي يحتله الخبر من حيز الصفحة، واختيار العناوين الرئيسية والفرعية للفقرات والمقدمات لشد القراء وجذبهم.

والمساحة المحددة بالنسبة للعمل الصحفي تعني الفراغ المتاح لنشر رسالة إعلامية ما، وفي الصحافة الإلكترونيّة يمكن إعطاء مساحات كبيرة للأخبار من خلال تقديم مقدمة للخبر، ووضع رابط لمتابعة القراءة في شاشة أخرى تُتاح فيها مساحة كبيرة جداً، مع الإشارة إلى أن الصفحة الرئيسية بالصحف الإلكترونية تتنافس فيها الأخبار والإعلانات، حيث يتم اختصار الأخبار، وحذف فقرات أو إعادة صياغتها وتقديمها في

عناوين متبوعة بروابط فرعية لمتابعة القراءة في مكان آخر؛ لإفساح المجال للإعلانات.

والمخرج في الصحيفة يقوم بحرفية، وخاصة في الصفحة الأولى التي تعد واجهة الصحيفة الورقيّة، أو الأولى والأمامية في الصحافة الإلكترونية، يعمل على تنفيذ أوامر رئيس التحرير في تحديد الأخبار من أعلى إلى أسفل وحسب الأهمية، فكلما تزايدت أهمية الخبر اقترب من الأولى، أو الأخبار الرئيسة على الشاشة، ويسعى المخرج للعمل بشتى طرائق الإخراج ليُظهر الخبر بطريقة تتطلبها سياسة التحرير.

- **العنوان**

هو جزء لا يتجزأ من الخبر، فإذا ما كان الخبر مهما سيكون العنوان في مكان بارز لتأتي عليه عين القارئ مباشرة، إضافة إلى الاهتمام بصياغته، وحجم الخط واللون المناسب، وسهولة مشاهدته، إذ أن العناوين هي أهم عنصر في تصميم الصحيفة، وهي التي تحول المشاهد إلى القارئ[1].

(1) الدليمي، عبد الرزاق. 2010. فن التحرير الإعلامي المعاصر. دار جرير للنشر، الأردن. ص86.

والعنوان الصحفي هو عبارة عن مجموعة كلمات تكتب بخط كبير يسبق المادة الصحفية، ويهدف إلى لفت نظر القارئ للقراءة بلا تأجيل، وفتح شهيته لمتابعة القراءة من خلال الروابط أو الصفحات للاطلاع على بقية المادة الصحفية[1]. والعنوان الصحفي هو «ملخص المادة الصحفيّة، والعنوان الذكي هو الذي لا يدع القارئ يأخذ منه كل معلوماته، وكتابة العنوان فن وخبرة ودراسة، وقد خصصت صحف كثيرة سكرتير تحرير لكتابة العناوين فقط»[2].

- **الصور**

يمكن للصحيفة أن تنشر خبراً أو عدداً من الأخبار بغير صور، إلا أن هناك من الأخبار التي توجب نشر الصور الصحفية معها، صغيرة كانت أم كبيرة، فنوعية الخبر ونوعية الصحيفة، واتجاهات سياستها تحدد حجم الصور المصاحبة للخبر، وعددها ونوعها ومضمونها، أو الفيديو والصوت في الصحافة الإلكترونيّة[3].

---

(1) فريد عزت. 2010. مرجع سابق. ص315.

(2) صبحي، سمير. (د.ت). الجورنال: من الصفحة الأولى للصفحة الأخيرة. دار المعارف، القاهرة. ص123.

(3) محمود أدهم. 1984. مرجع سابق. ص 52.

والصـــور الصـــحفية لا يكـــاد ينافســـها في لفـــت الأنظـــار منـــافس، ويتضاعف ذلك في النوافذ والزوايا والروابط التي تهتم بالمرأة والرياضة والحوادث والفن، وغير ذلك من الأخبار والموضوعات التي تتطلّب عوامل جذب.

وتمثل الصورة أهمية كبيرة للصحافة والقراء بشكل عام، فهي تقدّم الرسالة المطلوبة بوضوح ويسر دون إجهاد القارئ، وتنقل الحدث إلى القارئ، وتجعله يرى بنفسه إذا ما كان برفقة الصورة الفيديو الذي تعتمده الصحافة الإلكترونية في نقل الحدث مباشرة.

ويمكن رصد عدة فوائد للصورة الصحفية بوجه عام، ومنها:

1. تحقق الصورة وقع المادة التحريرية، ويجذب نشر الصورة القراء إلى مطالعة الموضوع.
2. الموضوع المصور أكثر حيوية ووقعـاً من الموضوع أو الخبر الخالي من الصور.
3. يستطيع القراء من خلال الصور إدراك معلومات كثيرة تثري الموضوع المنشور.
4. تساعد الصورة على تثبيت المعلومات في ذاكرة القارئ.
5. تنمي الصور لدى القراء دقة الملاحظة.
6. تعد الصورة وسيلة مهمة للتسلية والإمتاع الفكري.

والصورة الإخبارية هي إحدى تصنيفات مضمون الصورة الصحفية، وهي الصورة المستقلة التي تروي تفاصيل، وتصاحبها سطور قليلة عن خبر أو حادث مهم، وتكون في الأغلب ذات حجم كبير، وتوضع في صدر الصفحة، وعن الصورة الصحفية تقول الدكتورة إجلال خليفة: «هي الصورة التي تضفي تأكيداً على مضمون الخبر، وتعبر عن وقائع حدث بكلمات قليلة أو دون كلمات، وأن الصور الإخبارية يمكن أن تقوم مقام الخبر، وتساعد القصة الإخبارية على توضيح معانيها[1]. وسياسة النشر لا تتعلق فقط بأشكال المواد التحريرية وإخراجها، بل أيضًا تتابع إخراج الإعلانات، فكلما كان إخراج الإعلان بشكل جاذب ومميز، حصلت الصحيفة على إعلانات أكثر، وزاد المردود المالي لها.

(1) خليفة، إجلال. 1982م. اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي. مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة. ص56.

سياسة النشر والقيم الإخبارية

تُستخدم القيم الإخبارية في الحكم على مدى صلاحية الموضوع للنشر، وصلاحية التفاصيل المتداخلة داخل الخبر، وتقرير التوجّهات العامّة للأخبار، وتأثيراتها الاجتماعية.

والقيم الإخبارية هي المرحلة الثالثة من مراحل التغطية الصحيفة التي تسمى بمرحلة تقويم الأخبار، وتقرّر إذا كانت المعلومات التي حصل عليها الصحفي تستحق النشر في صحيفته أم لا[1]، ويسميها بعض الباحثين عناصر الخبر.

والقيم الإخبارية هي عبارة عن مجموعة الخصائص التي يتميز بها الخبر، إذ لا يوجد اتفاق بين الذين تناولوها بالبحث والدراسة حول عددها أو ماهيتها[2]. وهي مزيج من القيم الأخلاقية السائدة بين المجتمعات، لتقدير أهمية الخبر ومدى مسايرته لسياسة الصحيفة

---

(1) أحمد، أحمد زكريا. 2008م. الكتابة الصحفية الإخبارية وتأثيراتها. دار الفجر للنشر، القاهرة. ص109.

(2) أبو زيد، فاروق. 2005. إصلاح الإعلام المصري. مجلة المحيط الثقافي، العدد 46، وزارة الثقافة المصرية، القاهرة. ص56.

والمصلحة العامة، وعلى هذا الأساس يتحدّد مكان نشره بالصحيفة، والمساحة التي يُنشر عليها[1]، وهي المعايير التي تستخدم في عملية المفاضلة بين خبر وآخر عند النشر، على أساس عناصره، وصفاته ودلالاته ومغزاه، أو هي قياس أهمية الأخبار والمفاضلة بينها في النشر، وتحديد موضوعاتها وطريقة بناء المادة الإخبارية المتدفقة يوميا[2]، وهناك صحف تهتم بالأخبار ذات القيم، ومنها ما يهتم بالقيم ذات العلاقة بالجمهور، ومنها لا يحبذ نقل مضمون المصادر الأجنبية، ويتعامل مع ذلك بدقة لما تحويه من قيم ذات بعد سياسي أو اجتماعي غير مقبول لدى القراء.

وعلى الرغم من عدم الاتفاق على مجموعة القيم الإخبارية، أو عدم وجودها مكتوبة ومحددة من قبل الصحف، إلا أن تقاليد الصحيفة وسياستها تساعد في صياغة هذه المنظومة، التي تعكس تأثيراتها في مراحل العمل الصحفي وتنظيمه.

---

(1) يعقوب، عبد الحليم. 2008م. الموضوعية والقيم الإخبارية في الإعلام. الدار العالمية للنشر، السودان. ص13.

(2) الأمير صحصاح فايز. 2006. مرجع سابق. ص140.

والقيم الإخبارية تختلف من مجتمع ونظام إلى آخر، كما أنها متجددة لاحتكامها لعدة جهات تؤثر فيها، ونورد هنا القيم الإخبارية الحاسمة والمحددة التي توافق عليها المحررون ومؤلفو كتب تعليم الصحافة كما حددها (makdogad) وهي:

1. الجدة: Timeliness.
2. القرب: Proximty.
3. البروز: Prominence.
4. النتائج: Consequences.
5. الاهتمام الإنساني: Humman interes.[1]

ويرى آخرون أن القيم هي: الجدة، المحلية، الضخامة، الدراما، سياسة الصحيفة، التشويق، الفائدة، التوفيق، الشهرة، الإثارة. وتستخدم القيم والعناصر الإخبارية بطريقة مختلفة من صحيفة إلى أخرى، فسياسة النشر للصحيفة تحيد بالأخبار وطريقة عرضها، إذ أن الصحف الرسمية أو شبة الرسمية أو ذات الملكية العامة، تركز على القيم التي

---

(1) العزازمة، إبراهيم حسين. 2012م. القيم الإخبارية في صحيفة الغد الأردنية خلال الفترة (2009–2010): دراسة تحليلية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط. ص19.

تقدم الأخبار بمضمون إيجابي عند الحديث عن الحكومة وإنجازاتها، والتطور الاقتصادي والمشاريع والتقدم في مجال الخدمات، الأمر الذي تهتم الصحف الخاصة أو المستقلة كثيراً بإبرازه بقدر الاهتمام بالقيم التي تعرض التقصير الحكومي، ومعاناة بعض الفئات، وفشل بعض المشروعات، والحاجة لتشريعات، وغيرها من السلبيات والسياسات التي تتناولها بقيم الإثارة والأهمية والضخامة والتأثير، بينما الصحف العامة أو شبة الرسمية تهتم بقيم التكامل الوطني، والمسوؤلية الاجتماعية، وإبراز التقدم والنجاح.

وهناك علاقة ارتباطيّة بين القيم الإخبارية التي تعنى بها الصحف في مضامينها، وبين نمط ملكيتها، فالصحف الرسمية تستخدم قيمة شهرة الدولة، وضخامة الأرقام لعرض الإنجازات الحكومية، بينما الصحف الخاصة تستخدم قيمة شهرة المؤسسة، وقيمة ضخامة الأطراف المشاركة في الاعتصامات والفعاليات السياسة[1].

ويقول الدكتور محمود أدهم أن قيم الأخبار في وسائل الإعلام العمومية تعكس نظاما اجتماعيا يحقق مفهوم الخدمة العامة ومضمونها،

---

(1)الموقع الإلكتروني: (المؤتمر نت)

http://www.almotamar.net/news/85134.htm

كما أنها تتأثر بالسلطة السياسة لأنها الممول الأكبر، أو صاحب الملكية، أما وسائل الإعلام المستقلة فيسيطر عليها المالك، أو التمويل الذي يجعل اعتبارات السوق هي الأَوْلى في الإنتاج الإعلامي[1]. وتأثير سياسة النشر في القيم الإخبارية يكون من خلال:

1. استخدام الألفاظ بدقة لتعطي الرسالة بُعدها الأيديولوجي الذي يخدم السياسة المتبعة لدى السلطة، أو لإعطاء البعد الذي تنتهجه الصحيفة المستقلة.
2. أسلوب الصورة الذي يمكن من خلاله إبراز قيم إخبارية، ومغزى فكري وأيديولوجي مُراد، وتأثير سياسة النشر في القيم الإخبارية يأتي في ثلاثة مداخل:

- المدخل النفسي: وذلك بالبحث عما من شأنه استهواء النفس، وتلبية الغرائز، وتشويق القارئ كالشهرة والغرابة والصراع والضخامة.
- المدخل التنموي: وتركز فيه الصحيفة على الوظيفة الاجتماعية والتنموية للخبر بالاهتمام على قيم الأهمية المجتمعية،

(1) محمود أدهم. 1984. مرجع سابق. ص 75.

والتثقيف والنفع العام، والموضوعية والدقة والتكامل والشمول.

- المدخل الأيديولوجي: الذي تسعى الصحيفة فيه إلى الالتزام بمبادئ الدولة أو الحزب أو الجماعة التي تمتلك الصحيفة، بغض النظر عن الجوانب والمداخل السابقة.

والقيمة الإخبارية لها أبعاد نظريّة أو نفعيّة، فكريّة أو أيديولوجيّة أو دينيّة، ومن هنا.. فتمايز الأنظمة الاجتماعية والسياسيّة والقيميّة والإعلاميّة له أثر في إيجاد اختلاف للقيم الإخبارية التي يقدمها كل نظام، هذا النظام الذي تختلف فيه الصحف بسياستها وملكيتها وأيدولوجيتها ونوعيتها، الأمر الذي أثر في تناول الصحف للقيم الإخبارية، فكلما توافرت بالخبر كلما أعطته مرتبة ترفعه إلى استحقاق النشر، والقيم هي معايير مهمة جداً في نشر الأخبار، فالصحفيون خلال تغطية الأحداث يحددون ما هو مهم داخل هذه الأحداث، فإمّا يجدون القيم المناسبة لسياسة صحيفتهم فتتم التغطية، أو التجاهل[1].

---

(1) Susan Pape and Sue Featherstone Newspaper Journalism: A practical introduction, London :SagePublications, 2005. p17.

ويتفق العديد من الباحثين والكتاب على أن هناك عوامل مؤثرة في القيم الإخبارية، وهي:

1. السلطة السياسيّة.
2. تأثير السياسة الإعلامية للمؤسسة في القيم الإخباريّة.
3. القيم الإخباريّة الأيديولوجيّة.
4. القيم الإخباريّة والقيم المجتمعيّة.
5. الموضوعيّة والقواعد المهنية والقيم الإخباريّة[1].

(1) عبد الحليم يعقوب. 2008. مرجع سابق. ص 76.

سياسة النشر والتغطية الإخبارية

يقصد بالتغطية الخبرية: «عملية الحصول على البيانات والتفاصيل الخاصة بحدث معين، والإحاطة بأسبابه ومكان وقوعه وأسماء المشتركين فيه، وكيف وقع؟ ومتى وقع؟ وغير ذلك من المعلومات التي تجعل الحدث مالكاً للمقومات والعناصر التي تجعله صالحاً للنشر»[1].

والتغطية الإخباريّة من حيث اتجاه المضمون عدة أنواع هي:

1. التغطية المحايدة: ويقدم بها الصحفي الحقائق فقط بموضوعيّة، وخالية من العنصر الذاتي الشخصي، ويعرض الحقائق الأساسية والمعلومات دون تعميق.
2. التغطية التفسيرية: ويقوم الصحفي فيها بجمع المعلومات المساعدة لكشف الحقائق، وتفسير الخبر وشرحه للقراء وعرض التفاصيل.

---

(1) عزت، فريد. 1993. مدخل إلى الصحافة. مكتب أحمد فؤاد، القاهرة. ص175.

3. التغطية المتحيّزة أو الملونة: التي يركز فيها الصحفيّ على جانب من الخبر، وقد يحذف بعض الوقائع، أو يبالغ في بعضها، أو يشوه ويخلط وقائع الخبر برأيه الشخصي[1].
4. التغطية الاستقصائيّة: التي تسعى فيها الصحف إلى نشر التحقيقات الصحفية، والتحري عن قضايا ومواقف تحدث في المجتمع، خاصة الفساد بأنواعه، والتقصير في الأداء الحكومي، أو الانحراف أو الاحتكار أو القضايا الخفيّة الهامة للمجتمع.

وهناك العديد ممن يتحدثون عن التغطية التسجيليّة أو التقريريّة، والتي تهتم بالحصول على التفاصيل والمعلومات الخاصة بحدث معين تم بالفعل، والتغطية التمهيديّة التي تهتم بالحصول على التفاصيل والمعلومات المتعلقة بحدث متوقع، أي لم يتم بعد، أو هناك مؤشرات تشير إلى احتمال وقوعه.

وتغطية الصحيفة تختلف من حدث إلى آخر، وكما يكون الحدث تستخدم الصحيفة التغطية المناسبة له، فسياسة التحرير يسترشد بها الصحفيون أثناء تغطيتهم الإخبارية، وفي جميع الأحداث، وخاصة

---

(1) عبد المجيد، ليلى وعلم الدين، محمود. 2004. فن التحرير الصحفي للجرائد والمجلات. دار السحاب للنشر، القاهرة. ص 15.

الصحف الحزبية، أو التي تحمل أيديولوجيا ما، تقوم على تغطية الأخبار وفق هذه الأيديولوجيا، ويتم التناول والمعالجة بناء عليها.

وسياسة النشر هي ما تحدد وجوه التغطية وانتقاء الأخبار؛ بتحديد المعايير التي يتم وفقها انتقاء المادة الصحفية ونقلها؛ كتحديد معايير خاصة بالتعبير عن احتياجات جميع فئات السكان، وعدم التركيز على فئة وإهمال فئات أخرى لأسباب عرقية أو دينية أو سياسية أو لغوية، وأيضا المعايير الخاصة بالمادة الصحفية التي تأتي من مصادر أجنبية[1].

إن عملية الاختيار والانتقاء بين الأخبار يؤدي إلى إخفاء كثيرٍ من الأخبار والحقائق ووجهات النظر والمواقف، فالصحافة تقوم بدور بالغ منذ نشوء الحدث، والتي قد تسلك فيه منحى الإثارة أو السطحية[2]، وتذكر الدكتورة إحسان عسكر أثر سياسة النشر في التغطية الإخبارية للصحيفة، وقد أحصت عدداً من العوامل التي تؤثر في ترويج هذه السياسة عن طريق عرض الأخبار وتقييمها، ومنها:

---

(1) ليلى عبد المجيد ومحمود علم الدين. 2004. مرجع سابق. ص34.

(2) البالتيز، دافيد. سياسة الأخبار وأخبار السياسة. ترجمة: جرابر، درويش وآخرون. مكتبة الشروق الدولية، (د.م)، 2004. ص277.

1. نشر ما يدخل في دائرة اهتمامها تحت عنوان ضخم، أي يرفع قيمته الإخبارية.
2. تطوير قيم الخبر وفق أغراض الصحيفة، أي تكوين الخبر.
3. طمس القيم الواقعية للأنباء بإحاطتها بسيل من الأحاديث والتصريحات التي تزيد، أو تقلل من قيمتها وفق اتجاهات الصحيفة وسياستها.
4. استخدام الرسوم الكاريكاتورية للتعليق على الخبر بقصد التأثير على قيمة الذاتية الموضوعية، والإيحاء برأي أو فكرة معينة.
5. القضاء على الموضوعيّة في الخبر بطمس قيمته الأصلية[1].

والعوامل المؤثرة في اختيار الأخبار وأهمها سياسة النشر هي: الحس الإخباري للمحرر، طبيعة جمهور الوسيلة، توقيت النشر، توجهات مالك الوسيلة، تأثير المعلنين، التوازن الإخباري، التنافس مع الوسائل الأخرى، دور حارس البوابة في ترتيب أولويات الجمهور.

(1) عسكر، إحسان. (د.ت). الخبر ومصادره. عالم الكتب للنشر، القاهرة. ص75.

الفصل الرابع

علاقة سياسة النشر بالواقع الاجتماعي والاقتصادي

علاقة سياسة النشر بالواقع الاجتماعي

- **علاقة سياسة النشر بالمجتمع**

يجب أن تتوافر في المجتمع الديمقراطي التعددية الصحفية، وهذا يعني أن تكون الصحف الصادرة فيه متنوعة الاتجاهات السياسية، وبالتالي سياسة النشر المختلفة التي وإن كانت تشتِّتِ القارئ أحياناً إلا أن الفرد في ظلها يحصل على معرفة كاملة بالأحداث المحيطة[1].

والصحافة باعتبارها وسيلة إعلامية تعبّر عن نبض المجتمع، فصانعو القرار يحرصون على مطالعتها للتعرف على كل ما يدور في المجتمع من آراء[2]، خاصة أنهم يتابعون باهتمام الصحف المستقلة التي تعرض الآراء والمواقف الناقدة التي تحجبها الصحف الرسمية أو شبه الرسمية.

وفي المجتمع مجموعة من القواعد الأخلاقية، والمعايير المجتمعية، والآداب العامة، إضافة إلى مراعاة الذوق العام، وما تعارف عليه

---

(1) سليمان صالح. 2004. مرجع سابق. ص13.

(2) دافيد البالتيز. 2004. مرجع سابق. ص277.

المجتمع، وعدم تخطي ذلك أو التجاوز عنه عند الكتابة الصحفية، حيث تجب مراعاة هذه المعايير جميعها في سياسة النشر للصحف، والتجاوز عنها يسبب لها ما لا يحمد عقباه.

وليس أي خبر يأتي يمكن الأخذ به، خاصة الأخبار الخارجية من وكالات أنباء، أو صحف عالمية، أو مجلات أو إذاعات أجنبية، كما أن ليست أية صياغة أو ترجمة أو نقل يصلح لمجتمع ما، فأي مادة إخبارية تقدم بطريقة مستفزة أو مثيرة للقراء، قد تُحدث مواجهة عنيفة معهم، وعلى الصحيفة أن تراعي جميع المكونات والفئات الدينية والعرقيّة والأقليات الموجودة بالمجتمع في المضمون المقدّم.

وظروف المجتمع تؤثر كثيراً بالمؤسسات الإعلامية واتجاهات سياستها واتخاذ القرارات فيها، فلا تستطيع إلا أن تنسجم مع قيم هذا المجتمع ومتطلباته، وهذا الالتزام المفروض على المضامين الصحفية يجعلها تحيد في الكثير من الأحيان عما هو صحيح، فتتأثر المصداقية وتعيق الحراك الشعبي، وعدم التطرق لقيم المجتمع أو طرحها بالنقد أو الدعوة لتغييرها.

والتحرير الإعلامي يتم بواسطة مؤسسة اجتماعية تستجيب للبيئة التي تعمل فيها، فتؤثر في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل فيه، وتتأثر هي بذلك النظام[1].

والبناء الاجتماعي يشكّل السمات والخصائص العامة لوسائل الإعلام، وهذه السمات تؤثر في نوعية المضمون المقدم، وأشكال الأداء الإعلامي، ونوعية الرقابة المفروضة، ووضعية الإعلام وبنائه[2]، كما أن البناء الثقافي في المجتمع قد يكون حجر عثرة ضد أي استفادة من المضامين الإعلامية المقدمة، والتي لا تستطيع تناول بعض الموضوعات المتعلقة بالمجتمعات المغلقة، بسبب ثقافة مقيدة بموروثٍ اجتماعي، في حين أن الصحف في الديمقراطيات المتقدمة تعمل جادة لحماية نفسها من الوقوع في أخطاء تحيد بها عن هدفها الرئيس، وهو خدمة المجتمع ومصالحه، وتمثيله والدفاع عن قضاياه.

---

(1) الدليمي، عبدالرزاق. 2012. الخبر في وسائل الإعلام. دار المسيرة، عمان. ص215.

(2) خوخة، أشرف. 1977. أحزان حرية الصحافة. ط2. مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة. ص103.

ويطرح الباحث الإعلامي المصري الأمير صحصاح فايز الوظائف الواجب تبنيها من قبل الصحف، والتي تصلح للمجتمعات النامية، وهي[1]:

1. تغطية الأحداث بشكل دقيق وصحيح وشامل بما يعطيها معناها الحقيقي.
2. طرح الآراء دون الاقتصار على أفكار وآراء القائمين على وسائل الاتصال.
3. أن تكون وسيطًا رئيسًا وفاعلاً بين الحكّام والمحكومين.
4. الإسهام في حث الجماهير على المشاركة في إدارة مجتمعاتها، وتنمية إدراكها السياسي.
5. الإسهام في دعم قضايا التنمية الشاملة للمجتمع.
6. التأكيد على الهوية الثقافية للمجتمع، وحماية القيم الثقافية المقبولة أو المرغوب فيها.
7. دعم الشعور بالانتماء إلى الوطن.
8. الربط بين الماضي والحاضر بحيث تحافظ على الأصالة.
9. التعبير عن هموم الجماهير وآمالها.

(1) الأمير صحصاح فايز. 2006. مرجع سابق. ص93.

10. الإسهام في الدفاع عن القضايا العادلة.

11. الإسهام في دعم السلام والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان.

أما الولاء للوطن، أو الانتماء الوطني، فهو سمة تسود أفراد المجتمعات بالغالب، لذا تميل أغلب الصحف إلى وصف نفسها بالقوميّة بغض النظر عن اتجاهها الفكري أو السياسي، وتتفق جميع الصحف باختلاف سياساتها على الثوابت الوطنية، ولا تحيد عن ذلك، أما إذا تعارضت سياستها مع القيم الوطنية، فإنها تتعرض لضغوط كبيرة لا مجال إلا وأن تتنازل عن سياستها لإعلاء هذه القيم الوطنيّة[1].

وتتفاوت سياسة النشر بالصحف في تأثرها بالجانب الوطني، فبعضها يسلك مسلك الوقار والاتزان في التعبير عنه، وبعضها الآخر يندفع كثيراً في ذلك، لهذا، فالصحيفة مهما كانت سياسة تحريرها فهي تمتنع تلقائياً عن نشر أي خبر يتعارض مع الولاء الوطني، والإخلاص له..

- **علاقة سياسة النشر بالجمهور**

يتحدد جانب كبير من اتجاهات سياسة نشر الصحفية على ضوء ما يتصوّر أنه يمثل احتياجات الأفراد في المجتمع، فتهتم الصحيفة بتلبية هذه الاحتياجات باعتبار أن القارئ هو مستهلك الصحيفة، أو المعني

(1) عبد الحليم يعقوب. 2008. مرجع سابق. ص 47.

بالتأثير، وإن لم تلبِ هذه الاحتياجات فالنتيجة هي انصراف الجمهور عن الصحيفة، وبالتالي انخفاض توزيعها، وفقدان الثقة بها وبأهميتها في حياتهم، أي انتهاءُها صحفياً.

ويتم التعرف إلى احتياجات الجمهور واهتماماته بواسطة النزول المستمر إلى الجماهير، والدراسات والمسوح الميدانية، وتحليل هذه الصحف، وأيضاً الاستطلاعات والتعليقات والتفاعل الذي توفره الصحف الإلكترونية، وتناول هذه الاهتمامات وأخذها بالاعتبار في تقييم المضامين الإعلامية[1]، إضافة إلى ما تتلقاه الصحف من مقترحات واتصالات يعبّر فيها القراء عن آرائهم بالنقد أو الثناء أو التصحيح أو الإضافة... الخ.

ويمكن تحديد العلاقة الفعلية لجمهور الصحيفة بالسياسة التحريرية من خلال مستويين أو جانبين[2]:

الأول: تحديد الجمهور الفعلي الذي يقرأ الصحيفة بالفعل، أو الجمهور المستهدف الذي تخطط الصحيفة للوصول إليه ليصبح

---

(1) نفادي، أحمد. 1996. صحافة الإمارات: النشأة والتطور الفني والتاريخي. منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي. ص210.

(2)الأمير صحصاح فايز. 2006. مرجع سابق. ص68.

جمهـورا فعليـا، ومعرفـة سـماته وخصائصـه العمريـة والسـيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية واهتماماته.

الثاني: يتعلق بما يريده الجمهور وما يحتاج إليه، وهل تسعى سياسة النشر إلى الاكتفاء بتلبية رغبات الجمهور، أم تهدف إلى الموازنة بين ما يرغب فيه وما يحتاجه بالفعل.

وتخضع سياسة النشر لتأثير حاجات القراء من منطلق أنها صدرت لإشباع احتياجاتهم في جوانب ربما لا يجدونها في صحف أو وسائل أخرى، والصحيفة عليها أن تقدّم ما هو مناسب لجمهور القراء من ناحية المضمون، والصور والمساحة التي يحتلها الموضوع الصحفي؛ لأن المجتمعات البشرية تختلف عن بعضها بالعادات والتقاليد والأعراف والقيم، إضافة إلى اختلاف الأديان ومدى التمسك بها، وهذا يحتم الاختيار من بين الأخبار أو المعلومات أو التفاصيل أو الوقائع ما هو مناسب لهؤلاء القراء.

إن للجمهور أعرافا وقيما استقر العمل بها منذ فترة زمنية طويلة، والعرف في المجتمع الأردني متى ما طبق بالطريقة الصحيحة يعد قوة إلزامية توازي قوة القانون، الأمر الذي يُشكّل ضغطاً كبيراً على

الصحيفة وسياستها التي ترى أنه لا مجال إلا السير وفق أعراف الجمهور السائدة[1].

ويؤكد محمد عزت قوة استجابة الصحيفة للجمهور؛ لأن المنافسة بين الصحف شديدة ومستمرة، وزادت حدتها في الفترات السابقة؛ الأمر الذي أدى إلى أن تعمل كل صحيفة على استرضاء القراء بأية طريقة[2]، لكن قد يحدث صدام بين الجمهور والصحيفة إذا ما كانت سياستها بالنشر جامدة باتجاه محدد ولا تقبل المرونة، الأمر الذي يعرضها للمزيد من النقد، مع الإشارة إلى أن نوع الصحيفة في هذه الحالة هو عاملٌ أساس؛ فالصحيفة التابعة للسلطة لا تتفق أحياناً مع ضغوط الجماهير والموضوعات المطروحة، ولا تستطيع أن تخضع للكثير من ضغوط القراء، لأن خضوعها للسلطة السياسية أقوى، أما الصحف المستقلة بسياستها فدرجة الاستجابة لضغوط القراء متفاوتة.

وتختلف تفضيلات الجمهور للمضامين الإخبارية باختلاف خصائص أفراده ثقافياً وديموغرافياً وسيكولوجياً، وهو الشيء الذي

---

(1) الرواشدة، ميساء نصر. 2011.الحريات الإعلامية بين المهنية والعرف والقانون. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية. ص7.

(2) فريد عزت. 2010. مرجع سابق. ص87.

يجب أن تأخذه الصحيفة بعين الاعتبار[1]، وهذا يجعلها تحاول توجيه الرسالة الاتصالية بأسلوب مناسب للقراء، فما يجذب القارئ إلى فقرة معينة هو سمات القارئ، إلى جانب أسلوب عرض المادة ومضمونها.

إن التغيّر في طبيعة العلاقة بين الجمهور ونظم وسائل الإعلام، يتطلّب من **الصحف أن تعدّل سياسة نشرها لمواكبة مطالب الجماهير، إذ أنه وإبان ما يُسمى بالربيع العربي،** لم تستطع الصحف -خصوصاً المستقلة- أن تبقى على النهج السابق، فذهبت -ولو شكلياً- إلى تناول مطالب تجاوزت الخطوط الحمراء، وتبنت أفكاراً ليس لأنها تؤمن بها بل، رغما عنها.

وهناك صحف جادة وأخرى شعبية، فالجادة لها جمهور مختلف يتمثل بقيادات الرأي، والفئات المهمة في المجتمع، وتعرض الأحداث بأسلوب منطقي وليس عاطفياً، في حين لا تراعى الصحف الشعبية القيم الصحفية الإخبارية المتعارف عليها، ولا تهتم باللهجة المتزنة الوقورة في اللغة، وتركز على الأخبار المثيرة، وتعتمد على الأخبار الخفيفة، ومع أن توزيعها يصل لأعداد كبيرة، إلا أنها تخاطب جمهوراً أقل ثقافة من جمهور الصحف الأخرى (صحف النخبة).

---

(1) أحمد، سهير. 2008. مدخل إلى علم النفس. دار الزهراء، الرياض. ص301.

وانتقاء الأخبار، وما هو صالح منها للنشر، يكون وفقـًا لاهتمامات القراء، فطبيعة الجمهور عامل مهم، على الصحيفة وسياستها أن تتماشى معه[1]، وينبغي على الصحيفة أن لا تكون طريقـًا باتجاه واحد، وإنما طريق ذو اتجاهين، تعطي وتأخذ، كما وعلى سياسة النشر الناجحة في الصحيفة أن تفرّق بين أمرين:

1. ما يريده القراء.
2. ما ينبغي أن يحصل عليه القارئ[2].

• علاقة سياسة النشر بالرأي العام

بتعدد الأشخاص الذين درسوا الرأي العام تعددت التعريفات، وتعود الصعوبة في الاتفاق على تعريف واضح ومحدد إلى طبيعة النظام السياسي والاجتماعي السائد، والذي يختلف من سلطوي إلى آخر ليبرالي، إلى مختلط.

---

(1) نصر، حسن وعبد الرحمن، سناء. 2003. الخبر الصحفي. دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات. ص81.

(2) أبو زيد، فاروق. 1999. مدخل في الصحافة. عالم الكتب للنشر، القاهرة. ص46.

والرأي العام هو الذي يشير إلى مواقف الناس من قضية معينة حين يكونون في الجماعة الاجتماعية نفسها[1]، يرتبط دور الصحافة بالنظام السياسي، وقوانين آلية العمل عند تكوين الرأي العام، إذ أن الصحافة إذا ما سعت إلى إحداث أثر في الجمهور، تطلّب ذلك من القائمين على الرسالة الصحفية تلوين مضمونها وتشكيله للتأثير بالرأي العام واتجاهاته[2]، بالمقابل يؤثر الرأي العام في اتجاهات سياسة النشر، وبناء أجندة الصحف، وكيفية تناولها وتغطياتها السياسية.

وتستخدم الصحافة لأهمية الدور الذي تقوم به في إدارة الأزمات أو احتوائها؛ بالتخفيف من أهميتها أو حدتها، والاهتمام بتقديم التصريحات الرسمية، وحصر الأزمة باستشراف المستقبل والحيلولة دون تكرارها، أو أنها تعمل على كشف التقصير الحكومي وتحميلها المسؤوليّة، ونشر الحقائق والأدلة للرأي العام وإثارته[3].

---

(1) عصام الموسى. 2012. مرجع سابق. ص156.

(2) حجازي، عبد الحميد، (د.ت)، الرأي العام والحرب النفسية، دار الرأي العام، (د.م). ص44.

(3) مصطفى، هويدا. 2000. دور الإعلام في الأزمات الدولية. مركز المحروسة للبحوث والنشر، القاهرة. ص37.

وتستخدم أنظمة الحكم الصحافة للوصول إلى عامة المواطنين، وإيضاح السياسة التي تسير وفقها الدولة، ومساهمة الصحافة في إيجاد المواقف المساندة لهذه الأنظمة[1]، ويمكن قياس مدى تأثير الصحيفة بالرأي العام من خلال حجم الدخول، إلى موقع الصحيفة في شبكة الإنترنت ومدى توافد الأشخاص على قراءتها.

يقول الدكتور إحسان عسكر: «**أن سياسة النشر الرشيدة من وجهة نظر خبراء وأساتذة الصحافة، هي التي تضع الرأي العام نصب أعينها،** وتحيطه علماً بكل ما يمس مصالح أفراده الذين يجب أن يعرفوا كل ما يدور حولهم بأمانة وصدق، ويقفوا على شتى الإجراءات والقرارات التي تمس شؤون حياتهم، كما أن حقهم على الصحيفة تقديم وجبة إخبارية تلبي حاجاتهم»[2]، فالتحرير الإعلامي ينتج رسالة إعلامية، هذه الرسالة عليها نقل المعلومات السليمة والحقائق الثابتة للجماهير، وتساعد على تكوين رأي صائب وموضوعي يعبر عن عقلية هذه الجماهير، وميولها واتجاهاتها.

---

(1) شقير، يحيى. (د.ت). تقرير عن وضع الإعلام في الأردن، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، عمان. ص19.

(2) إحسان عسكر. (د.ت). مرجع سابق. ص151.

والتحرير الإعلامي يعمل على تيسير عمليّة الإقناع، بإقحام الأفكار والحقائق والأرقام لتوجيه الرأي العام نحو اتخاذ قرار سلبيّ أو إيجابيّ، وبحسب الاتجاه الذي تعمل به الصحيفة، وتؤثر وسائل الإعلام فينا على مستويات عدة[1]:

1. تعطي الأفكار وتساعد في تشكيل وعي الأفراد.
2. تساعد في تشكيل الآراء والمواقف.
3. تأثير العواطف وتحديد طبيعة السلوك.

وتستطيع السلطة السياسية أن تقيس ردة فعل الرأي العام، إذا ما جعلت الصحافة تسلط الضوء على قضية ما قبل تنفيذها، أو اتخاذ القرار فيها، الأمر الذي يرشد السلطة، ويقلل من فرص تعرضها لخطر الانتقاد، فالصحافة مصدر مهم لقياس الرأي العام، وتحديد اتجاهاته إزاء القرارات والمواقف؛ لهذا، فإن تحكم السلطة السياسة باتجاهات سياسة الصحف، يعني أن هذه الصحف ستبذل جهدها للتأثير في الجمهور لصالح القرارات الحكومية، وبث روح التفاؤل والأمل والنجاح القادم من خلال مضمون الرسالة، في حين أن الصحف المستقلة في سياستها تحظى بثقة الجمهور بقدر أكبر، لأنها تتناول طرح

(1) آرثر آسابيرغر. 2012. مرجع سابق. ص95.

القضايا بالتحليل الناقد، وتسليط الضوء على التقصير وما هو سلبي، وتتسم بأفضلية في حراسة المجتمع وتوجيه الرأي العام.

والنظام السياسي يعتمد كثيراً على وسائل الإعلام، بل لا يعيش بدونها؛ لأن هذه الوسائل تحافظ عليه من حيث زيادة المعايير السياسية، وتدعيمها، كإطاعة القوانين، وتدعيم الرضى لدى المواطنين عند تحقيق بعض المطالب الشعبية خاصة السياسية منها، وتدعيم الشعور بالمواطنة، والتحكم وكسب الصراعات مع الأحزاب أو القوى السياسيّة والاجتماعية الأخرى[1].

- **علاقة سياسة النشر بجماعات الضغط**

تخضع المؤسسات الإعلامية في الكثير من الأحيان لضغوط متعددة المصادر، ومتنوعة الأشكال والطرائق للسيطرة على المعلومات، وأوقات نشرها وأشكالها؛ بالتدخل في عمل الصحيفة، أو سياسة تحريرها، والتأثير فيها أثناء التغطية، وطريقة التناول، وكيفية النشر لتحقيق أهداف خاصة[2].

---

(1) المسلمي، إبراهيم عبد الله. 2011م. الصحافة والمجتمع المعاصر. دار الفكر العربي، القاهرة. ص87.

(2) هالة إسماعيل بغدادي. 2009. مرجع سابق. ص87.

والصحيفة لا تعمل في فراغ، وإنما تعمل في إطار كيان يتألف من جماعات متباينة في مستوياتها؛ الاقتصادية والثقافية والسياسية والتعليمية، ويفرض هذا التباين تباينا في الاهتمامات والمصالح والأهداف التي تسعى كل جماعة لتحقيقها، ويشكّل ذلك كله ضغطاً قوياً على الصحيفة عند رسم سياسة النشر.

والممارسة الإعلامية هي مسؤوليّة ورسالة نبيلة وشريفة، تحكمها قيم وأخلاق ومبادئ، لكن، وفي عصر تكنولوجيا الاتصال الحديثة، أصبحت المؤسسة الإعلامية تصنع الأخبار وتشرف على صياغتها، وتبلّغها للجمهور، ما جعلها محط أنظار العديد من القوى المتنوعة التي تحاول أن تطوّع وتستغل العمليّة الإعلامية لتحقيق أهداف ومصالح بطرائق ملتوية، وتكون بذلك قد ابتعدت الصحافة عن أخلاقياتها، لهذا تجد الصحيفة ذاتها عند معالجة القضايا، وتحديد ما ينشر وما لا ينشر، أمام مواقف مؤيدة وأخرى معارضة، ويتوقّف هذا إلى حدٍّ كبير على ضوء ما يتوافر لكل جماعة من نفوذٍ سياسيّ واقتصاديّ، يُمكّنها دون غيرها الضغط على الصحيفة، وجماعات الضغط كثيرة ومتنوعة، وهي على النحو التالي:

1. جماعات رجال الأعمال، وأصحاب الشركات والاحتكارات الكبرى.

2. جماعات الصفوة السياسية التي تتحكم بمقاليد الحكم والإدارة بالبلاد.
3. منظمات المجتمع المدني.
4. النقابات والجماعات المهنية.
5. الأحزاب.
6. الجماعات العرقية والدينيّة.
7. المنظمات الحقوقيّة.
8. الجماعات والمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان.

وتنشط هذه الجماعات إجمالاً في المجتمعات الديمقراطية، وتسعى للتأثير في وسائل الاتصال بأشكال مختلفة، أو أنها تسعى إلى تملكها لتلبية حاجاتها، ولتكون المواد الإعلامية مناسبة لأفكارها، حتى أنها تتدخل في بعض الأحيان في مضمون الإعلانات، وبالتالي انحراف الصحيفة عن المبدأ الأساسي الذي تسير وفقه جرّاء ضغوط متنوعة تتعرض لها[1].

---

(1) مكاوي، حسن. 1994. أخلاقيات العمل الإعلامي: دراسة مقارنة. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة. ص156.

والصحيفة تجد نفسها أحياناً أمام رؤية جماعة ذات نفوذ قوي جداً، سياسيٍّ أم اقتصاديٍّ أم اجتماعيٍّ أم دينيٍّ؛ فتفقد استقلالها التحريري، ويتم توجيه نمط التغطية أو التناول والمعالجة أو التحليل والإبراز وفقا لهذه الجماعة، ويرى الباحث أحمد نفادي: أن سياسة النشر ذاتها، والنظام الإداري وتقاليده داخل الصحيفة، هو نوعٌ من الضغط على الصحفيين[1]، وهذا الضغط الذي يزداد في الصحف التي تسيطر عليها الحكومة بطريقة ما، ويقل في الصحف الأخرى، وتستخدم جماعات الضغط أساليب للضغط على الصحف، منها:

1. تملك وسائل إعلامية واستخدامها لعرض الأفكار.
2. التهديد بحرمانها من الإعلانات سواء التجارية وغيرها.
3. الضغط من خلال الهبات المالية والمنح المتعددة.
4. طرح الأفكار ووجهات النظر عبر الصحف المنافسة.
5. استخدام الوسائل الإعلامية المتنوعة للضغط على الصحيفة.
6. استخدام المنتديات والندوات والمؤتمرات والمساجد لطرح آرائها أو اعتراضاتها.
7. إرسال الرسائل إلى المسؤولين في الحكومة أو لوزراء الإعلام.

---

(1) أحمد نفادي. 1996. مرجع سابق. ص 156.

8. إرسال الرسائل إلى رئيس التحرير والمحررين.
9. أن تكون داخل الصحيفة مجموعة من القائمين بالاتصال، وخاصة المحررين، يتبعون فكرياً أو أيديولوجيا لجماعة من تلك الجماعات.

وتكون استجابة الصحيفة لهذه الضغوط حسب جمود أو مرونة سياستها التحريرية، فالصحيفة التابعة للحكومة تتقبل ما تمليه هذه الجماعات، إذا كان المطلوب لا يتعارض مع سياستها وتقاليد المجتمع وسياسة الدولة العامة، في حين الصحف المستقلة تأخذ بعين الاعتبار هذه الضغوط، خاصة الاقتصادية منها، الأمر الذي يجعلها ذات مرونة بشكل أو بآخر فيما تطرحه هذه الجماعات، أما الصحف الحزبية فهي بالضرورة لا بد أن تعبّر عن اتجاهات الأحزاب التي تنتمي إليها، وتستجيب للضغوط حسب نوعها، وحسب الجماعات أو المنظمات التي تمارسها.

من هنا، فالاتصال خدمة عامة، وضرورية للمجتمع، وعليه التعامل مع كل أطياف هذا المجتمع وتشكيلاته، ففي العلاقة بين منظمات المجتمع المدني وصحيفتي «الأهرام» ذات الطابع الرسمي، و«المصري اليوم» وهي صحيفة خاصة، نجد أن صحيفة «المصري اليوم»، تعمل على تغطية وتناول الأخبار والأحداث المتعلقة بمنظمات المجتمع

المختلفة أكثر من «الأهرام» التي كما يبدو لا تحبذ نشر الاعتصامات والاحتجاجات التي تقوم بها تلك المنظمات، بينما صحيفة «الأهرام» تعتمد على المصادر الرسمية عند تناول وتغطية أخبار منظمات المجتمع، في حين أن صحيفة «المصري اليوم» تعتمد على مصادر تلك المنظمات، خاصة: النقابات المهنية، والمنظمات الحقوقية، والجمعيات الخيرية، مع إبراز المعوقات والقيود التي تكبل تلك الجماعات.

والصحف الرسمية تتناول قضايا منظمات المجتمع المدني بناءً على علاقتها بالحكومة، فإذا كانت الحكومة تسيطر عليها، فطريقة التناول تكون بالتركيز على مسؤولياتها تجاه المواطنين، وتأكيد جهودها في المسؤولية المجتمعية، في حين أن الصحف الخاصة أو المستقلة تنقل هموم هذه المنظمات ومشاكلها، وتهتم بتغطية أنشطتها ومطالباتها وكشف التقصير الحكومي تجاهها.

وتضغط هذه الجماعات عن طريق القائمين بالاتصال داخل الصحف، سواء رئيس التحرير، أو مديري التحرير، أو المحررين، والصحفيين المندوبين أو المراسلين الذين قد ينتمون إلى جماعة أو أكثر من جماعات الضغط، وهنا يصبح الحديث عما يسمى بالجماعات المرجعية، وهي جماعات الانتماء التي يشارك الفرد أعضاءها في

الـدوافع والاتجاهـات، ويتمثَّـل قـيمهم ومعـاييرهم في اتخـاذ قراراتـه أو أحكامه، أو قيامه بسلوك معين[1].

(1) ليلى عبد المجيد ومحمود علم الدين. 2004. مرجع سابق. ص164.

علاقة سياسة النشر بالواقع الاقتصادي

• علاقة سياسة النشر بملكية الصحيفة

لا شك أن لنمط ملكية الصحيفة تأثيرا مباشرا في مواقف سياسة التحرير وتوجهاتها، التي تتبناها الصحيفة.

وتعد ملكيّة الصحف من المؤثرات التي تحد من دور الصحف أو تفاعلها إيجاباً أو سلباً، فإذا كانت ملكيتها للدولة، أو تابعة في سياستها للحكومة، فهي أقل فاعليّة من تلك المملوكة للقطاع الخاص، فالدول التي تركت ملكية الصحف للقطاع الخاص شهدت الصحافة فيها تحسناً سريعاً في أدائها الرقابيّ، وأصبح المضمون الصحفيّ ذا قوة في الطرح والمعالجة، كما أن الملكيّة العامة أدت إلى إعاقة التطور الديمقراطيّ لهذه الصحف[1].

ونمط الملكيّة كما يراه الدكتور فاروق أبو زيد: يرتبط ارتباطا وثيقا بسياسة تحرير الصحف، ويؤثر في زيادة الحريّة الصحفيّة للعاملين فيها

---

(1) سعيد، محمد السيد. 2004. حرية الصحافة والتحول الديموقراطي. المؤتمر العام للصحفيين، فبراير، القاهرة. ص4.

أو نقصها، إذ كلّما اتسعت الملكية العامة أو الحكوميّة قلّت الحريّة والعكس صحيح[1]؛ لهذا يعوّل القراء كثيراً على الصحف ذات الملكيّة الخاصة، وينتظرون منها كشف السياسات والقرارات والأسرار الحكوميّة غير الجماهيريّة، أو غير المرحب بها، وتناولها ونقدها وطرح الحلول الأخرى بعكس الملكية العامة، إضافة إلى أن ملكيّة الصحف من قبل الشركات التجارية، خاصة متعددة الجنسية، وجعلها أداة بيد هذه الشركات للترويج والدعاية وسياستها تسير وفق مصلحة هذه الشركات، فالملكية الخاصة للصحف تخضع للمالك، لذا فهي تكون خاضعة لما لديه من أولويات تزيد من القيود على الصحيفة، كما أن انتقال الملكية من يد إلى أخرى تنتهج سياسة مضادة، تؤثر على القائمين بالعمل فيها، فإما أن يسيروا وفق السياسة الجديدة، وإما أن يقدموا الاستقالة.

وأنواع الملكية هي:

1. **ملكية خاصة:** لا تعبر عن اتجاه سياسي معين، أو مذهب أيديولوجي، وإنما هي منفتحة على كل الآراء والاتجاهات

(1) أبو زيد، فاروق. 2005. إصلاح الإعلام المصري. مجلة المحيط الثقافي، العدد 46، وزارة الثقافة المصرية، القاهرة. ص55.

والمذاهب السياسية والفكرية والاجتماعية، وتسود في النظم الصحفية الليبرالية.

2. **الملكية العامة**: وهي الملكية المباشرة للصحيفة من قبل الحكومة من خلال المؤسسات والهيئات العامة، أو ملكية الأحزاب الحاكمة، وهذا النوع من الملكية يسود في النظام الصحفي الاشتراكي، وبعض دول العالم الثالث.

3. **الملكية المختلطة للصحف:** وهي الملكية الخاصة للصحف إلى جانب الملكية العامة، وهو النوع الذي يسود النظام الصحفي السلطوي.

وأنماط ملكية الصحف هي: نمط ملكية الدولة، نمط ملكية الأحزاب، نمط ملكية الأشخاص.

والمالك يمتلك طريقتين للسيطرة على بيئة العمل الصحفي:

أولاهما: أنه يستطيع تنظيم ما يتم نشره في الصحف التي يمتلكها بشكل مباشر.

وثانيهما: أنه يستطيع التأثير في إستراتيجيات الصحفيين باعتباره ممولاً في عصر التدخل المباشر في شؤون بيئة العمل الصحفي؛ كأن يتم استخدام الصحف لتكون منبراً معبراً عن المالك وتوجهاته وطموحاته السياسية، أي التأثير في النشر والإخراج.

ومن البديهي القول، إن ولاء الصحيفة هو لمن يمتلكها، ولا تخرج عن الخط الذي يرسمه لها، ويتحكّم بتدفق المعلومات نحو القراء بالقدر الذي يفيده، فتعمل الصحيفة من أجل مصلحته حتى لو قامت بتحريف المضمون بـ: الحذف، أو المنع، أو التهويل، أو التهوين، أو التلخيص المشوه، وأيضا التحريف في شكل المضمون، كعدم إبراز الخبر، أو تصغير حجم الحروف وغيرها[1]، وتبعاً لاختلاف نمط الملكية وانتمائها السياسي يكون تناول القضايا والمشكلات؛ فالصحف المسيطر عليها حكومياً تركز على تناول القضايا الاجتماعية بدرجة أكبر من الصحف المستقلة بسياستها، والتي تركز على القضايا السياسية والحراكات والمطالب السياسية الشعبية.

• علاقة سياسة النشر بالوضع المالي للصحيفة

تواجه الصحف تحديات اقتصادية، تتمثل بمجموعة من الضغوط والتأثيرات في ظل سعيها لتوفير الإمكانات المالية للقدرة على التطوير والمنافسة، واستمرارية الأداء الإعلامي، ومواكبة التقدم التكنولوجي، ومنافسة الوسائل الإعلامية المتعددة.

---

(1) بطرس، صليب. 1974م. إدارة الصحف. الهيئة العامة للكتاب، القاهرة. ص75.

لكن توفير ما يلزم لهذه التحديات حتما يقود إلى التأثير في استقلالية القرار الإعلامي، واحتكار وسائل الاتصال والسيطرة على مضامينها، لذا، فالوضع الاقتصادي عامل ضغط داخلي مؤثر جداً في سياسة التحرير.

والعلاقة بين القدرة الاقتصادية للمؤسسات الإعلامية، وبين مستواها الإعلامي علاقة واضحة؛ إذ بقدر ما يتوفّر لديها من دخل مالي قوي، بقدر ما تستطيع التعبير بحرية أكبر، وتكسب ثقة القراء وآخرين جدد[1].

ويربط بعض الباحثين بين رضى الصحافي عن راتبه، وبين نوعية أدائه لعمله، فالصحفي الذي يعاني ضعفا في راتبه، قد يدفعه ذلك إلى القيام بأكثر من عمل، مما يشتت جهده، وينعكس ذلك على دقته وكفاءة عمله، وبالمقابل، فالصحفي الذي يحصل على راتبٍ عالٍ قد يدفعه هذا إلى تبني قيم النظام السائد، ويتخلى عن اهتمامات الجمهور، وترى الدكتورة ليلى عبد المجيد: أن من أبرز المشاكل الاقتصادية التي تواجه الاتصال، هي الفجوة التي تظهر في كثير من الحالات بين التكلفة الكلية للنشاط الاتصالي، وبين الدخل الذي يتحقق من مبيعات المنتج الاتصالي والإعلان وغيرها من مصادر التمويل، وأن هذه المشاكل

---

(1) الأمير صحصاح فايز. 2006. مرجع سابق. ص56.

تزداد حدة مع ضخامة الموارد المالية، والاستثمارات التي تحتاجها وسائل الاتصال الجماهيري، ليصبح بمقدورها أداء عملها بفاعلية مطلوبة، وبالإضافة إلى ذلك، يقع على عاتق المؤسسة الصحفية توفير الضمانات الاقتصادية للصحفيين والعاملين بها، وتتعلق هذه الضمانات بالمستوى المعيشي اللائق، وتنظيم حقوق الصحفيين المالية، والوظيفة التي تتصل بحق الصحفي في المعاش، ومكافأة نهاية الخدمة، والضمانات الخاصة بمستوى الأجور والعلاوات وتنظيم ساعات العمل[1].

وتزداد التحديات أمام الصحف في ظل تطور صناعة الصحافة بصورة ضخمة، إذ أصبح إصدار الصحيفة يحتاج إلى رصيد هائل من الأموال لمواجهة المتطلبات المتزايدة، خاصة مع ارتفاع الأسعار عالمياً، وأيضاً الأجور والمراسلات، فأوقعت مشاكل التمويل الصحافة في محظور الخضوع للقوى الاقتصادية الأقدر على الإنفاق[2].

(1) عبد المجيد، ليلى. 1986. سياسات الاتصال في العالم الثالث. دار الطباعي العربي، القاهرة. ص49.

(2) آمال المتولي. 2003. مرجع سابق. ص208.

• علاقة سياسة النشر بالإعلان التجاري

ما زال الإعلان على الرغم من كل ما حققه من انتشار وذيوع، واقتحامه كل وسائل الاتصال، من أكثر الأدوات والأساليب التسويقية والإدارية والاتصالية التي تتعرض للجدل والنقاش، فكلما تعددت تعريفات الإعلان، اختلفت الآراء والاتجاهات والمواقف حول جدواه للجمهور[1].

ويمكن تعريف الإعلان بأنه عملية نقل معلومات عن سلعة أو خدمة أو فرد أو مؤسسة أو غيرها إلى الجمهور، بغية التأثير في سلوكه لكي يتقبلها أو يقدم عليها، وقد عرفت لجنة التعاريف التابعة لجمعية التسويق الأمريكية الإعلان بأنه: «الجهود غير الشخصية، أو التي يدفع عنها مقابل بواسطة ممول معين، لعرض الأفكار أو السلع أو الخدمات وترويجها»[2].

وهو: «نشاط اتصالي يهدف إلى الإعلام بسلعة أو (فكرة – خدمة) والترويج لها عبر وسائل الاتصال بالجماهير»[3]، وهو: «أي مضمون مدفوع الأجر، سواء أكان رسما أم رسالة مكتوبة، عن فرد أو

(1) الأمير صحصاح فايز. 2006. مرجع سابق. ص48.

(2) المرجع السابق.

(3) عصام الموسى. 2012. مرجع سابق. ص239.

مؤسسة»[1]، وهو دعاية تجارية للمنتجات، وترغيب المستهلك في الإقبال عليها، فهناك توجه قائم نحو التسابق للحصول على الإعلانات مهما كان ثمنه الإعلامي والاجتماعي، وأصبحت المؤسسات الإعلامية أسيرة لسطوة المعلنين، وتلهث وراء الإعلان أينما كان.

ويعد الإعلان من الوظائف الأساسيّة للاتصال في المجتمعات الحديثة، إلا أن سلبياته شديدة الأثر في الأفراد بتشجيع الروح الاستهلاكية لديهم، وتكوين عادات شرائية استهلاكية غير إنتاجية، وبالتالي إثقال الميزانية بزيادة الأنفاق.

وللإعلان أثر على المضمون الصحافي؛ إذ يُسيطر المعلنون على وسائل الإعلام، ويهددون بحجب الإعلان أو التحوّل إلى وسائل أخرى إذا ما نشرت مضامين تضر بمصلحتهم، ويؤمن المعلن إيماناً قوياً بقوة وسائل الإعلام التأثيرية؛ مما يدفعه نحو إنفاق مبالغ كبيرة على الإعلان فيها، وتبلغ نفقات الإعلان في الأردن ما يزيد عن مائتين وخمسين مليون دينار سنوياً تدفع أجوراً للإعلان في الصحف والمجلات والراديو والتلفزيون وغيرها[2]، الأمر الذي يجبر وسائل الإعلام على حجب

---

(1) آمال المتولي. 2003. مرجع سابق. ص215.

(2) عصام الموسى. 2012. مرجع سابق. ص159.

المعلومات عن الجمهور، مما يؤدي إلى تشويه الحقائق، وتحريف المضامين لتكون مُشِيْدَة ومادحة بتلك المصالح وبخدماتها، وليست ناقدة لها أو كاشفة لأسرارها، وبذلك لم تعد هذه الوسائل تقدم للجمهور ما يريده، بل تقدم له ما يريده المعلنون.

ويأتي تأثير الإعلان بهذا الشكل على الصحف، لأنه القوام الذي ترتكز عليه في وجودها، فرغم تأثيره الكبير في مضمونها، وما له من نتائج سلبية خلعت بسببه العديد من الصحف ثوب المهنية، إضافة إلى تأثيراته في المجتمع وقيمه[1].

والخطير هو أن الصحف تعمل على إرضاء الشركات المعلنة، وكسب ودّها من أجل الإعلان فيها، الأمر الذي أدى بهذه الصحف إلى التراجع عن التغطية، وعدم نشر العديد من القضايا التي تمس المواطنين، ويكفي لقتل أية صحيفة ذات جرأة بالطرح أن تقطع عنها الإعلانات، أو تمنعها، لهذا، فالسياسة التحريرية للصحيفة تضع الربح المالي مقدماً على الرسالة الصحفية، وتركّز على الرواج والربح، وبعضها يتخذ شعاراً (لا يهمها ما تكتبه، بل المهم أن تحصل على المال).

---

(1) إبراهيم المسلمي. 2011. مرجع سابق. ص95.

وأدى تطويع المضامين الإعلامية لأصحاب الإعلانات إلى فقدان هذه الوسائل للوظائف التي ينتظرها المجتمع، كما أدى ذلك في العديد من الدول إلى أن الشركات أصبحت تتحكم بالمجتمع من خلال اختراق العقول وتشكيلها، دون مراعاة لما لهذا من خطورة كبيرة تستدعي من سياسة تحرير الصحف أن تدرك المخاطر، وأن لا تنظر فقط للأرباح. وكلما تطورت تكنولوجيا الاتصال زاد الإعلان، لكن تكاليفه أصبحت أقل كلفة، لذا، نجد أنه في العام 2015 قد تراجع إلى 150 مليون دينار.

ومن العوامل التي تتحكم بالسياسات الاقتصادية لوسائل الاتصال الجماهيري:

1. السياسات المالية للحكومة، وتسخيرها للخدمات التي تستعين بها الصحافة في أثناء أداء عملها.
2. الضرائب التي قد ترى الحكومة فرضها على نشاط الصحافة، أو الإعفاءات الضريبية التي تقدمها.
3. المساعدات المالية التي تقدمها الحكومات للصحافة.
4. الإعلان إذ يعد مصدرا رئيسيا لتمويل الصحافة.
5. مدى قبول المساعدات الخارجية أو عدمها.
6. نمط الملكية الصحفية..

وجراء ما سبق، وضعت العديد من الدول ضوابط في قوانين المطبوعات، ومواثيق الشرف المهني الصحفي للتحذير من تأثير الإعلان على مضمون الرسالة الإعلامية، وما يؤدي إلى سيادة المعلن، وسيادة المفاهيم التي يرضى عنها[1]. ففي ميثاق الشرف الصحفي الأردني ركزت المادة (17) منه على عدم الخلط بين المادة الإعلانية والمادة التحريرية، وعدم الدس على القارئ آراءً وأفكاراً سياسيّة دعائية في صورة مواد تحريرية، وفي الفقرة الأولى من ذات المادة حذر من الترويج بالكذب والخداع، ودعا إلى التأكد من الأرقام الواردة في الإعلان، كما ألزمت الفقرة الثالثة من نفس المادة الصحفيين بعدم التوقيع على الإعلانات حتى لا يستغل المعلنون مكانة الصحفي أو تأثيره الأدبي، أما الفقرة الرابعة من المادة ذاتها فقد نصت على أن يتم التصريح بالمادة الإعلانية، سواء التحريرية أو غيرها بأنها إعلان[2].

ومنع قانون المطبوعات والنشر الأردني المعدل لسنة 1998 الصحفيين من جلب الإعلانات أو الحصول عليها، وأشار إلى ذلك

(1) آمال المتولي. 2003. مرجع سابق. ص212.

(2) ميثاق الشرف الصحفي الأردني.

بصورة واضحة وصريحة إلى الإعلان في المادة (17) الفقرة (هـ) والمادة (30) الفقرة (ب)[1].

ومع ذلك، فللإعلان دور مهم في الصحافة الأردنية، حيث يسهم في تمويل العديد من الصحف التي تعتمد على وارداته في تسيير شؤونها، وقد عرف الأردن الصحافة الإعلانية المتخصصة بصدور صحيفة «الفرصة» الإعلانية بتاريخ 10/ 10/ 1993[2]، ويتبين للقراء الأردنيين أن الصحف المدعومة من الحكومة هي ذات الحصة الأكبر في نشر الإعلانات الحكومية، وبالتالي لديها قدرة مالية جيدة، ويلاحظ أنها تزخر بالإعلانات التي تحاصر المواد التحريرية في الكثير من الأحيان، والأمر ذاته لدى الصحف الخاصة والتي تعتبر الإعلان شريان الحياة لها.

---

(1) عبد الله زلطة. 2007. مرجع سابق. ص488.

(2) شفيق عبيدات. 2003. مرجع سابق. ص70.

الفصل الخامس

علاقة سياسة النشر بالنظام السياسي والقوانين واللوائح

النظام السياسيّ

• سياسة الدولة

تقرر السياسة مستوى الصحافة، ولا صحافة دون سياسة، والصحافة تقوم بدور مؤثر في حياة الشعوب والأمم؛ باعتبارها وسيلة اتصالية تمكّن مستخدميها من الاطلاع على مجريات الأحداث السياسية، وهي مرتبطة بالمناخ السياسي وتفاعلاته، وأي تطور في الحياة السياسية له أثر في تطور الصحافة[1].

ولا يمكن دراسة الإعلام في أي بلد بمعزل عن النظام السياسي الذي يسود فيه، ويطبع الإعلام بطابعه لكي يأتي مضمون وسائل الإعلام متفقـًا والسياسة العامة، وتعد السياسة العامة للدولة، والظروف السياسية السائدة داخلها من العوامل المؤثرة في سياسة النشر، إذ تضغط الدولة تجاه التدخل في الصحف، والإيحاء للجهاز المشرف عليها بما يمكن نشره وما لا يمكن نشره، الأمر الذي يؤثر في تحرير الأخبار تأثيرا بالغا، ويحد من حرية المحررين، ويتفاوت حجم التدخل بناء على طبيعة البلد الذي تصدر فيه الصحيفة، وموقفها من الإعلام.

---

(1) صلاح الدين العبادي. 2007. مرجع سابق. ص13.

ويشير بعض الباحثين إلى خمسة معايير يقوم على أساسها التمييز بين مواقف السياسيات الصحفيّة للسلطة، وهي:

1. السماح للرأي المعارض بالظهور، والإقرار بحرية التعبير.
2. تأكيد حق الصحافة في النقد.
3. تعزيز دور الصحافة الرقابي على أداء السلطة السياسية.
4. توفير مصادر متعددة للمعرفة تأكيدا لحق المرء فيها.
5. تقديم بدائل في مناقشة القضايا، تجعل الصحافة سوقا مفتوحا للآراء والأفكار أمام الجميع للمشاركة في صنع القرار[1]. لكن افتقار الصحافة للتطبيق الفعلي لهذه المعايير، يجعل العلاقة بين السلطة والسياسة ووسائل الإعلام تطرح على أنها إشكالية تتمثل في تحكم الأولى بالثانية.

وتختلف محددات سياسة النشر في الصحف المصرية، إذ أنها في الصحف القومية تتوقف محددات سياسة النشر للصحف المملوكة للدولة إلى حد كبير على السياسات العامة للدولة، والأيديولوجية السياسية التي تتبناها، والترويج لسياسات وقرارات الحكومة، ومهاجمة

(1) عبد المجيد، ليلى. 2001. تشريعات الصحافة في الوطن العربي. دار العربي للنشر، القاهرة. ص174.

أية قرارات سياسية أخرى تخالف توجهات السلطة السياسية، وممارسة عملية التنشئة والضبط الاجتماعي وفق تصورات السلطة، أما الصحف الحزبية، فإنها تركز على الجوانب السلبية للحكومة، والدفاع عن موقف الحزب يعد من أهم مواقفها، في حين تميل الصحف الخاصة إلى الاستقلالية إلى حد ما في معالجتها، وعدم تمثيل خط سياسي محدد.

وتذهب السلطة إلى ترميم مستمر لعلاقتها بالصحف، خاصة ذات الملكية الخاصة، والمستقلة في سياستها، والناقدة للسياسات والقرارات؛ لتكون أقرب إلى صحف الملكية العامة ما أمكن، للتخفيف من وطأة النقد الصادرة عنها.

والنظام الصحفي هو انعكاس للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية في الدولة، كما أن نظام الحكم القائم، وحسب مرجعيته وقناعته السياسية، وهل هو نظام ليبرالي أم اشتراكي أم سلطوي، هو الذي يحدد شكل النظام الصحفي، ويحدد مدى الحرية الصحفية التي تعد من أهم الحقوق الأساسية التي يقوم عليها بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بشكل الحكم القائم في الدولة، كما أن هذه الحرية تتيح تدفقًا حراً للمعلومات، وتمكن المواطن من الوصول إلى وعي تام بحقوقه وواجباته، وتنمية حسّه الوطني والإنساني

عبر تعزيز مبدأ الشفافية والحوار المسؤول، والموضوعية واحترام عقله وكرامته[1].

- **أيديولوجية الدولة**

لكل دولة أيديولوجيا تحدد موقفها من الإعلام وأدواره ووظائفه التي تتكامل مع سائر مؤسساتها، ويقصد بالأيديولوجيا نظام الأفكار المتداخلة، والمبادئ التي تؤمن بها جماعة معينة أو مجتمع ما، وتعكس مصالحها واهتماماتها الاجتماعية والأخلاقية والدينية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وتقوم الأيديولوجيا بمهمة التبريرات المنطقيّة والفلسفيّة للاتجاهات[2].

والنظام السياسي للدولة هو من يفرض الأيديولوجيا التي تعمل الصحافة في إطارها، ويحدد لها الوظائف والمهام التي تؤديها في المجتمع، ما يؤثر في نوعية ما يُطرح وما لا يُطرح من مضامين إعلامية، وبذلك، فالسلطة السياسيّة تحاول الهيمنة على وسائل الإعلام للسيطرة

---

(1) إبراهيم الخصاونة. 2011. حرية الصحافة الأردنية في ظل عودة الحياة النيابية بعصر العولمة 1989-2008. مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب: المجلد 8، العدد 1. ص318.

(2) الأمير صحصاح فايز. 2006. مرجع سابق. ص25.

على إنتاج الأفكار والمعلومات، لتكيّفها حسب رأيها وسياستها لما لها من مساهمة كبيرة في تشكيل وعي الأفراد، وعندما تتعارض سياسة النشر للصحيفة مع المواقف والمبادئ السياسيّة للدولة، فإنها تتعرض للضغوط التي تتفاوت حدتها تبعاً لمدى ارتباط الصحيفة بالحكومة..

ولكل مجتمع نظامه السياسي، وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وتترجم هذه الأهداف إلى مجموعة من السياسات والإجراءات التنفيذية، التي تستهدف معالجة ما يواجه المجتمع من قضايا ومشكلات وتحديات داخلية وخارجيّة، وهذا يعني خضوع المؤسسات الإعلامية للتوجهات الإيديولوجية للدولة التي تحكم قضايا وتحديات الأنظمة في المجتمع، وأيضاً وسائل الإعلام باعتبارها جزءاً من هذه الأنظمة، وذات قوة تأثيرية، إذ أن النظام السياسي يعتمد عليها في الترويج لأفكاره.

ولكل صحيفة أيديولوجيا ومبادئ تلتزم بها وتدافع عنها، لكن بعض أساتذة الإعلام يذهبون إلى أنه ليست هناك أيديولوجيا للدولة وأيديولوجيا لوسائل الإعلام؛ بل هناك واحدة تحدد الخط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة بكل مكوناتها[1].

---

(1) عبد الله زلطة. 2007. مرجع سابق. ص399.

• السياسة الإعلامية للدولة

تعرف السياسة الإعلامية للدولة بأنها: «مجموعه المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم وإدارة ورقابة وتقييم ومواءمة نظم وأشكال الاتصال المختلفة، وعلى الأخص وسائل الاتصال الجماهيري، والأجهزة الرئيسية للمعلومات، لأجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة في إطار النموذج السياسي والاجتماعي الذي تأخذ به الدولة[1]، وهي: «الممارسات الواعية والمدروسة والسلوكيات الاتصالية في مجتمع ما، وتهدف إلى تلبية الاحتياجات الاتصالية الفعلية من خلال الاستخدام الأمثل للإمكانيات، أو المصادر البشرية والطبيعية المتاحة في المجتمع»[2]، وهي مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد التي تحكم وتوجه سلوك الأنظمة الإعلامية، وهي مجموعة التوجيهات والتشريعات والأنظمة التي تحكم سير العملية الإعلامية، وتُشتق من الأيديولوجيا السائدة في الدولة والقيم

(1) سلطان، محمد صاحب. 2011. إدارة المؤسسات الإعلامية: أنماط وأساليب القيادة. دار المسيرة للنشر، عمان. ص134.

(2) جاعد، حميد. 1998. التخطيط الإعلامي: المفاهيم والإطار العام. دار الشروق، عمان. ص73.

التي ترتكز عليها، وهذا ما جعل الكاتب محمد سلطان يستنتج بأن السياسة الإعلامية تنبع من طبيعة الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للدولة، ولا يمكن إدراكها إلا بمعرفة السياق العام للحقائق والبيئة التي تحيط بها[1]، وتستمد السياسة الإعلامية خصوصيتها من العقيدة السياسية للدولة، وتترجم إدارة السلطة ونظامها الدستوري والقانوني، وبالتالي فالعمل الإعلامي هو جزء من السياسة الإعلامية للدولة، والسياسة العامة لها.

تقع السياسة التحريرية للصحف تحت توجيهات السياسية الإعلامية للدولة، فالصحف مهما كانت مستقلة في سياستها، أو ناقدة، أو معارضة، أو موالية، فنهاية الأمر لا تستطيع أن تتخطى أو تخرج عن المسار العام، فهناك خطوط عريضة، وتوجيهات توضع لتنظيم نظم الاتصال، وتنبع من الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقيم الشائعة، وتدور في فلكها سياسات النشر بالصحف، لا سيما المستقلة منها التي تحاول أن لا تركب الموج كالصحف الرسمية أو المحافظة، كما وتسعى السياسة الإعلامية للدولة إلى تحقيق أهداف الخطة

(1) محمد صاحب سلطان. 2011. مرجع سابق. ص134.

الإستراتيجية للدولة، بحيث يسير النشاط الإعلامي والاقتصادي على هديها بهدف تحقيق التنمية، لما لوسائل الإعلام من دور هام فيها.

ويفضّل أستاذ السياسة الدكتور محمد المصالحة استخدام تعبير السياسة الاتصالية بدلاً من السياسة الإعلامية؛ ذلك: «لأنها أكثر شمولاً وتضميناً للنشاطات والفعاليات والأركان التي تقوم بها هذه السياسة، والتي تشمل الأجهزة والمؤسسات الإعلامية والاتصالية، والتشريعات والقوانين التي تحكم عملها، وطبيعة الجمهور المستقبل والمنتفع، ومضمون رسالتها المنقولة، والبنية التحتية التي يشترط توفرها في قيام أي سياسة اتصالية»[1]. وتتناول السياسة الإعلامية للدولة مجموعة من المعايير هي:

1. النشاط الإعلامي (العملية الإعلامية).
2. طبيعة الرسالة الإعلامية.
3. صيغ التدخل المباشر أو غير المباشر في التأثير على السلوك.
4. النتائج المتوخاة من عملية التأثير.
5. علاقة الإعلام بالحقوق الاجتماعية الأخرى.

(1) محمد حمدان المصالحة. 1996. مرجع سابق. ص36.

6. صيغ التوازن بين الإعلام والأنشطة الرسمية وغير الرسمية[1].

وتسعى هذه السياسة إلى الكثير من الأهداف نذكر منها:

1. تحقيق التوازن في وظائف الإعلام.
2. تحقيق الوعي الاتصالي، والرؤية النقدية لدى المواطنين.
3. تحقيق مشاركة المواطن الإعلامية، وتكريس حرية التعبير والحق في الاتصال؛ لتعزيز النهج الديمقراطي والتعددية السياسية.
4. تحقيق التكامل بين وسائل الإعلام المختلفة، الحكومية والخاصة؛ لتصبح إعلام دولة.
5. تحقيق أداء إعلامي ذي مستوى فني متميز[2].

ويرى العديد من الباحثين، أن السياسة الإعلامية للدولة تستخدم عوامل ضغط على المؤسسات الصحفية وسياساتها التحريرية، ومنها:

1. منح الترخيص وسحبه.
2. مراقبة هذه المؤسسات وما يصدر عنها من مضامين.
3. التمويل المالي.
4. القوانين والتشريعات الإعلامية.

---

(1) حميد جاعد. 1998. مرجع سابق. ص74.

(2) صالح أبو إصبع. 2005. مرجع سابق. ص15.

والضغوط السياسية التي تواجهها الصحف نوعان[1]:

أ- ضغوط خارجية: تقع على المؤسسات الإعلامية من خارج الدولة، أي من قبل دول أخرى عبر السفارات، أو وزارات الخارجية، أو من قبل منظمات دولية.

ب- ضغوطات داخلية: وهي ضغوط تعمل المؤسسات الإعلامية معها جنبا إلى جنب في الإطار العام الموجودة فيه، وهي على الأغلب تتمثل بعلاقة الإعلام بسياسة الحكومة، إضافة إلى السياسيين والصفوة، ورجال الأعمال والمنظمات والتكتلات المختلفة التي تمارس ضغوطاً متنوعة على وسائل الإعلام، والضغوط الداخلية وقعها على الصحيفة أكبر من الضغوط الخارجيّة، ويمكن حصر ذلك في ثلاث نقاط:

1. عدم السماح بالمعلومات إلا للصحف المؤيدة للحكومة.
2. فرض نوع من الرقابة بالتدخل في تعيين رئيس التحرير.
3. إرسال الرسائل متنوعة الأشكال إلى رؤساء التحرير بما لا يجوز نشره.

(1) مكي، ثروت. 2005. الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية. عالم الكتب، القاهرة. ص120.

- **الحكومة**

في تاريخ العلاقة بين وسائل الإعلام والحكومات لم يرد أن هناك حكومة في العالم عاشقة لوسائل الإعلام، خاصة تلك الوسائل المستقلة بسياستها، فمن جهة الحكومات نجد أنها تعمل مع الصحافة بحذر وترقّب؛ لأنها -أي الصحافة- معنيّة بكشف التقصير الحكومي، والسياسات الخاطئة، وعدم مصداقيتها مع الجماهير، والعلاقة بين الحكومة والإعلام تتجاذبها عدة محاور من أهمها: حق الجمهور بأن يعرف ما يدور في أروقة الحكومة، ومدى قيامها بأدوارها وواجباتها.

وتعد الصحافة مسوقاً للقرار الحكومي إذا ما اتفقت سياستها مع نهج الحكومة؛ بالتركيز على الأخبار الإيجابية المؤيدة للقرار السياسي، والترويج للإصلاحات السياسية وتضخيمها، وأنه يجب تأييدها وعدم الاعتراض عليها، كما وتخفي سلبيات قرار الحكومة، وتتجاهل أية معوقات تتعارض مع خططها[1].

وحتى تتمكن الصحافة من القيام بدورها السياسي، فلا بد من توافر شروط من حيث علاقتها بالسلطة التنفيذية تتمثل بما يلي:

---

(1) صلاح الدين العبادي. 2007. مرجع سابق. ص25.

1. أن تقـوم الصـحافة بـدورها باعتبارهـا أداة مـن أدوات الرقابـة الشعبية، وأن تعبّر عن رؤية الشعب.
2. ممارسة عملها بشكل حر بعيداً عن أية ضغوطات من جانب السلطة التنفيذية، وهو ما يمكّنها من القيام بعملها باعتبارها مرآة حقيقية لإرادة الشعب.
3. المسؤولية في العمل تجاه ما تنشره من أخبار وموضوعات مختلفة، وإدراك المصلحة العامة عند الاضطلاع بدورها، بعيداً عن الإثارة في طرح القضايا واستغلال الصالح العام لتحقيق الربح المادي[1].

وفي دراسة للباحث منصور الصمدي على الصحف الحزبية والأهلية اليمنية عام 2010، وجد أن الحكومة، وما تمارسه من ضغوط هي القوّة الأكثر تأثيراً في بناء أجندة القضايا السياسية، كما أن درجة التأثير في الصحف الحزبية أقل منها في الصحف الرسمية، فيما أن الصحف الأهلية يتأثر الصحفي فيها أولاً وبشكل أكبر بقناعاته الشخصية[2].

---

(1) المرجع السابق. ص70.

(2) الموقع الإلكتروني (المؤتمر نت):

http://www.almotamar.net/news/85134.htm

لا تستطيع أية حكومة أن تجد في نفسها غنى عن صحف تابعة لها، ويقول الصحفي شفيق عبيدات: «إن معظم الحكومات في دول العالم لا تستطيع إلا أن تكون هناك صحيفة ناطقة باسمها، تنشر أخبارها وقراراتها، وترد على الحملات الإعلامية الموجهة ضدها، وترد على انتقاد أدائها»[1].

ويوضح حسن مكاوي أن العلاقة بين وسائل الإعلام والحكومة تتراوح بين الصراع المفتوح ويكون مع الصحف المستقلة أو الخاصة، أو التعاون المفتوح ويكون مع الصحف التابعة لها، أما الصحفيون بشكل عام فهم يميلون إلى ممارسة دور علاقة الخصومة مع الحكومة[2]. وتتراوح العلاقة بين الحكومة ووسائل الإعلام بين ثلاثة أنوع، هي:

1. علاقة الخصومة مع الحكومة، وتقديم رسائل إخبارية مضادة لها، وأغلب ما يكون من قبل الصحف المستقلة.
2. علاقة تكافل، وذلك بأن تقدّم وسائل الإعلام معلومات ضرورية ومكملة لعملية الحكم من قبل الحكومة.

---

(1) شفيق عبيدات. 2003. مرجع سابق. ص61.

(2) حسن مكاوي. 1994. مرجع سابق. ص173.

3. علاقة وكيل للحكومة، تعمل فيها الصحف على نشر وتناول وترويج سياسة الحكومة وأنشطتها والدفاع عنها، وهذا في الصحف الرسمية وشبه الرسمية على الأغلب[1].

وتمارس الحكومة أشكالاً من الضغط على الصحف للقيام بمهمة التسويق السياسي لها، وعرض الأفكار والمواقف والقصص الإخبارية؛ لحشد الجماهير خلفها، أو التسليم بها، وتعبئة الرأي العام لصالح الموقف الرسمي، وذلك من خلال الافتتاحيات والمقالات ونشر الأخبار الإيجابية والإنجازات وإبرازها، وهناك ثلاثة أشكال من العلاقة بين الحكومة والصحفي هي:

1. علاقة بقاء الصحفي مستقلاً عن مصادر المعلومات الحكوميّة.
2. علاقة التعاون لتحقيق مصالح مشتركة.
3. علاقة يسيطر أحدهما على الآخر.

والصحفي العامل في الصحيفة المستقلة بسياستها يتخذ النوع الأول والثالث، وهو أن يتسم الصحفي بالسيطرة بكشفه للحقائق والقرارات الحكومية وسلبياتها، أما صحفيو الصحيفة التابعة للحكومة فإن العلاقة تذهب نحو النوع الثاني، أو النوع الثالث بالسيطرة عليهم، والصحف

(1) الشهابي، إبراهيم. 2003. هيمنة الإعلام والإنجازات المذهلة للدعاية. دار الفكر، دمشق. ص18.

تحوّلت من مجرد مشروعات فرديّة، سواء لأهداف سياسيّة أو تجاريّة أو إعلاميّة أو فكريّة، إلى مشروعات اجتماعية ذات طبيعة قوميّة تخضع بطرائق مباشرة أو غير مباشرة لتأثير نظام الحكم، حتى في الليبراليات الغربية فالحكومة تعدّ الإعلام والصحافة سلاحًا تقبض على ناصيته رغم ما تدّعيه من الحرية المطلقة، وتعمل أحيانًا على ممارسة احتكار الإعلام إذا ما وجدت في ذلك مصلحة عليا لها.

سياسة النشر
وعلاقتها بالقوانين واللوائح

تتأثر سياسة تحرير الصحيفة بما يصدر عن الدولة من تشريعات وقوانين منظمة للصحافة، وعلى ضوئها تتحدد الطريقة التي تتم من خلالها إدارة النشاط الصحفي، وتلتزم الصحيفة بهذه القوانين في صياغة سياستها بالنشر.

والتشريعات الإعلامية هي: «عملية تنظيم لكل أركان العملية الإعلامية مضمونا وأركانا وأطرافا»[1]، ويعرّفها الصحفي يحيى شقير بأنها: «التشريعات المتعلقة بالعملية الإعلامية برمتها، تضعها السلطة المختصة في أي دولة للقواعد القانونية والدستورية، ويعاقب عليها، أو بالأحرى يعاقب على مخالفتها سواء بالغرامة، أو بالعقوبة أي السجن»[2].

والضغوطات القانونية التي تمارسها الحكومات تختلف من دولة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر تبعـًا لطبيعة الأنظمة السياسية القائمة

---

(1) بسام المشاقبة. 2012. مرجع سابق. ص212.

(2) يحيى شقير. 2001. مرجع سابق. ص7.

تجـاه الصــحافة، ولمّــا أن الصــحافة تتســم بتــأثير كبيــر علــى الأفــراد والجماعات، كانت التشريعات في العديد من الدول قد جاءت لتتناولها بالتنظيم، لكنها في منطقتنا العربية لا تخلو من العقوبات وهذا لـه علاقته بسياسة النشر.

ويقول سليمان صالح أن ترسانة القوانين والتشريعات إشكالية تعوق دور الصحافة كفاعل رئيس، وكسلطة رابعة، وأن تقوم بـدورها في الوفـاء بحق الجماهير في المعرفة، وتـوفير المعلومـات اللازمـة لهـم، كمـا أدت إلى عدم ممارسة العمل الصحفي بحرية وضيق التنوع في المضمون[1].

وتحـرص الحكومـات العربيـة علـى أن يكـون هنـاك سـياج يحـيط بالمحتوى الإخباري للصحف، إذ استخدمتها كسلاح تخويف لأغراض سياسية، ومواجهة ما يمكن أن يصدر من مضامين ذات أثـر بـالغ، وتكـاد تجمع الدول العربية على وضع هذه التشريعات[2].

(1) المشاقبة، بسام. 2012 م. فلسفة التشريعات الإعلامية. دار أسامة للنشر، عمان. ص12.

(2) هالة إسماعيل بغدادي. 2009. مرجع سابق. ص56.

• الإطار القانونيّ الأردني والصحافة

أ- **الدستور** هو: «مجموعة القواعد الأساسية التي تنظم على أساسها أجهزة السلطة السياسية، وتحدد العلاقة بينها، وتقرر حقوق الأفراد وحرياتهم، والضمانات التي تكفل هذه الحقوق والحريات»[1]. والدساتير في حد ذاتها لا تُستخدم لتقييد حرية الصحافة، وتنص معظم الدساتير في دول العالم على حرية التعبير عن الرأي، وحرية وسائل الإعلام، لكن ينتهي النص في العديد منها بعبارة: (أن يكون ذلك في إطار القانون أو وفقه أو المصلحة القومية)، لهذا، فالقوانين تتناول هذه الحرية المنصوص عليها في الدستور وتفسرها في وجوه متعددة، وتخضعها للعديد من العقبات.

وفي المادة (15) البند (1) من الدستور الأردني تنص على: «تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير، بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون». والبند (3) من ذات المادة ينص على: «تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام ضمن حدود القانون».

---

(1) إسماعيل عبدالكافي، و محمود هيبة. 2004. مرجع سابق. ص44.

والبند (4) أيضاً ينص على: «لا يجوز تعطيل الصحف ووسائل الإعلام، ولا إلغاء ترخيصها إلا بأمر قضائي وفق أحكام القانون»[1].

ومن هنا، فالقواعد والنصوص الدستورية تأتي بالمبادئ، لكنها تترك التفصيلات للقوانين والتي جاءت بتحصينات كثيرة على هذه النصوص، ويختلف ذلك بين دول النظام السلطوي الذي يسعى إلى تحويل الصحافة إلى جارية تعمل في خدمة الحاكم، والآخر الديمقراطي الذي تنعم الصحافة فيه بحريتها، وهذه الحرية الصحفية هي الحق في نقل الآراء والمعلومات بدون قيود حكومية، بهدف تشجيع نقل الأفكار التي تتيح سهولة ودقة اتخاذ القرارات المناسبة حول الشؤون العامة، وصالح المجتمعات، وأيضاً هي حق الفرد في أن يعرف حق طبيعي كحقه في الماء والهواء، وهذا لا يتوفر إلا إذا تمتعت الصحافة بحريتها دون قيود تأتي من خارجها.

---

(1) منشورات وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية. 2012. ص10.

ب- قانون المطبوعات والنشر الأردني

لقوانين المطبوعات والنشر الدور الأبرز في حرية سياسة النشر ومرونتها وهي: «مجموعة القوانين التي تؤطر العمل الإعلاميّ»[1]، وتعد من أهم الوسائل في تقييم مدى مؤشرات التقدم والديمقراطية التي تحظى بها دولة دون أخرى في مجال الحرية والتعبير، وتعد من الوسائل التي تستطيع من خلالها أن تحكم على سياسة تحرير الصحف في دولة ما، ومدى استقلالية هذه السياسة في تناولها وطرحها، والتي تتقدم وتتراجع تبعا لنصوص المواد الواردة، ومدى أثر تطبيقها على النحو الذي ينعكس على الأداء المهني للصحف.

وهناك من يذهب إلى أن قوانين المطبوعات، وما تضمنت من عقوبات والتزامات، هي لأجل احترام قيم المجتمع وآدابه، وعدم الخروج عليها، وتكون الصحيفة وسيلة للإصلاح والارتقاء الفكري والتنظيمي وتكوين الرأي العام السّوي، ولا تكون أداة للإفساد والانحراف والدعوة إلى السلبية والابتزاز والتلفيق.

---

(1) الخلايلة، عواد سالم. 2009. السياسة الإعلامية من خلال رؤية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين للإعلام. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط. ص6.

- **قانون المطبوعات والنشر الأردني رقم (8) لسنة 1998**

صدر هذا القانون بتاريخ 22/ 8/ 1998، وتم تعديله أكثر من سبع مرات هي بين شدٍّ وجذب، لا سيما وأن المواطن والصحفي الأردني لم يعد كل منهما راضٍ بوجود مواد تقيّد وسائل الإعلام، أو تحد من حرية التعبير في ظل الثورة المعلواتصالية، وانتشار الأدوات الاتصالية والتواصليّة.

تنص المادة (3) في القانون على أن: «الصحافة والطباعة حرتان، وحرية والرأي مكفولة لكل أردني، وله أن يعرب عن رأيه بحرية القول والكتابة والتصوير والرسم، وغيرها من وسائل التعبير الإعلام».

وبعض مواد هذا القانون تعد ليبرالية، وأخرى أشبه بالسلطوية، فمنها ما يؤثر سلبا في سياسة تحرير الصحف، ومنها له أثر إيجابي في العمل الصحفي، ونأتي هنا على هذه المواد المتعلقة بالدراسة.

المادة (5) من القانون أكدت تحري الحقيقة، والالتزام بالدقة والحيدة والموضوعية في المادة الصحيفة، وعدم نشر ما يتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الإنسان وقيم الأمة العربية والإسلامية، ومنعت المادة (7) الفقرة (د) نشر كل ما من شأنه التحريض على العنف، أو الدعوة إلى إثارة الفرقة بين المواطنين،

والفقرة (و) تؤكد على الالتزام بميثاق الشرف الصحفي الصادر عن النقابة.

وتشترط المادة (13) الفقرة (أ) لمنح رخصة لإصدار المطبوعة الصحفية أو المتخصصة، أن يتم تسجيلها كشركة وفقا لأحكام قانون الشركات النافذ المفعول، وهناك أسلوبان لتنظيم إصدار الصحيفة في الدول العربية وهما:

أ- إخطار: أي مجرد إبلاغ الجهة الإدارية بالرغبة في إصدار الصحيفة دون انتظار إذن أو موافقة.

ب- الترخيص: ويعني حصول الراغب في إصدار صحيفة على تصريح أو إذن مسبق قبل إصدارها.

أما ما يخص المطبوعة الإلكترونية التي تناولها التعديل الأخير على القانون (2012)، والذي قوبل باعتراض شديد، حيث ألزم المطبوعة الإلكترونية بالتسجيل والترخيص، واعتبر التعليقات التي تنشرها المطبوعة الإلكترونية مادة صحفية مسؤول عن مضمونها مالكها ورئيس تحريرها بالتكافل والتضامن، إضافة إلى عدم نشر ما لم يتم التحقق من صحته بالنسبة للتعليق، ولا يعفى كاتب التعليق، ومالك ورئيس تحرير المطبوعة من العقوبة في حال مخالفة المادة الصحفية للفقرة (د)، وهذا التعديل كان فقط في المادة (42) (48) (49) من القانون.

اتسم القانون بالعديد من المحظورات والقيود، وتشدد في الحصول على رخصة، وأيضا بالعقوبات التي تقع على المخالف لها، الأمر الذي يجعل من رئيس التحرير والمالك والمحررين والصحفيين مقيدين يخشون أن يأخذوا خبرا أو معلومة، أو حتى جملة في الطريق نحو النشر فتوقعهم في العقوبة، لهذا، فحرية عرض الأخبار وتناولها ومعالجتها يجب أن تكون بعيدة عن القلق والتوتر الذي تفرضه نصوص القانون، وما تؤدي من استبعاد للأخبار وقصها والحذف منها، ويخرجها من جوهرها الإخباري، أو التحليلي المطلوب.

لكن هناك موادَّ ذات إيجابية في العمل الصحفي، وفي سياسة التحرير، حيث نصت المادة (4) على أن: «تمارس الصحافة مهمتها بحرية في تقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات، وتسهم في نشر الفكر والثقافة والعلوم». والمادة (7) الفقرة (ب) التي تعد حرية الفكر والرأي والتعبير والاطلاع حقاً للصحافة والمواطن على السواء، والمادة (8) الفقرة (أ) أن للصحفي الحق في الحصول على المعلومات، وعلى جميع الجهات الرسمية والمؤسسات العامة تسهيل مهمته، وإتاحة المجال له للاطلاع على برامجها ومشاريعها وخططها، والمادة (26) الفقرة (أ) حق الحصول على المعلومات والأخبار والإحصاءات التي تهم المواطنين

من مصادرها، وحق إبقاء مصادر المعلومات التي يحصل الصحفي منها على الأخبار سرية.

والمادة (8) الفقرة (ب) التي تحظر فرض أية قيود تعيق حرية الصحافة، والفقرة (ج) التي تنص على أن للصحفي تلقي الإجابة على ما يستفسر عنه من معلومات بالسرعة الممكنة، والفقرة (د) حق الصحفي حضور جلسات مجلس الأمة والأحزاب والنقابات والاتحادات والجمعيات والشركات المساهمة العامة، والأندية والمؤسسات العامة، وجلسات المحاكم المعلنة، وهذا يقدم زخماً إخبارياً للصحيفة، وتستطيع بذلك الحصول على الأخبار عن مختلف الجهات دون ضغوط أو منع، إلا إذا كانت جلسات سرية.

شهد سوق الإنترنت في الأردن بعد عام 2006 تغيّرات على مستوى الشّركات، وتقنيّات الخدمة، ومستوى إقبال المستخدمين وحاجاتهم، ودخول تقنيّات «الواي ماكس» و«الجيل الثالث»، ما أسهم كثيراً في توسيع قاعدة الاستخدام[1]. الشيء الذي أسّس لانطلاقة سريعة في إنشاء الصّحف الإلكترونيّة، (المواقع الإلكترونيّة الإخباريّة) وسط بيئة من

(1) الموقع الإلكتروني لصحيفة الغد:

http://www.alghad.com/articles/515512

الصّحافة التقليديّة المتمثّلة في الصّحف اليوميّة والأسبوعيّة، وممّا عزّز هذه الانطلاقة وجود فراغ تشريعيّ يؤطّر لآليّة إنشاء هذه المواقع التي ازدادت على نحوٍ متسارع في ظلّ عدم وجود عوائقَ تشريعيّة مسبقة للتأسيس، وقلّة الكلفة الماليّة لإنشاء أيّ موقع إلكترونيّ إخباريّ[1].

وكانت الكلفة الماليّة وحتى وقتنا الحاضر تتراوح من 200–500 دولار، وهي مبالغ بسيطة إذا ما قورنت بتأسيس صحيفة ورقيّة يوميّة أو أسبوعيّة، الشيء الذي دفع الكثيرين من أصحاب الصّحف الأسبوعيّة إلى اللجوء للمواقع الإلكترونيّة الإخباريّة، كبديل للكلفة المرتفعة لأسعار الورق والطباعة.

واستمرّ تأسيس المواقع على نحوٍ حرّ تمامًا حتى تاريخ 10 كانون الثاني من عام 2010، وهو تاريخ صدور قرار محكمة التمييز في القضيّة الجزائيّة رقم (1729/ 2009)، الذي قضى بدخول المواقع الإلكترونيّة ضمن تعريف المطبوعات بصفة عامّة، وخضوعها لقانون المطبوعات والنشر[2].

---

(1) شركة متخصّصة بإنشاء المواقع الإلكترونيّة:

https://kulshe.com/-3/ads-5/106

(2) الموقع الإلكترونيّ للمجلس القضائيّ الأردنيّ:

http://www.jc.jo/court-decision

وعدّلت الحكومة الأردنيّة في العام (2011) قانون المطبوعات والنشر، وهو أول تعديل قانونيّ يتناول المطبوعات الإخباريّة الإلكترونيّة، لتنظيمها في ظلّ عشوائيّةٍ وفوضى سادت هذه الصّحافة، فأصبحت المواقع الإلكترونيّة بموجبه مطبوعة صحفيّة، وأُضيفت فقرة إلى «تعريف المطبوعة» الوارد في قانون المطبوعات والنشر نصها: «بما فيها الوسائل الإلكترونيّة أو الرَّقْمِيّة أو التَّقَنِيّة»، ليصبح تعريف المطبوعة: «كلّ وسيلة نشر دُوّنت فيها المعاني أو الكلمات أو الأفكار بأيّ طريقة من الطرائق بما فيها الوسائل الإلكترونيّة أو الرقميّة أو التقنيّة»، يحقّ لها «التسجيل اختيارياً» في سجلّ خاصّ يُنشأ في دائرة المطبوعات والنشر بهيئة الإعلام، باعتبار أنّ الموقع الإلكترونيّ من وسائل النشر الصّحفي.

وجاء في نصّ المادة (49) من القانون: «لا تستفيد المطبوعة الإلكترونيّة ومالكُها وناشرُها وكاتبُها وصحفيّوها والعاملون فيها من مزايا هذا القانون ما لم تكن مرخصة ومسجّلة وفقاً لأحكامه»[1]، ومن تعديلاته أيضاً، أنه حصر النظر في قضايا المطبوعات أمام القضاء

---

(1) الجريدة الرسميّة، 2011،2011 ، العدد 5118 ,5118 00448.

النظاميّ، وبأن تكون محكمة البداية هي المختصّة في النّظر بقضايا هذه المطبوعات.

وفي العام (2012)، صدر آخرُ تعديل على قانون المطبوعات والنشر الساري منذ عام (1998)، يتناول الصّحافة الإلكترونيّة؛ إذ نصّت الفقرة (أ) من المادة (49) على: «إذا كان من نشاط المطبوعة الإلكترونيّة نشر الأخبار والتحقيقات والمقالات والتعليقات ذات العلاقة بالشؤون الداخليّة والخارجيّة للأردنّ، فتكون هذه المطبوعة ملزمة بالتسجيل والترخيص بقرار من المدير، وعلى مالكها توفيق أوضاعه وفق أحكام هذا القانون في غضون مدّة لا تزيد على تسعين يومـًا، وفي حال لم تصوّب أوضاعها فإنّ ذلك يعرّضها للحجب والغرامات الماليّة»، وتنصّ المادة (ب) أيضًا على أنه: «إذا أصبح الموقع الإلكترونيّ ملزمـًا بالتسجيل والترخيص وفق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة فتطبّق عليه جميع التشريعات النافذة ذات العلاقة بالمطبوعة الصّحفيّة[1].

وقد أعطى القانون المعدَّل مدير دائرة المطبوعات (هيئة الإعلام حاليّـًا)، صلاحياتٍ واسعةً تؤهّله حجب أيّ صحيفة إلكترونيّة (موقع

---

(1) الموقع الإلكتروني لدائرة المطبوعات والنشر:

http://www.dpp.gov.jo

إلكترونيّ) غير مرخّصة داخل الأردنّ، أو أيّ صحيفة تخرق القانون، من غير إبداء السبب في ذلك. ونصّ البند (2) من الفقرة (أ) من المادّة (49) من القانون على: «أن مالك الموقع ورئيس تحريره ومدير المطبوعة الإلكترونيّة يتشاركون في مسؤوليّة التعليقات أو الرسائل التي يبثّها المستخدمون على موقعهم، ويصبح مديرو الموقع الإلكترونيّ بموجب التعديلات مسؤولين عن نشر تعليقات المستخدمين التي تحتوي على معلوماتٍ أو حقائقَ لا صلة لها بالمادّة الخبريّة والتعليقات التي لم يتمّ تحرّي صحّتها، أو إذا كانت التعليقات تخرق القانون»، كما تنصّ الفقرة (و) أيضًا على أنه: «لا تعفي معاقبة المطبوعة الإلكترونيّة ومالكها ورئيس تحريرها وكاتب المادة الصّحفيّة عند مخالفتها لأحكام هذا القانون كاتب التعليق من المسؤوليّة القانونيّة وفق التشريعات النافذة عمّا ورد في تعليقه»، أمّا الفقرة (هـ) فنصّت على: «حجب المواقع الإلكترونيّة غير المرخّصة في المملكة إذا ارتكبت مخالفة لأحكام هذا القانون أو أيّ قانون آخر»[1].

ومع إقرار تعديلين على قانون المطبوعات والنشر في عامي (2011) و(2012)، بدأ يتّضح على نحوٍ جلي دخول المواقع الإلكترونيّة

(1) الجريدة الرسميّة، 20112011 ، العدد 51185118 ، 00448. ص68.

الإخباريّة إلى قائمة وسائل الإعلام، وعلى نحوٍ رسميّ في الأردنّ؛ إذ شرعت هيئة الإعلام وقتها بالطلب من الصّحف الإلكترونيّة الإخباريّة توفيق أوضاعها، وذلك استنادًا لنصوص القانون الجديدة؛ حيث وصل عدد المواقع الإخباريّة الإلكترونيّة المرخّصة بحسب أرقام هيئة الإعلام الأردنيّة حتى تشرين الأول (2017) إلى (179) موقعـًا، وهنالك مواقع أُغلقت بسبب عدم الترخيص، لكنّ عمليّة الإغلاق تأتي بعد إعطائها أكثر من مهلة، ممّا يدلّ على توفّر بعض المرونة.

وتعمل الصّحف الإلكترونيّة في أجواء من الحريّة المسؤولة، لكنّ إدخالها تحت بنود ومحظورات لا بدّ أن يقيّد عملها، فيمكن أن يتعرّض الناشر للقضاء إذا خالف في منشور له بنود قانون المطبوعات والنشر، الذي تؤكّد المادة (7) منه على احترام الحريّات العامّة للآخرين، وحفظ حقوقهم، وعدم المسّ بحرمة حياتهم الخاصّة، والتوازن والموضوعيّة والنزاهة في عرض المادّة الصّحفيّة، والامتناع عن نشر كلّ ما من شأنه التحريض على العنف، أو الدعوة إلى إثارة الفرقة بين المواطنين بأيّ شكل من الأشكال.

وحاليـًا، تنشر الصحافة الإلكترونيّة في الأردن، وتعمل في أجواء من الحرية والسقف المرتفع، ولا أحد بمنأى عن منشوراتها الناقدة إلا الملك والقضاء والجيش، والذين لا تتناولهم بالنقد المباشر، إلا أن هناك نقدٌ غير مباشر لهم، أي أنها تملك القدرة على مراقبة ونقد

مؤسسات الدولة، كما لديها قوة أكثر من وسائل الإعلام الأخرى بكشف الحقائق والقضايا الكامنة، وتوجيه أشد النقد لمؤسسات الدولة والقائمين عليها، بالمقابل، فإنه ووفقاً لقانون المطبوعات والنشر، فهي تتعرض للمساءلة القانونيّة إذا ما نشرت خصوصيات أو اتهامات دون أدلة، أو ما يمكن اعتباره ذماً أو قدحاً، أو فيه إساءة، وتلتزم بعدم المس بالأديان، وعدم نشر ما يمكن اعتباره تفريقاً بين أتباعها، وعدم نشر ما يسيء للأقليات، وعدم التدخل بمجريات القضاء، أو ما يتعلق بالجيش إلا ما يُعلن من قبله، وعدم إثارة النَّعرات المذهبيّة أو العنصريّة وما يسيء لكرامة الأفراد[1].

أما قانون الجرائم الإلكترونية الذي نشرته الجريدة الرسمية بتاريخ 4 أيار 2015، فقد سعت الحكومة فيه إلى ضبط النشر الإلكتروني في جميع الوسائل الإلكترونيّة، ووسائط التواصل الاجتماعي، وإقرار مواد تعاقب كل من يُسيء أو ينشر الاتهامات دون أدلّة، أو التشهير والذم وغيرها الكثير.

وفي نهاية العام 2018 قدمت الحكومة تعديلات جديدة على القانون لمجلس النواب لمناقشتها، وتضمّنت هذه التعديلات رفع العقوبات

(1) الموقع الإلكترونيّ لهيئة الإعلام: التشريعات الإعلاميّة:

http://www.mc.gov.jo

على مخترقي الشبكة المعلوماتية ونشر الإباحيّة، وغيرها من السلوكيات التي تنال من خصوصيّة الأشخاص وأموالهم، والمؤسسات وأسرارها، إلا أن موجة شعبيّة وإعلاميّة وحقوقيّة ونيابيّة عارضت المادة (11) من هذه التعديلات، واعتبرتها مكمّمة للأفواه، وأن كلماتها فضفاضة يمكن استغلالها للنيل من الناشر، وأنها تحتاج إلى ضبط وتوضيح، وليس أن تحتوي على كلمات عامة يمكن أن تقع تحت بندها منشورات غير مقصودة.

وتنص هذه المادة على: «يعاقب كل من قام قصداً بإرسال أو إعادة إرسال أو نشر بيانات أو معلومات عن طريق الشبكة المعلوماتية أو الموقع الإلكتروني أو أي نظام معلومات تنطوي على ذم أو قدح أو تحقير أي شخص بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن (100) مائة دينار ولا تزيد على (2000) ألفي دينار».

كما يعاقب القانون كل من ينشر خطاب كراهية بالسجن مدة لا تقل عن سنة وغرامة من خمسة إلى عشرة آلاف.

وتعريف الكراهية هنا غير واضح ويعتبر مصطلح فضفاض يمكن أن ينطوي تحته الكثير من الأفعال الأمر الذي اعتبره القانونيون والإعلاميون والنشطاء بالخطير وأنه يجب إعادة النظر بمصطلح الكراهية وتعريفه بشكل واضح جداً.

وبتاريخ 19 شباط 2019، ردَّ مجلس النواب القانون إلى الحكومة، لإعادة النظر في بعض المواد التي تتطلّب توضيحاً أكثر في صياغتها ومصطلحاتها، لكي لا تكون هناك إشكاليّة عند تفسيرها أو تنفيذها.

ثم عدلت الحكومة بعض النقاط ومنها مصطلح الكراهية كما وادخلت مواد جديدة إلى القانون وأرسلته إلى مجلس النواب الذي وافق عليه لكنه توقّف في مجلس الأعيان لوجود خلاف حول بعض المواد وقد دخل العام 2020 وحتى الآن متوقف في مجلس الأعيان.

ت- قانون نقابة الصحفيين الأردنيين

تم إنشاء نقابة الصحفيين الأردنيين في بداية الخمسينات من القرن الماضي، وينظم عملها قانون رقم (15) لعام 1998 كإطار تنظيمي عام لعمل الصحفيين في مجال الصحافة المطبوعة بشكل رئيسي، والعاملين في الأخبار في الإذاعة والتلفزيون، وبصدور هذا القانون أقرت نقابة الصحفيين مجموعة من الأنظمة الداخلية لها. ويحظر قانون النقابة على الصحفي ممارسة أي عمل آخر غير المهنة الصحفية، بما في ذلك الأعمال التجارية، وتمثيل الشركات في أعمالها التجارية والصناعية، وممارسة المهنة الصحفية بصورة تخالف التشريعات النافذة، وميثاق الشرف الصحفي، والقيام بأي عمل أو تصرف يتنافى مع كرامة المهنة، أو

يسيء إلى النقابة أو إلى أعضائها، وقبول أية هبات أو تبرعات مالية أو عينية أو مساعدات أخرى مهما كان نوعها أو صورتها.

وهناك التزامات على الصحفي بموجب قانون النقابة وميثاق الشرف الصحفي، وأي مخالفة له تعتبر مخالفة مسلكية، وتصرفاً ينال من شرف المهنة، وبالتالي يمكن محاسبة الصحفي على خرقه أمام المجلس التأديبي للنقابة.

كما يدعو إلى تجنب ذكر أقارب أو أصدقاء الأشخاص المدانين، أو المتهمين بجريمة دون موافقة أي منهم، والانتباه بشكل خاص إلى الأطفال الشهود أو الضحايا، كما يجب عدم ذكر أسماء أو تحديد ضحايا الإساءة الجنسية إلا إذا كان هناك مبرر يسمح به القانون، وعدم انتحال أية شخصية للحصول على المعلومات إلا إذا كان ذلك الأمر ملحا وضروريا للصالح العام فقط، أو إذا كان لا يمكن الحصول على المادة الصحفية بأية طريقة أخرى سواها.

ويعاقب قانون نقابة الصحفيين على مخالفة آداب المهنة في المواد 26-51، وقد تصل عقوبة مخالفتها إلى المنع النهائي من ممارسة المهنة بقرار المجلس التأديبي، أو المنع المؤقت من ممارسة المهنة، ولو ليوم واحد، مما يعني حرمان الصحفي مدى الحياة من أن يكون نقيبا للصحفيين، أو عضواً بمجلس نقابة الصحفيين، أو رئيس تحرير،

ويعاقب قانون النقابة الصحفي على مخالفة آداب المهنة وميثاق الشرف الصحفي بعدة عقوبات هي: التنبيه، الإنذار، المنع المؤقت من ممارسة المهنة، ويكون القرار التأديبي بالإدانة خاضعاً للطعن أمام محكمة العدل العليا، ويمكن أن تصل العقوبة التأديبيّة إلى المنع من مزاولة مهنة الصحافة.

أما شروط العضويّة في نقابة الصحفيين فتخدم مصالح متناقضة، فمن جهة، تحقق وضع معايير أعلى لممارسة المهنة من خلال تحديد الحد الأدنى من المؤهلات العلمية، إلا أنها من جهة أخرى تمثل قيداً على ممارسة الصحافة، وأنها انتهاكٌ لحق حرية التعبير.

أما في موضوع حماية الصحفيين من الاعتداءات البدنية؛ ففي كثير من الأحوال ينبغي على الصحفيين في نشاطهم المهني أن يتحملوا التهديد والاعتداءات البدنية عليهم، وما أن يصبح الصحفي عضوا في نقابة الصحفيين الأردنيين يحق له الحصول على الحماية من مضايقات السلطات الحكومية، حيث تنص المادة (44) من قانون نقابة الصحفيين الأردنيين على تعاون أية مؤسسة يتعامل معها الصحفي خلال العمل، ويمنع توقيفه أو مضايقته، والمادة (45) من القانون ذاته تطلب من النيابة العامة أن تخطر نقابة الصحفيين الأردنيين قبل استجواب أي

صحفي فيما يتعلق بأيّ شكوى مقدمة ضده، ويحق لنقيب الصحفيين الأردنيين أو من ينتدبه حضور التحقيق.

ومن هنا، فالقانون يحمل محظورات قد تؤثر في تغطية الصحفي للأحداث، إلا أنه يحمل في ثناياه ما يشجع على ممارسة المهنة، وأيضا ما يشكل حماية له أثناء عمله الأمر الذي ينعكس على المادة الصحفية.

ث- ميثاق الشرف الصحفي الأردني

تترك بعض الدول للصحفيين حرية تقدير خطورة الكلمة وتأثيرها دون أية تشريعات تضعها، وذلك من خلال مواثيق اختيارية لأخلاقيات المهنة، بينما ترى دول أخرى أهمية وجود قوانين إعلامية تُلزم الصحفيين بالحفاظ على مقومات المجتمع، واستقراره السياسي وأمنه القومي.

ومواثيق أخلاقيات المهنة قد تكون إجبارية، تحمل بعض أشكال العقاب لمن يخالفون ما جاء بها من معايير للسلوك المهني، أو أنهم ينتهكونها، وتتمثل بالاحتقار أو التأنيب العام، أو الوقف عن مزاولة المهنة، وقد تكون غير إجبارية يعود الالتزام بها إلى ضمير الصحفي.

وتهدف هذه المواثيق بشكل عام إلى ما يلي:

1. حماية الجمهور من الاستخدام غير المسؤول أحياناً للصحافة.

2. حماية الصحفيين من التعرض لأية ضغوط ضد ما تمليه عليهم ضمائرهم.

3. التأكيد على حق الصحفيين في الحصول على المعلومات.

ومن الملاحظ أن زيادة التصنيف في محظورات النشر في المواثيق نجده في دول العالم الثالث، والتي كثيراً ما تتحدث وتبالغ في المعلومات السرية، وأخلاقيات المجتمع، والأمن القومي الداخلي والخارجي، والمصالح الاقتصادية، وتحذير الصحفيين من عدم الاقتراب من هذه المحظورات، **وبالتالي تتقيد التغطية، ويلغى نشر العديد من الأخبار أو الحذف من المضمون الإخباري.**

وكانت الهيئة العامة لنقابة الصحفيين الأردنيين، قد قررت في اجتماعها بتاريخ 25/ 4/ 2003 اعتماد ميثاق الشرف الصحفي، ليكون مرجعاً لجميع العاملين في مختلف وسائل الصحافة والإعلام، ووسائل الاتصال الجماهيري، يسترشدون به، ويلتزمون بما جاء فيه، وأن هذا الميثاق يعد جزءاً من النظام العام، وأية مخالفة له تعتبر مخالفة مسلكية وتصرفا ينال من شرف المهنة.

وقد أكد الميثاق المسؤولية الاجتماعية، وسيادة القانون، وحرية التعبير، والحصول على المعلومات، والوحدة الوطنية، واحترام الأديان، والالتزام بالموضوعية والدقة والمهنية، وعدم إثارة النعرات العنصرية أو الطائفية، والتحقق من الأخبار قبل نشرها، والابتعاد عن

الأساليب الملتوية وغير الشرعية في الحصول على الأخبار والمعلومات، وهذا تركيز على الصحفيين، وبالتالي على سياسة الصحيفة بعدم نشر الأخبار إلا أن تكون صحيحة، الأمر الذي يُسبب التردد بالنشر في كثير من القضايا والأحداث ذات الغموض، وعدم عرض المعلومات التي تحتاج إلى التحقق منها بشكل دقيق.

كما يدعو الميثاق إلى الابتعاد عن الآثار في نشر الجرائم والفضائح، والالتزام بالقيم الدينية والأخلاقية للمجتمع، وأيضا الموضوعية والدقة المهنية العالية، وعدم استغلال المهنة للحصول على المكاسب الشخصية، مع مراعاة حقوق الفئات الأقل حظـًا، وحماية الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة.

وأيضا الالتزام بعدم اللجوء إلى المبالغة في تغطية الأخبار وكتابة التقارير، أو تحريف البيانات التي يتلقونها، أو إحداث تغيير في الوثائق التي تصل إليهم، وهذا يرغم العملية الصحيفة بجميع أطرافها في الصحيفة بعدم العمل خارج أخلاقيات المهنة، وبالتالي كثرة الالتزامات الأخلاقية والمتنوعة تجعل الصحفي في حذر دائم أثناء تقديم مضمون مادته الصحفية.

ج- الميثاق الوطني الأردني 1991

جاء الميثاق الوطني الأردني عام 1991؛ لتطوير عملية التحول الديمقراطي التي شهدها الأردن عام 1989، حيث تضمن بنودا عديدة

تؤكد الحقوق الدستورية للمواطنين، ولا سيما فيما يتعلق بالحريات العامة، وضمان الحريات الأساسية لجميع المواطنين بما يحمي مرتكزات المجتمع الديمقراطي، وحقوق الفرد، ويكفل التعبير عن الرأي وإعلانه بحرية كاملة وفي إطار الدستور.

وتضمّن الميثاق حرية الفكر والرأي، والتعبير حق لكل مواطن، كما هي حق للصحافة وغيرها من وسائل الإعلام والاتصال الوطنية، وهي حرية ضمنها الدستور، ولا يجوز الانتقاص منها أو انتهاكها، وأن للمواطن الحق في التماس الحقيقة والمعرفة والمعلومات من خلال مصادر البث والنشر المشروعة في داخل البلاد وخارجها، ولا يجوز أن تحول الرقابة على المصنفات الإعلامية دون ممارستها لهذا الحق.

ويؤكد الميثاق للأفراد والجماعات والمؤسسات الأردنية حريتهم في امتلاك الصحف وإصدارها وفقاً لمبادئ الدستور، وأن تسن التشريعات اللازمة لضبط مصادر تمويل هذه الصحف، بحيث تضمن حمايتها من أي تأثير خارجي. وبعد الجانب القانونيّ ننتقل أخيراً إلى الحديث عن أنواع هذه الصّحافة في الأردنّ.

• أنواع الصّحافة في الأردنّ وبنيتها:

أ- صحف ورقيّة تصدر يوميًا عن شركات مساهمة عامة، وشركات خاصة.

ب- صحف إخباريّة تصدر أسبوعيًا، وصحف ورقيّة إخباريّة تصدر شهريًّا.

ت- صحف متخصصة ذات اهتمامات محددة جداً: طبيّة أو تكنولوجيّة، أو خاصة بالأطفال وغير ذلك.

ث- صحف إلكترونيّة ليس لها إصدار ورقيّ، ويطلق عليها أيضًا مواقع إخباريّة إلكترونيّة، وأغلبها ذوات ملكيّة خاصّة تعود إلى أفراد أكثرهم من الصّحفيين والإعلاميين، وتتّسم بسياسة نشر ذات سقف مرتفع، لا سيّما فيما يتعلّق بالبرلمان؛ إذ يلاحظ أنّ أغلب هذه الصّحف لديها صحفيون مندوبون لها في البرلمان، يتواجدون باستمرار في أثناء انعقاد جلسات مجلس النوّاب على الخصوص، أو اجتماعات اللجان، وهنالك قلّة قليلة جدّاً من هذه الصّحف تتبع لأحزاب، أو برلمانيين، أو لأشخاص محسوبين على الحكومة.

ج- نسخ إلكترونيّة من الإصدارات الورقيّة، كصحيفة الرأي الإلكترونيّة، وصحيفة الغد الإلكترونيّة، وصحيفة الدستور الإلكترونيّة، وصحيفة الديار الإلكترونيّة، وصحيفة السبيل الإلكترونيّة، وصحيفة الأنباط الإلكترونيّة، وصحيفة (Jordan Times). ومن بين هذه الصّحف التي تتبع في سياسة النشر للحكومة صحيفة الرأي الإلكترونيّة،

وصحيفة (Jordan Times)؛ ذلك أنّ الحكومة تملك ما يساوي (50٪) من الأسهم فيها، ثمّ تأتي صحيفة الدستور الإلكترونيّة أقلّ تبعيّة؛ حيث تمتلك الحكومة (35٪) من أسهمها، أمّا صحيفة السبيل الإلكترونيّة فتتبع لحزب جبهة العمل الإسلاميّ، في حين أنّ صحف: الغد والديار والأنباط صحفٌ ذات ملكيّة خاصّة، وذات حرّية بالنشر، وتتّسم الغد بأعلى سقف في الطرح وكشف القضايا الكامنة بين كلّ الصّحف السابقة ذات الإصدار الورقيّ والإلكترونيّ.

ح- الصّحف الإلكترونيّة التابعة للمؤسّسات الصّحفيّة وليس لها إصدارات ورقيّة، كصحيفة منبر الرأي الإلكترونيّة، وصحيفة الغد المالي الإلكتروني، وتتبعان لصحيفتي الرأي والغد الورقيتين، وتتناولان موضوعات ماليّة وفنيّة وأدبيّة وتعليميّة.

الفصل السادس

علاقة سياسة النشر بنوع الصحيفة والقائمين بالعمل الصحفي

نوع الصحيفة وطابعها

يؤثر نوع الصحيفة وطابعها على التحرير وأساليبه، وبشكل مختلف بين الصحف الرسمية والحزبية والمستقلّة والشعبيّة، وجميعها تنشر أخبارها متأثرة باتجاهاتها العامّة أو الخاصّة.

والصّحف قد تتشابه في الشكل الفنيّ العام، أو عناصر الخبر الصحفيّ ومصادره ونوع التغطية، لكنها حتماً تختلف بما وراء ذلك؛ لأنها توظّف ما سبق بما يتّفق مع شخصيتها، فلكل صحيفة شخصيّة خاصّة تحددها سياسة النشر.

والصّحف من ناحية **التوزيع الجغرافيّ** هي كالتالي:

1. الصّحف المحليّة: وتهتم بالشؤون المحليّة، وتركّز على الأخبار الداخليّة للدولة التي تهم الأفراد، وتعالج الموضوعات التي تهمّ القرّاء، وبذلك تحقّق الجاذبيّة.
2. الصّحف القوميّة: وتركز على القضايا القوميّة وما يتعلق بها من موضوعات ذات بعد قومي.
3. الصحف الدوليّة: وهي الصحف التي تأخذ سياسة تحريرها أبعاداً بعيدة عن هيئات التحرير داخل الصحيفة، وتتميّز بأن لها طابع

الشركات متعددة الجنسية، وتسير بسياستها وفقا توجيهات تلك الشركات.

والصحيفة الشعبيّة تختلف عن الصحيفة المعتدلة في تناول الأخبار، فعند وقوع حدث لا يخلو من الإثارة، نجد مندوب الصحيفة الشعبيّة قد ركّز في تغطيته على ما هو مثير دون الجوانب الأخرى، بعكس مندوب الصحيفة المعتدلة.

ومن **ناحية قوالب التحرير**، فهناك صحافة خبر، وهي التي تولي اهتمامهاً وبشكل أساسي في الحصول على الأخبار، أما صحافة الرأي، فهي التي تهتمّ بالمقالات والتعليقات أكثر من الأخبار، وعادةً تصدرُ عن أحزابٍ وهيئات سياسيّة تطلق فيها البيانات ووجهات النظر[1].

وتركز الصحف الشعبية على الاهتمام بالأخبار الداخلية، والشؤون الاجتماعية والفنية والرياضية والحوادث المتنوعة، ولا تلتزم بشكل دقيق بالصدق والموضوعية في بعض ما تنشره، ويغلب عليها الاهتمام بالأخبار الخفيفة التي تثير انتباه القارئ[3]، في حين أن الصّحف المعتدلة ترى أن السياسة الإخباريّة ليست في الجمود باتجاهٍ واحد، أو على طريقة

---

(1) عبد الرزاق الدليمي. 2012. مرجع سابق. ص89.

(3) إبراهيم عبد الله، 2011. مرجع سابق. ص111.

واحدة، بل التقريب بين الاتجاهين، والاهتمام بكل المواد الصحفيّة الداخليّة والخارجيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والعلميّة... الخ، مع التوازن بين نسبة الأخبار الجادة والأخبار الخفيفة[1].

وتؤثّر نوعيّة الصحيفة في السياسة التحريريّة بشكل قاطع إذا ما تغيّر نوعها من معتدلة إلى محافظة، أو من مستقلة إلى رسميّة، أو في حال تغيّرت الملكيّة من فرديّة إلى عامّة والعكس، وتعد دوريّة صدور الصحيفة من العوامل المؤثرة في عملية التحرير، حيث تختلف طبيعة الموضوعات المتناولة وطرائق التغطية، وتتباين الأشكال أو القوالب المستخدمة وأسلوب التعبير والألفاظ.

(1) عدلي، عصمت. 2003. سوسيولوجيا التشريعات الإعلامية والإعلام الأمني. دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية. ص153.

التنظيم الإداريّ داخل الصحيفة

يعد التنظيم من أهم الأسس العلميّة في إدارة المؤسسات، فكل مدير أو مسؤول بحاجة إلى تنظيم ممن هم تحت مسؤوليته بشكل ينجز الواجبات الملقاة على عاتقهم لتحقيق أهداف المؤسسة.

ويقصد بالتنظيم وإدارة الصحيفة: كل الوظائف التي تحقق الأهداف المحددة للصحيفة، أو المؤسسة الصحفية بأفضل وسائل الاستخدام وأقل التكاليف، وفي حدود الموارد والإمكانات المتاحة، مع بذل الجهد المنظم والمتواصل لتنميتها[1]. والعوامل التنظيمية والإدارية داخل وسائل الإعلام مؤثر أساسي في تشكيل المنتج النهائي، فنمط علاقات العمل بالمؤسسة الإعلامية، ونمط القيادات الإدارية بها، وأساليب الاتصال التنظيمي بينها يؤثر في السياسات التحريرية للصحف، وتفصل المؤسسات بين جانبين في إدارتها:

1. إدارة تهتم بشؤون الرسالة الإعلامية، وهي رئاسة التحرير المعنية بالتحرير.

(1) الأمير صحصاح فايز. 2006. ص30.

2. إدارة تهتم بشؤون إدارة الأعمال والموظفين والخدمات المساندة، وهي التي تسهل عمل إدارة التحرير[1]، وبمقدار ما توفر المؤسسة الصحفيّة من تنظيم جيد لبنيتها، بمقدار ما تؤدي رسالتها وتطبق سياستها وتحقق أهدافها، وتكمن الضغوط التي تواجه عملية التنظيم داخل الصحيفة، والتي تؤثر على طبيعة العمل ونوعية الرسالة الإعلامية في عنصرين رئيسيين:

1. بُنية المؤسسة: حيث يؤثر تنظيم المؤسسة من حيث نوعية كادرها البشري، وكفاءته، وتجانسه أو عدم ذلك، إضافة إلى تنظيم العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين وتأثيره مباشرة على تطبيق سياستها.
2. طبيعة العمل الإعلامي: ينعكس تأثير البناء التنظيمي على المضمون الإخباري من حيث اختيار موقع التغطية، وتجاهل موقع آخر، وتطويع المادة والمساحة المخصصة لها، ومواعيد الصدور[2].

---

(1) محمد صاحب سلطان. 2011. مرجع سابق. ص430.

(2) محمد صاحب سلطان. 2011. مرجع سابق. ص45.

علاقة سياسة النشر بالقائمين على العمل الصحفي في الصحيفة

يعد العنصر البشري أهم العناصر في أية مؤسسة، فهو المحرك الرئيسي فيها، وتكاتفه في فريق واحد داخل المؤسسة يحقّق الهدف المرجو للمؤسسة الصحفيّة، وهو إيصال المعلومات والأخبار للجمهور بكل يُسر وشفافيّة ومصداقيّة.

والقائم بالاتصال هو: «كل من يزاول في منشأة صحفيّة، العمل الصحفيّ لقاء أجر، ويتّخذ هذا العمل مهنة مختارة له، وتقوم بينه وبين المنشأة رابطة العامل بصاحب العمل»[1]، وعليه واجبات ومسؤوليات يجب الالتزام بها، وهي:

1. المعرفة المسبقة بالقوانين والتشريعات الإعلاميّة، وميثاق الشرف الصحفيّ، والالتزام بها.
2. الالتزام بأخلاق المهنة، وأن يعتمد على مبادئ أساسيّة كالصدق والموضوعيّة، والبحث عن الحقيقة والمنطق، وعدم طغيان المصالح الخاصّة.

---

(1) صليب بطرس، 1974. مرجع سابق. ص78.

3. الالتزامات الاجتماعية وحاجات المجتمع والصالح العام، ومراعاة النواحي الأخلاقيّة والدينيّة، وعدم إثارة العنصريّة والنّزاعات أو الطائفيّة[1].

ويعد القائم بالاتصال عنصراً فاعلاً في إنتاج الأخبار وانتقائها، ويعمل من منطلق خضوعه للسياسة الإعلاميّة للمؤسسة التي ينتمي إليها، ويتعرّض في عمليّة جمع وانتقاء الأخبار لعدة عوامل: ذاتيّة ومهنيّة وتنظيميّة وأيديولوجيّة تؤثر في صياغة المضمون الخبريّ للصحيفة.

ومنذ العقد الثامن من القرن الماضي، وتحديداً في عام 1984، أكدت منظمة اليونسكو في تقرير صادر عنها بأن: «الصحافة لا يمكنها أن تبلغ المستوى الرفيع برسالتها، وتقوم بدورها في نقل الأنباء والآراء قياماً حسناً، إلّا إذا توافرت في الأشخاص المشتغلين بها المزايا المهنيّة والعلميّة والخلقيّة الكافية»[2].

ونتناول هنا بالتفصيل رئيس التحرير والجهاز التحريري بالصحيفة، إضافة إلى الصحفيين العاملين فيها:

---

(1) ليلى عبد المجيد. 1986. مرجع سابق. ص31.

(2) عبد الله زلطة. 2007. مرجع سابق. ص25.

أ- رئيس التحرير

ينبغي أن يتمّ اختيار سياسة النشر قبل أن يصدر العدد الأول منها؛ فعندما تكون سياسة الصّحيفة واضحة منذ البداية، فذلك يساعد بأن تسير في خطٍّ واضح مع غرضها، وتكون منسّقة مع رسالتها، وتحقّق وجهًا مميزاً وشخصية خاصة بها.

ورئيس التحرير: «هو العقل المفكّر، والقلب النابض الذي يدفع بالصحيفة إلى الأمام، ويوجهها التوجيه السليم، مع الحرص على إيجاد التوازن بين كيان الصحيفة الماديّ، وكيانها الأدبيّ الاستقلالي»[1].

ويقوم رئيس التحرير بالدور الأول والأساسي في رسم سياسة الصحيفة واتجاهها، وتقع على عاتقه مهمة تنفيذ هذه السياسة، إذ أنه يشارك في رسم سياسة الصحيفة منذ المراحل الأولى لإنشائها، وعليه أن يشرح لمعاونيه وبقية العاملين في الجهاز الصحفي خطوط هذه السياسة ومبادئها، وعلى الكل أن يفهمها، وتتركّز السلطة بالصحيفة في أيدي المالكين فقط، ورؤساء إدارتها، ورؤساء التحرير بسبب تلاشي الديمقراطية الداخلية إزاء ماهيّة المعالجة الصحفيّة.

---

(1) فريد عزت. 1993. مرجع سابق. ص94.

يتحول رئيس التحرير من الناحية الواقعية إلى رقيب على ما ينشر، ويمارس رقابته هذه لمصلحة السلطة، ويتدخّل بالحذف والشطب والزيادة في المضمون، وكيفيّة التغطية والانتقاء[1]، ويقع على عاتقه عرض الأخبار على صفحات الصحيفة، ويدخل بين الأعمدة والأماكن ليحدّد لكل خبر المكان المناسب له.

هذا الأمر الذي ينطبق على الصحف الحزبيّة، التي يسيطر على تحديد سياسة النشر فيها رئيس التحرير، بالاشتراك مع رئيس الحزب أو القيادات العليا فيه، أما الصحف الخاصة، فيشترك رئيس التحرير في المسؤولية عما ينشر مع الناشر أو مالك الصحيفة، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح السياسة والاجتماعية والاقتصادية في السياسة التحريرية، ويتدخّل رئيس التحرير هنا في منع نشر الموضوعات والأخبار التي لا تتفق مع سياسة الصحيفة، ومصالح الناشر أو مالك الصحيفة[2].

(1) خوخة، أشرف. 1977. أحزان حرية الصحافة. ط2. مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة. ص237.

(2) المرجع السابق. ص242.

وهناك ثلاثة محددات تؤدي إلى تيسير دور رئيس التحرير في توجيه السياسة التحريرية وهي: طبيعة النظام السياسي، وطبيعة الخطاب الأيديولوجيّ للدولة، والظروف التي يعمل فيها القائم بالاتصال، ويرى محمد أبو يونس أن تدخّل رئيس التحرير في عمليات النشر والتغطية في الصحيفة، هو عند عدم اتفاق الخبر أو الموضوع مع السياسة التحريرية للصحيفة، أو عدم اتفاقه مع السياسة العامة للدولة، أو أنّه يمس شخصيّة رئيس الدولة، أو الوحدة الوطنيّة، أو العلاقات الخارجيّة، أو خروج الخبر عن قيم المجتمع وأعرافه، أو أنه يتعارض مع سياسة الحزب.

والقرار التحريريّ في الصحيفة اليوميّة الحديثة، لا يتم من خلال قرار شخصيّ من رئيس التحرير، أو بناء على وجهة نظر أو تفكير حدسي تخميني تفرضه اللحظة، بل يعتمد على معايير وقيم منطقيّة عمليّة وعلميّة، وأسس يتفق عليها شكل المتطلّبات الأساسيّة التي يرتكز عليها التحرير الصحفي كعمليّة فنية صحفيّة، وخطوة من خطوات إصدار الصحيفة، وتؤثر العلاقات الشخصية لرئيس التحرير في اختياره أخبار معينة، وقد ينشر خبراً لأسباب شخصية وصداقات لا يرغب هو بالأصل في نشره.

وهناك من يتحدث عن **مفهوم استقلال التحرير**، وهو من أهم أركان الديمقراطيّة الداخليّة للمؤسسات الصحفيّة، ويقوم على حق رؤساء

التحرير في التدخّل فيما ينشر، وحماية الصحفيين من أي ضغط من المالك.

ورئيس التحرير بالإجمال يحدد سياسة نشر الصحيفة ويطبقها، وعليه هنا أن يمتاز بالدقة والشخصية القوية والمتحررة، لهذا عمد المشرّع في قانون المطبوعات والنشر الأردنيّ المعدل رقم(8) لسنة 1998 إلى التشدّد في الشروط الواجب توافرها برئيس التحرير[1].

وسياسة النشر تحرر رئيس التحرير من اتخاذ قرارات تحريريّة فجائيّة، أو غير مستقرة، وتجعله يتفرّغ للقضايا بما فيها من قرارات تنفيذيّة يومية، إذ أنها دليلٌ مساعدٌ له في اتخاذ القرار، كما عليه مسؤولية كبيرة بأن يتعرّف إلى اتجاهات الرأي العام، والمعلومات التي يحتاجها، وتجنّب إرضاء طائفة أو رغبات الناس، أو أن يُهمل الصالح العام.

---

(1) الحياري، ماجد. 2008. مسؤولية الصحفي المدنية: دراسة مقارنة بين القانونين المصري والأردني. دار يافا للنشر، عمان. ص76.

ب- جهاز التحرير في الصحيفة

ومهمته جمع وإعداد كل مادة صحفية لنشرها، ويضم الذين يجمعون الأخبار، والذين يعدون كتابة هذه الأخبار، أو يراجعونها، أو الذين يرسلون الأخبار من الخارج، والذين يتلقونها ويعدونها للنشر، أو الذين يخططون وينفذون ويكتبون ويحررون الموضوعات الصحفية، ويتولى الجهاز التحريري تزويد الجهاز الفني للصحيفة بأصول المواد التحريريّة.

ويتوقّف نجاح الصحيفة على الطريقة التي يُدار بها عمل الجهاز التحريريّ، لذا، فلا بد من التعاون والتفاهم بين الأقسام، كي يتحقّق للصحيفة عنصر التجانس والتنسيق الذي يتم من خلال اجتماعات متعددة، وتتصل بالجهاز التحريريّ مجموعة عوامل تؤثر بشكل أو بآخر في سياسة النشر:

1. المعايير التي تحكم اختيار أفراد الجهاز التحريري.
2. ظروف تنشئتهم الاجتماعية والثقافية وانتماءاتهم السياسية.
3. تأهيلهم وتدريبهم لتعزيز ما يتمتعون به من مهارات صحفية.
4. ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.
5. طبيعة عملية حراسة البوابة.

ويعد عمل المحررين الذين يُعدون المادة في صيغتها النهائية من أصعب المهام، فالمحرر، أو سكرتير التحرير، يجد نفسه أمام سيل من التساؤلات والإجابات التي لا حدود لها، والتي تدور حول المفيد وغير المفيد، والصالح وغير الصالح من الأنباء للنشر وللمجتمع وللقراء.

والمحرر يقوم بعمليّة مهمة، وهي تقويم الأخبار، وصياغة مضمونها، وترتيب أفكارها، وهو حارس بوابة العبور إلى الجمهور، وتخضع مادة المحرر لتقييم سكرتير التحرير، فهو(قلب الصحيفة) الذي تصب عنده كل المواد الصحفية، فيراجعها ويعيد كتابتها بما تحتاج من إعادة صياغة تتناسب وسياسة النشر، وهو رجل الاتصال الأول بوسائل الإعلام، إذ ينوب عن القارئ مؤقتًا من خلال عمله هذا، وهو معني بتطبيق سياسة الصحيفة بعد رئيس التحرير مباشرة، والتشاور معه.

ويصادف المحرر العديد من الضغوط التي تؤثر لاحقا في مضمون الأخبار وصياغتها، فمنها اقتصادي، ومنها مهني، وعلاقته بزملائه ورؤسائه بالصحيفة، ومنها مرتبط بالتوجيه العام للصحيفة، وهذه الضغوط تتفاوت حدتها من صحيفة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر، وكله مؤثر في معالجة الأحداث، وقد تدفع بها في اتجاهات غير واقعية.

ت- الصحفيون العاملون في الصحيفة

الصحفيون، سواء مندوبين أم مراسلين تتحدد قدرتهم في تقديم تغطيات متميزة إذا ما كانت السياسة التحريرية للصحيفة غير واضحة لهم، وهذا يعد من أبرز المعوقات التي يواجهونها، كما أن رضى الصحفي عن سياسة صحيفته يزيد من إنتاجيته، في حين أنه يشعر بالتوتر والإرباك وعدم المثابرة في العمل إذا كان يعمل وفق سياسة تحريرية غير مقتنع بها، أو لا تتفق وفكره وآراءه.

وعلى الصحفي أن يفهم معايير تقييم الأخبار ومقاييسها في صحفيته، ليختار صنف الخبر الصالح من بين التدفق الإخباري الكبير، ويجب أن يوفّق بينها وبين واجبات ومسؤوليات الالتزامات الاجتماعية، والقوانين والتشريعات الإعلامية[1]، والصحفي بالغالب لا يقدّم مواد إخبارية غير صالحة للنشر، أو غير مقبولة لدى رئيس التحرير؛ لأنه يعي جيداً واجباته ومسؤولياته، ويقوم بمعالجة المادة الخبرية بناء على سياسة التحرير.

---

(1) ماجد الحياري. 2008. مرجع سابق. ص78.

وهناك عدة أسباب تجعل الصحفي يخضع لسياسة نشر الصحيفة:

1. التوجيه بالطرائق غير المباشرة لنوعية المادة المراد الحصول عليها، وطريقة أو أسلوب التعبير الصحيح عن المضمون.
2. العقوبات التي تفرضها المؤسسة الصحفية في حال عدم تنفيذ سياسة الصحيفة.
3. الشعور بالالتزام واحترام الرؤساء المكلفين بتنفيذ سياسة الصحيفة.
4. تطلعات الصحفيين لشغل مناصب أفضل في الصحيفة، وعدم الالتزام بسياستها يشكل عقبة أمام تحقيق هذا الهدف.
5. طبيعة عمل الصحفيين تتيح لهم علاقات وصداقات متنوعة، مما يشعرهم بالرضى، ويؤدي إلى انتمائهم لمؤسستهم وسياسة عملها[1]، وهناك حقوق مهنيّة للصحفيين، وسياسة التحرير تقيّدها أو تفعّلها، وهي:
   1. حق تلقي الأنباء والآراء.
   2. حق نشر الأنباء والمعلومات والآراء وتبليغها.
   3. حق الوصول إلى مصادر المعلومات.

---

(1) المرجع السابق.

4. حرية الحركة والتنقل.
5. المحافظة على سر المهنة..

ويذهب بعض الباحثين إلى أن هناك أربع سياسات -نظريات أو فلسفات- إعلامية في العالم كله تحكم عمل ونتاج المراسلين الإعلاميين ومؤسساتهم، وتسمى النظريات الأربع للصحافة والإعلام، وهي: السلطوية، الشمولية، والتحررية، والمسؤولية الاجتماعية. وبعض الصحفيين، وبسبب سياسة الصحيفة لا يقدّمون ما يتوافر لديهم من معلومات لرؤسائهم في الصحيفة لاقتناعهم باستحالة نشرها، وبالتالي يسربونها إلى وسائل إعلام أخرى.

سياسة النشر والرقابة على الصحف

تعد من الضغوط الداخلية المؤثرة على الصحف وتعرف بأنها: «سياسة الحد من التعبير العام عن الأفكار والآراء والدوافع، والمثيرات التي يكون لها تأثير على تقويض السلطة الحكومية، أو تقويض النظام الاجتماعي والأخلاقي الذي تعتبر السلطة أنها ملتزمة بحمايته»[1]، وتتخذ الرقابة على الصحف ووسائل الإعلام أشكالاً متعددة، منها:

1. الرقابة المسبقة: وهي وضع القيود على سائل الإعلام قبل وصول المنتج الإعلاميّ إلى الرأي العام، حتى يتم التأكد من نوعيّة هذا المنتج.
2. الرقابة اللاحقة: وهي رقابة المنتج الإعلاميّ أثناء النشر وبعد النشر، ويذهب البعض إلى أن الرقابة نوعان:

أ- رقابة رسميّة: تمنع نشر آراء سياسيّة أو أيديولوجيّة غير مقبولة لدى الدولة.

ب- رقابة اجتماعيّة: وهي الأفكار والمسلمات والمعتقدات في المجتمع، وخاصة المجتمع العربي الذي يرفض رفضاً قاطعاً

(1) ميساء الرواشدة. 2011. مرجع سابق. ص7.

أي نقاش أو جدال حول ما ترسّخ وساد عبر السنين، وهناك أنواع أخرى للرقابة هي:

أ- الرقابة الوقائيّة: وهي رقابة قبلية غايتها التحكم والتفرد بفضاء التعبير، ولا يلج هذا الفضاء إلا ما يوافق آراء السلطة، ووسيلة ذلك قانون مشهّر ومكتوب.

ب- الرقابة الزجريّة: أي البعدية، وغايتها التحكم والتفرد بفضاء التعبير، حيث تبحث فيه عن مكونات ضارة عن طريق لجان مختصة، أو أجهزة أمنيّة، أو بوليسيّة تحجز وتسحب من التداول، وقد تلاحق وتعتقل.

ت- الرقابة الذاتية: وهي أخطر أنواع الرقابة، يقوم بها الكاتب نفسه[1].

وتختلف الرقابة من بلد لآخر، ومن وقت لآخر، ومن مؤسسة صحفية إلى أخرى، والرقابة الذاتية تكون بأشكال:

(1) أبو خليل، فارس. 2011. وسائط الإعلام بين الكبت وحرية التعبير. دار أسامة للنشر، عمان. ص194.

1. رقابة المحرر لنفسه، بحيث يعرف المندوب أو المراسل أو المحرر ما تمليه عليه سياسة تحرير الصحيفة في تناول وتغطية وانتقاء وصياغة الأخبار، وبالتالي فهو يراقب نفسه كي لا ينشر ما هو مرفوض، أو ما سيتم حذفه من المادة عندما تصل إلى يدي سكرتير التحرير.
2. رقابة رئيس التحرير، أو رئيس مجلس الإدارة.
3. رقابة عسكرية تفرضها الحرب أو قوانينها أو ما يصاحبها من أحكام عرفية.

والرقابة تؤثر في المضمون الإخباري للصحف تأثيرا بالغا، فهي تؤدي إلى الميل للحذر الشديد، والدقة والاختصار في المادة، وتناولها بالحذف أو عدم النشر والاستبعاد، أو إبدال المحتوى بآخر، إضافة إلى الصور واختيارها وطرق الصياغة، وأساليب التحليل والمعالجة.

لهذا، فالصحفيون يحملون كراهية كبيرة للرقابة لتأثيرها بالمنتج الصحفي والفكري، والتعبير عن الرأي، وما تقوم به من تقييد لأقلامهم وحريتهم، وبالتالي لأفكارهم.

لكن يلاحظ الباحث أن هناك عدة اعتبارات لأجلها يكون هناك بعض المؤيدين لهذه الرقابة، وهي:

1. حتى تكون الرسالة منسجمة مع الصالح العام بتحقيقها لمسؤولياتها الاجتماعيّة.
2. للالتزام بالتشريعات الإعلاميّة.
3. حتى تكون الرسالة منسجمة مع أهداف المؤسسة.
4. لعدم إفشاء معلومات سريّة تضر بالأمن القوميّ.
5. لعدم تناول الأفكار التي تنتهك الآداب العامة والأخلاق، أو تخدش الحياء، أو الخطيرة والزائفة، لكن حسن مكاوي يقول: «رغم أن الحرية يجب ألا تكون مطلقة، إلا أن الرقابة لا ينبغي أن تكون موجودة في المجتمعات الحديثة»[1].

فهي تُبعد القراء عن الصحيح، والصورة التي تتكوّن في أذهان الجماهير تكون عادةً بعيدة عن الحقيقة بسبب الرقابة على المواد الإعلاميّة، وخاصة رقابة حراس البوابة[2]، كما أن هناك محكّات رئيسة تحدّد وجود الرقابة من عدمها، وتحدّد درجة حدة هذه الرقابة، وهي:

1. سياسة النشر للصحيفة.
2. درجة الالتزام بالأمن القوميّ والأمن الاجتماعيّ.

---

(1) حسن مكاوي. 1994. مرجع سابق. ص106.

(2) أشرف خوخة. 2009. مرجع سابق. ص96.

3. نمط الملكيّة.
4. مصادر التمويل.
5. محظورات النشر.

والفارق في درجة الخضوع للرقابة يختلف من صحيفة تابعة للسلطة، وصحيفة مستقلة، فالتابعة للحكومة تخضع لرقابة أي اتجاه إذا كان نتاجه التوافق مع سياسة السلطة، في حين أن الصحف المستقلة يهمها بالدرجة الأولى شعور القارئ باستقلاليتها، وقوتها بالطرح، وتتعامل مع أنواع الرقابة ومصادرها حسب ما تمليه مصلحتها، سواء سياسيًا أو اقتصاديًا أو اجتماعيًا، وتكون سياستها جامدة أمام الرقابة، لكن تتسم بالمرونة أمام رقابة أخرى، فرقابة القوانين والتشريعات الإعلاميّة، والأعراف والقيم الاجتماعيّة أولويّة لا تستطيع تخطيها.

وتختلف الرقابة في زمن الفضاء الإلكترونيّ عمّا سبق، كما تختلف باختلاف السلطة القائمة، ففي السلطات الاستبداديّة نجدها تفرض سيطرتها الكاملة على الرأي العام بالسيطرة على قنوات الأخبار، أما الحكومات الديمقراطيّة فهي تضع لتداول الأخبار أصولاً وقواعد تحقق مصلحة الدولة، وبذات الوقت تنمي الفكر العام، الشيء الذي نفتقده في بلادنا العربيّة.

والرقابة في الصحف، سواء الورقيّة والإلكترونيّة التي تتبع الحكومة، أو التي تتناغم معها، تظهر في أسلوب معالجتها، فعند تناولها لأحداث وقضايا محددة تذهب إلى استخدام مسميات وتعبيرات غامضة، أو مطاطة، كالصالح العام، والمصلحة القومية، والوحدة الوطنية، والأمن القومي، وحماية النظام العام، وكلها ستار لحماية السلطة والعاملين فيها من النقد.

والصحافة بالأصل سلطة رقابية، وأداة رقابية شعبية على أداء الحكومة، لكن إذا كان سقف الحرية مرتفعا، فإن ذلك ينعكس على المجتمع[1]، أما إذا كان سقف الحرية الصحفية منخفضاً، فتصبح الصحافة أداة خاضعة للرقابة، وليست أداة للرقابة.

الرقابة في الأردن: تنص الفقرة (5) من المادة (15) من الدستور الأردني على أنه: «يجوز في حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ، أن يفرض القانون على الصحف والنشرات والمؤلفات ووسائل الإعلام والاتصال رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامّة، وأغراض الدفاع الوطنيّ.

(1) صلاح الدين العبادي، 2007. مرجع سابق. ص44.

كما تنص الفقرة (6) من ذات المادة على أنه: «ينظم القانون أسلوب المراقبة على موارد الصحف»[1].

وحظر قانون المطبوعات والنشر الأردني المعدل رقم (8) لسنة 1998 نشر الأخبار التي تمس عدداً من القضايا ومنها: الملك، والأسرة المالكة، وأي معلومات سرية عن القوات المسلحة، والأجهزة الأمنيّة إلا إذا أجيزت من مرجع مسؤول، إضافة إلى تحقير الديانات، والإساءة للوحدة الوطنيّة، والتحريض على الجرائم أو الفتنة، وغيرها من القضايا التي سنتناولها في مبحث اللوائح والقوانين.

والرقابة على الصحف في الأردن عدة أنواع من أهمها:

1. الرقابة الإدارية: هي اطلاع الإدارة، أو الحكومة، أو مؤسساتها على المواد التي تنشرها الصحيفة وتستنكر ما لا يرضيها.
2. الرقابة الشعبيّة: هي رقابة أفراد المجتمع وتكتلاته المتعددة لما تحمل الأخبار من مضامين، وهل تمس هذا المجتمع سلباً أم لا.
3. الرقابة الذاتيّة[2]: وهي الأكثر انتشاراً، إذ يقول الكاتب الصحفي فهد الفانك: «من المؤكد أن الحكومة لم تتدخّل قبل النشر، أو

---

(1) منشورات وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية. 2012. ص10.

(2) المركز الأردني للدراسات والمعلومات. 1997. ص136–137.

تضغط على الصحف التي تمتلك فيها أسهماً، لكن المسؤولين عن تلك الصحف يمارسون الرقابة الذاتيّة، ويعرفون ما هو مطلوب منهم دون أن يطلبه أحد، وهذه الرقابة الذاتيّة تُعدّ من أسوأ أنواع الرقابة؛ لأنها تذهب إلى الحدود القصوى من قبيل الاحتياط[1]. أما الكاتب حلمي الأسمر فيقول: «الرقابة الرقيقة أو الخفيّة لا يكاد ينجو منها مجتمع، ونحن في الأردن نعانيها على نحو أو آخر، ولدينا ما هو ألعن منها وهو الرقابة الذاتية»[2]. ويقول رئيس تحرير صحيفة العرب اليوم السابق طاهر العدوان: «عملياً كرئيس تحرير لا يوجد خلفي مراقب مطبوعات يسمح أو يمنع نشر الأخبار والتعليقات، لكن هناك وسائل غير مباشرة لها من القوة والتأثير أكثر من مراقب المطبوعات، مثل أسهم الضمان الاجتماعي، والإعلام الحكومي، والشركات الكبرى، والعلاقة مع الحكومة والتي تؤثر سلباً في مصالح رأس المال، أو مالك الصحيفة»[3].

---

(1) العبد الله، مي وآخرون. 2007. قضايا الاتصال والإعلام في الأردن والوطن العربي. دار الناس للنشر، عمان. ص330.

(2) يحيى شقير (د.ت). ص46.

(3) مي العبد الله وآخرون. 2007. مرجع سابق. ص276.

ويقول أستاذ الإعلام بجامعة البترا الدكتور إبراهيم الخصاونة: «إن الحكومة الأردنيّة مارست سياسة التضييق على بعض الصحف كالعرب اليوم، وعملت على حرمان بعض الصحف من بث وكالة الأنباء الأردنيّة (بترا)، وقطع الإعلانات الحكوميّة، إضافة إلى ممارسة ضغوط اقتصاديّة ومعنويّة للحد من حريتها»[1]، وللاستزادة حول سياسة النشر انظر الدراسات[2].

---

(1) إبراهيم الخصاونة. 2011. حرية الصحافة الأردنية في ظل عودة الحياة النيابية بعصر العولمة 1989–2008. مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب: المجلد 8، العدد 1. ص333.

(2) دراسة محرز غالي (2003)، بعنوان: »العوامل الإدارية المؤثرة على السياسة التحريرية في الصحف المصرية».

دراسة الأمير صحصاح فايز (2006) بعنوان: «العلاقة بين المواد الإخبارية والسياسات التحريرية في الصحف العربية اليومية». دراسة حماد إبراهيم حامد 1994 بعنوان: الصحافة والسلطة السياسية في الوطن العربي: «دراسة حالة لمشكلة العلاقة بين الصحافة والسلطة في الصحافة المصرية». دراسة هشام محمد عبد الغفار محمد 1995 بعنوان: «دور رئيس التحرير في توجيه السياسة التحريرية في الصحف القومية، دراسة تحليلية ميدانية مقارنة بين صحيفتي الأهرام، والأخبار»، دراسة نانسي عبد العزيز عبد الرحيم 2007، دراسة بعنوان: «تصميم الجرائد المتخصصة في مصر»، دراسة تحليلية مقارنة لإصدارات مؤسستي أخبار اليوم ودار التحرير في الفترة من 1989 – 2002.

الفصل السابع

علاقة سياسة النشر بالحراك والاحتجاجات الشعبيّة

علاقة وسائل الإعلام بالأحداث السياسيّة

للجمهور حقٌّ في الحصول على المعلومات، وهو حقٌّ إنساني على وسائل الإعلام أن تؤديه؛ ليكون الفرد على دراية بالأخبار المتعلّقة بمحيطه وبيئته ومجتمعه ودولته؛ لارتباطها بحياته ومعيشته ووجوده ومكتسباته.

وعادة ما تترامى المعلومات من هنا وهناك أثناء الأحداث، يخضع كم كبير منها للسرعة وفوضى النقل، والإشاعات وسوء التقدير، وصعوبة التنبؤ بالمستقبل، وبالتالي تحصل حالة إرباك للمجتمع شعبياً ورسمياً، تكون فيه وسائل الإعلام قاصرة أحياناً عن تأدية الحق الإنساني بالمعرفة الصحيحة[1].

ويرى «ماكلوهان» أن وسائل الإعلام هي البيئة التي تحيط بنا، وتكاد أن تكون امتداداً لحواسنا؛ لأن اختلاطاً يحدث بين الأفراد والأحداث ووسائل الإعلام، وكل طرف يؤثر بقوة في الأطراف الأخرى، وبهذه

---

(1) جمعة، لواء. 01302. اتجاهات طلبة الجامعات العراقية نحو تغطية الحراك الشعبي العربي في وسائل الإعلام العراقية. رسالة ماجستير، غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط، عمّان. ص28.

المعادلة تكون وسائل الإعلام ضابط إيقاع المجتمع، فإمّا أن تجعله يواجه التحدّيات وتحفّز على الالتقاء حولها، وتعزّز الجانب الديمقراطي والتهدئة، وخلق أجواء مناسبة للمناقشة والحوار البنّاء والخروج بنتائج أفضل، وإما أن تحرّض على انقسام المجتمع، وتحويل الحدث السياسي إلى صِدام ومواجهة داخليّة أو خارجيّة، وزيادة الاحتقان ووقوع الخسائر المتنوّعة[1].

وبالمجمل، تغيب حالة التوافق بين وسائل الإعلام حول تغطية ونقل الحدث السياسي، باستثناء الحدث الذي يمس المصلحة العليا للدولة، فمثلاً **تختلف** وسائل الإعلام الأردنيّة في نقل الأحداث السياسيّة، إلّا أنّها **تتفق** إذا كان الحدث إرهابياً، أو أنه يشكّل خطراً على الدولة وسيادتها، أو على الجيش، نجد بمثل هذه الظروف اللحمة الوطنيّة متينة بين الإعلام ومؤسسات الدولة وأفراد المجتمع، الشيء ذاته حصل عندما قامت كل وسائل الإعلام الأمريكية بالترويج للحرب على العراق، وعملت على زرع الرعب والتهويل لدى دول العالم، وأن

(1) الحسن، عبد العزيز حمد. 2006. وسائل الإعلام والإعلان. مجلة عالم الاقتصاد. العدد 168. ص46.

الدولة العراقية خطر على الجميع، حيث وجدت وسائل الإعلام الأمريكيّة أن هذا التوجّه هو ضمن مسار المصلحة الأمريكية العليا.

ورغم خطورة الاختلاف بين وسائل الإعلام في نقل الأحداث السياسيّة، إلا أنها مختلفة ليل نهار، فكل منها يقوم على توجيه الجمهور نحو فكر أو موقف أو تيار، سواء أيديولوجيا أو سياسياً أو حزبياً أو انتخابياً، وهذا يرتبط بدور الإعلام بالترويج والتسويق السياسي أثناء الأحداث السياسيّة، التي تتولّى فيها وسائل الإعلام القيام بمهمة إبراز مواقف أو اتجاهات أو شخصيات أو برامج بهدف التأثير في بناء أو دعم برامج، أو تغيير في المواقف، أو بناء صورة نمطيّة أو ذهنية للحكومة، أو مؤسسة أو حزب أو قيادة... الخ[1].

والضحيّة في الاختلاف هو المتابع الذي لا يستطيع تمييز أهداف النشر والمآرب التي تسعى إليها وسيلة النشر، لذا، فهو يتّخذ موقفاً متأثّراً أو خاطئاً، الأمر الذي يؤدي اليوم، وفي ظل الفضاء الإعلامي الزخم، إلى أن يسعى الأفراد ذوو الثقافة المتدنيّة لتتبع ما تقوم به وسائل الإعلام من تغطيات غير متحيزة للأحداث السياسيّة، ويستطيعون تمييزها، كما وبدأت الأصوات والدعوات تتصاعد في رفض التغطيات

---

(1) محمد سليمان الحتو. 2012. مرجع سابق. ص327.

الموجّهـة التـي باتـت مكشـوفة، وواضـحا أثرهـا السـلبي خصوصـاً في منطقتنـا العربيّـة التـي سـاهم الإعـلام بقـوة في إيجـاد حالـة مـن العنـف والعداوة، وإعاقة الديمقراطية، والتفاهم الإيجابي.

وتقـوم وسـائل الإعـلام في الأحـداث السياسـيّة، لا سـيما في الحـراك الشعبي والاحتجاجات، بدور الدعايـة الذاتيّـة أو المضـادة بنشـر مكثّف ومتواتر يُركّز على استنتاجات محددة بوضوح، تبتغي تغيير الـرأي العـام تجاه الحراك، ووصفه بالخطر على الحياة العامـة، أو تقـديم صـورة هـذا الحراك ومطالبه على أنه المنقذ الذي يمكن من خلاله التغيير والتطوير، والتخلّص مِن المعيقات السياسية التي هي سبب في عدم اللحاق بالعالم المتقدّم، وتقف أمام حصول المجتمع على العدالـة والمسـاواة والعـيش الكريم.

وفي الأحداث السياسيّة طويلـة الأمـد، أو تلـك التـي تسـتمر فعالياتها كـالحراك الشـعبي الأردني الـذي هـو حالـة مسـتمرة، تكثـر الـدعايات السياسيّة، والمضامين الإخباريّة التي تكون موجّهة بحسب نوع الوسيلة الإعلاميـة؛ إذ هنـاك وسـائل تقـوم خـلال فـترات طويلـة بدعايـة **سياسـية** لإحداث تغيير في الرأي العام، **أو دعاية اجتماعية** لدمج الأفراد في سلوك جماعة، **أو دعاية تحريضية** ضد المشـاركين بالاحتجـاج وتقـديم صـورة سلبية عنهم، وأن هدفهم زعزعة الأمن الوطني، أو دعاية تحريضيّة ضـد

الأجهزة والقوى الأمنية بوصفها أداة قمع للحراك، أو بهدف قلب النظام القائم، **أو الدعاية المضادة** للرد على وسائل إعلامية أخرى داخلية أو خارجية، **أو الدعاية العمودية** التي يتم فيها استخدام رجال السياسية للتأثير على أتباعهم ومناطقهم أو أحزابهم، **أو الدعاية السوداء** التي تعمل على تزييف الحقائق، والتهويل والمبالغة في الحدث القائم لإجبار السلطات على اتخاذ قرار، أو تهويل الاحتجاج وحشد المجتمع الآخر ضده. [1].

وفي حال الأحداث السياسيّة، هناك علاقات سياسيّة تؤثر فيها وسائل الإعلام وهي:

- علاقة الفرد بالنظام السياسي، إذ أن الفرد، ومن خلال هذه الوسائل، يتعرّف على علاقته بالنظام السياسي، وحقوق وواجبات كل طرف على الآخر، وأين مكامن التقصير في هذه الحقوق والواجبات.
- العلاقة بين النظام السياسي ككل والمؤسسات المكونة له، ومنها وسائل الإعلام التي تقف في الوسط بين كافة المؤسسات، وما عليها

(1) عصام الموسى. 2012. ص،287.

من عبء النهوض بهذا النظام خصوصاً إذا ما شهد أحداثاً أو حراكاً تنقسم حوله مؤسسات هذا النظام.

- العلاقة بين أفراد المجتمع والمؤسسات السياسية، كسلطات وأحزاب ودوائر سياسيّة رسميّة وغير رسمية.
- العلاقة بين الفرد ومؤسسته السياسيّة.
- العلاقة بين الأفراد في العمل السياسي ككل.

نشر الصحافة الأردنية الورقية والإلكترونيّة لفعاليات الحِراك الشعبي والاحتجاجات

إن الحديث في سياسة النشر، لا بُد فيه مِن معلومات تطبيقيّة تربط بين العناوين المعرفيّة والعمليّة، لذا، يُقدّم الكاتب هُنا خلاصة دراستين قام بهما في وقتٍ سابق تتضمّنان نتائج تحليليّة دقيقة في مجال سياسة النشر في الصحف الورقيّة والإلكترونيّة الأردنيّة، إذ تم تحليل مئات الأعداد الصادرة من صحف ورقيّة أردنيّة مختلفة الملكيّة عام 2013، وهو العام الذي اشتد فيه الحِراك الشعبي، كما قام بتحليل أربعة مواقع إلكترونيّة أردنية مختلفة الملكيّة، للكشف عن الفوارق في مضامين تغطيتها للاحتجاجات الشعبيّة التي تمت في عمّان عام 2018، وتُسمى باحتجاجات الدوّار الرابع.

• تحليل تغطية الصحافة الورقيّة للحراك الشعبي

تم اختيار فترة آذار، نيسان، أيار من العام 2013 للتحليل، وهي فترة هامة في تاريخ الحراك الشعبي الأردني، تم تحديدها بعد دراسة استطلاعية بيّنت أن الصحف، وخلال هذه الفترة تناولت باهتمام الأخبار المتعلقة بالحراك الشعبي، وهي فترة استثنائية ارتفع بها سقف المطالب التي نادى بها المواطنون بأشكال وأنشطة عمت أرجاء

المملكـة، متزامنـة مـع ثـورات الشـعوب العربيـة، أو مـا يُسـمى بـالربيع العربي.

تـم اختيـار صـحيفتي «الـرأي» و«العـرب اليـوم» لتكونـا ممثلتـين للصحافة الورقيّة الأردنية اليومية، كون «العرب اليوم» تعبر عـن الاتجاه المستقل، أو الملكية الخاصة بشكل تام، و«صحيفة الرأي» تمثل وجهـة النظر الرسمية، كون الحكومـة تملـك الحصّـة الأعلـى مـن رأس المـال، وللتعرّف على الصحيفتين **انظر الملحق رقم(1).**

والصـحيفتان «الـرأي» و«العـرب اليـوم» تناولتـا باهتمـام كبيـر نشـر الأخبار المتعلقة بموضوع الحراك الشعبي في الأردن، وتم تحديد **جميع** الأعداد الصادرة خلال الفترة ما بين 1/ 3/ 2011 – 31/ 5/ 2011، وهي مدة ثلاثة أشهر هي: آذار، نيسان، أيار كعينة للدراسة، وتحليلها وتعميم نتائجها على المجتمع الكلي، وقد بلغ مجموع أعداد العينة (184) عددا لكلتا الصحيفتين، أي (92) عـدداً لكـل صـحيفة، وبالتـالي، فعـدد أخبـار الحراك التي تم تحليلها في الصحيفتين (1308) أخبار.

وتنـاول التحليـل الأخبـار المنشـورة في الصـحيفتين دون الفنـون الصحفية الأخرى، وهـي جميـع الأخبـار التـي تتعلـق بموضـوع الحـراك الشعبي الأردني، إذ أن تحليل (92) عددا من كل صحيفة هو حجم كـاف للقياس، وهي عيّنة ممثلة، يمكـن مـن خلالهـا قيـاس سياسـة النشـر التـي

تحتاج لمثل هذا العدد للكشف عن اتجاهات دقيقة، ونتائج ذات مصداقية يمكن تعميمها.

كما أنّ اختيار الخبر دون غيره من الفنون الصحفية الأخرى، لأنه هو الشكل الصحفي الذي يعبر بشكل أساسيّ وأوليّ وحقيقيّ عن سياسة نشر الصحيفة، وهو المادة الخام التي تقوم عليها، والمنطلق الذي تنطلق منه الفنون الصحفيّة الأخرى التي في كثير من الأحيان قد تحمل آراءً شخصيّة، لذلك رأى الباحث أن يكون «الخبر» عيّنة الدراسة من بين الفنون الصحفيّة؛ فهو الواجهة الأماميّة في النشر، ونقل الأحداث والقضايا، وهو ما يهمّ أكبر عدد من الجمهور.

واعتمد الباحث على أداتين تم من خلالهما جمع بيانات الدراسة، وهما:

أ- استمارة تحليل المضمون في جمع المعلومات: وهو أسلوب كميّ ومنهجيّ وموضوعيّ لوصف وتحليل محتوى الاتصال[1].

(1) الحمداني، فريد وآخرون. 2006. مناهج البحث العلمي: أساليب البحث العلمي. جامعة عمان للدراسات العليا، عمان. ص121.

ب- المقـابلات: وهـي أداة تعـزز الكشـف عـن سياسـة تحريـر كـل صـحيفة، وهـي مقـابلات مـع قيـادات صـحفية في صـحيفتي «الـرأي» و«العـرب اليـوم»، وصـحفيين منـدوبين ومحـررين فيهما، وطرح العديد من الأسئلة المتنوعة فيما يخص الحراك، وإجراء نقاشات مطولة معهم للكشف عن إجابات مهمة تتعلق بسياسة النشر في ظل اختلاف الملكية وتوجهات النشر بين الصـحيفتين، وتـأثير هـذه السياسـة علـى مضـمون الأخبـار، ومقارنة إجابات الطبقات الصحفيّة في كل صحيفة على حدة.

وتـم اختيـار موضـوعات الحـراك الشـعبي الأردني التـي ستخضـع للتحليـل في الصـحيفتين. **انظـر الملحـق رقـم (2) للتعـرف علـى الفئـات والموضوعات التي تم اختيارها في التحليل.**

نتائج تحليل الصحافة الأردنية الورقيّة في نشرها لأخبار الحراك الشعبي الأردني

تم تقسيم مطالب الحراك الشعبي إلى فئات رئيسة تتضمن موضوعات فرعيّة، وجاءت الفئة الأكثر نشراً في صحيفتي الرأي والعرب اليوم هي فئة (الخدمات العامة، وحاجات المواطنين المعيشية) إذ أن موضوعاتها هي الأكثر تكرارا في الصحيفتين من بين (12) فئة أخرى بالحراك الشعبي تم تناولها بالتحليل، وهذا يشير إلى أن الموضوعات المتعلقة بالخدمات العامة والمعيشة للمواطنين كان لها حضوراً في اهتمام الصحيفتين بالنشر؛ أي ليس اهتماماً سياسياً، بل خدمياً معيشياً.

وفي صحيفة الرأي شبه الرسمية، جاء الاهتمام ثانياً بفئة الوحدة الوطنية التي تتناول موضوعات ذات مصلحة وطنية عليا وعامة، ثم أنها اهتمت بموضوعات متعلقة بالحكومة، ثم موضوعات تتعلّق بلجنة الحوار الوطني التي تم تشكيلها لغايات المناقشة العامة وترتيب وتحديد الإصلاحات السياسية المطلوبة، ثم موضوعات المطالبة بمكافحة الفساد.

أما ما يتعلّق بحماية الحراك الشعبي الذي كان يواجه بعض الاعتداء من قبل مواطنين آخرين، فقد جاء الاهتمام بموضوعاته بالمرتبة

السادسة، ثم فئة الدستور التي تحتوي على موضوعات تعديل الدستور وصلاحيات الملك جاءت سابعًا، ثم بالمرتبة الثامنة جاءت موضوعات الإصلاح السياسي، والتي، وفي مثل حراك شعبي كبير كان يجب الاهتمام بهذا الإصلاح بمرتبة متقدمة.

أما ما طرحه الحراك الشعبي من موضوعات تتعلق بقانون انتخاب جديد، فقد اهتمت صحيفة الرأي بطرحها بمرتبة تاسعة، ثم عاشراً اهتمت بنشر موضوعات قانون الأحزاب وتعديلاته، ثم قانون الاجتماعات العامة، وأخيراً تطرّقت صحيفة الرأي إلى موضوعات تتعلّق باستمرار الحراك وحجم المشاركة فيه.

أما صحيفة العرب اليوم المستقلة بسياسة النشر، وذات الملكيّة المستقلة، فقد اهتمت بمرتبة ثانية بعد اهتمامها بالخدمات العامة والمعيشة، بموضوعات متعلقة بالحكومة، وثالثا موضوعات الوحدة الوطنية التي جاءت في صحيفة الرأي بمرتبة ثانية، ثم رابعًا ركّزت على موضوعات مكافحة الفساد، بينما كانت خامسًا في الرأي، ثم اهتمت بموضوعات حماية الحراك الشعبيّ بمرتبة خامسة، بينما كانت سادسًا في الرأي، ثم موضوعات لجنة الحوار الوطني، ثم قانون الانتخاب، ثم موضوعات الدستور، فالإصلاح السياسي، فقانون الاجتماعات العامة. وتاليًا جدول يوضح هذه الفروقات.

الفئة	في صحيفة الرأي	التكرار والنسبة	في صحيفة العرب اليوم	التكرار والنسبة
الخدمات العامة وحاجات المواطنين المعيشية	بالمرتبة الأولى	242 34.6٪	بالمرتبة الأولى	179 4٪
الوحدة الوطنية	بالمرتبة الثانية	125 17.9٪	بالمرتبة الثالثة	58 9.5٪
الحكومة	بالمرتبة الثالثة	61 8.7٪	بالمرتبة الثانية	59 9.7٪

لجنة الحوار الوطني	بالمرتبة الرابعة	**58** **٪8.3**	بالمرتبة السادسة	**40** **٪6.6**
مكافحة الفساد	بالمرتبة الخامسة	**40** **٪5.7**	بالمرتبة الرابعة	**55**
حماية الحراك الشعبي	بالمرتبة السادسة	**34**	بالمرتبة الخامسة	**48** **٪9.0**
الدستور	بالمرتبة السابعة	**32** **٪4.6**	بالمرتبة الثامنة	**34** **٪5.6**
الإصلاح السياسي	بالمرتبة الثامنة	**31** **٪4.4**	بالمرتبة التاسعة	**31** **٪5.1**

قانون الانتخاب	بالمرتبة التاسعة	28 4.0٪	بالمرتبة السابعة	38 6.3٪
قانون الأحزاب	بالمرتبة العاشرة	22	بالمرتبة الثانية عشرة	19 3.1٪
قانون الاجتماعات العامة	بالمرتبة الحادية عشرة	17 2.4٪	بالمرتبة العاشرة	28 4.6٪
استمرار فعاليات الحراك وحجم المشاركة فيه	بالمرتبة الثانية عشرة	10 1.4٪	بالمرتبة الحادية عشرة	19 3.1٪

1. فئة (الخدمات العامة وحاجات المواطنين المعيشية):

اهتمت الصحيفتان من بين موضوعاتها بتحسين مستوى الأجور، ثم تحسين مستوى الخدمات والبنى التحتية. للاطلاع على كافة موضوعات هذه الفئة، وموضوعات الفئات الأخرى انظر الملحق رقم (2).

2. فئة (الوحدة الوطنية) في كلا الصحيفتين:

اهتمت الصحيفتان من بين موضوعاتها بنشر ما يتعلّق بتأييد الملك، ثم بالمرتبة الثانية النشر بموضوع تمتين الجبهة الداخلية وعدم زعزعة الأمن الوطني.

3. فئة (الحكومة) في كلا الصحيفتين:

1. صحيفة الرأي: حاز موضوع (إيجابية خطوات الحكومة في عمليّة الإصلاح السياسي) على المرتبة الأولى في الصحيفة، إذ أنها ركّزت على إيجابية الخطوات التي تقوم بها الحكومة في عملية الإصلاح السياسي، ثم جاء ثانياً موضوع (ضَعف أداء الحكومة في عملية الإصلاح السياسي).
2. بينما صحيفة العرب اليوم: حاز موضوع (ضعف أداء الحكومة في عملية الإصلاح السياسي) على المرتبة الأولى فيها، ثم جاء بالمرتبة الثانية موضوع (هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة

التتشريعيّة)، وثالثاً (رحيل الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية)، وواضح الفرق بين الصحيفتين.

4. فئة (لجنة الحوار الوطني) في كلا الصحيفتين:

1. صحيفة الرأي: حاز موضوع (إيجابية عمل لجنة الحوار الوطني في عملية الإصلاح) بالمرتبة الأولى، ثم جاء بالمرتبة الثانية (تشكيلة اللجنة وعملها لا يرقى لعملية الإصلاح)، ومن هنا، فصحيفة الرأي شبه الرسميّة اهتمت بإظهار إيجابيّة عمل هذه اللجنة التي تم تشكيلها مِن قبل الحكومة، وتضم مسؤولين سابقين وبعض البرلمانيين والناشطين، ولم تمثّل الحراك الشعبيّ بصورة واضحة.
2. صحيفة العرب اليوم: حاز موضوع (تشكيلة اللجنة وعملها لا يرقى لعملية الإصلاح) على المرتبة الأولى، وجاء بالمرتبة الثانية (إيجابية عمل اللجنة في عملية الإصلاح)، وما سبق يُظهر الاختلاف بين الصحف في تعاطيها مع أخبار الحراك الشعبي.

5. فئة (مكافحة الفساد) في كلا الصحيفتين: جاء في هذه الفئة أن الصحيفتين اشتركتا في اهتمامهما بالنشر؛ إذ جاء أولاً فيهما موضوع (محاربة الفساد والمفسدين ومحاكمتهم) بالمرتبة

الأولى، يليها بالمرتبة الثانية (وقف الخصخصة وإعادة المؤسسات الوطنية التي بيعت باسم الخصخصة).

6. فئة (حماية الحراك الشعبي) في كلا الصحيفتين:

1. صحيفة الرأي: حاز موضوع (قوات الأمن تحمي الحراك الشعبي) على المرتبة الأولى، وبالمرتبة الثانية (تعرض الحراك الشعبي للاعتداء)، ويعزى ذلك إلى أن (الرأي) لا تحبذ أن تنشر ما ينادي به الحراك الشعبي بتعرضه للاعتداء، سواء اعتداء محسوس أم أنه معنوي، وتعمل على الاهتمام في النشر بأن قوات الأمن تعمل على حماية الحراك الشعبي.
2. صحيفة العرب اليوم: حاز موضوع (تعرض الحراك الشعبي للاعتداء) في المرتبة الأولى، ثم ثانياً (قوات الأمن تحمي الحراك الشعبي)، والنسب السابقة تظهر لنا مدى اختلاف سياسة النشر بين الصحيفتين في تناولها بالنشر موضوعات هذه الفئة.

7. فئة (قانون الانتخاب) في كلا الصحيفتين:

1. صحيفة الرأي: حاز موضوع (تعديل قانون الانتخاب) على المرتبة الأولى، وجاء بالمرتبة الثانية (إلغاء نظام الصوت الواحد بالانتخابات).

2. صحيفة العرب اليوم: حاز موضوع (تعديل قانون الانتخاب) على المرتبة الأولى من بين المطالب، ثم جاء بالمرتبة الثانية (حل مجلس النواب)، أي أن العرب اليوم طالبت بحل مجلس النواب ثانيا بينما في الرأي ورد ثالثاً.

8. فئة (الدستور) في كلا الصحيفتين:

1. صحيفة الرأي: حاز على المرتبة الأولى (عدم المس بصلاحيات الملك)، ثم جاءت المرتبة الثانية مناصفة بين (العودة للدستور الأردني سنة 1952) و(ملكية دستورية في الحكم).
2. صحيفة العرب اليوم: جاء بالمرتبة الأولى مناصفة بين موضوع (العودة لدستور 1952) وموضوع (ملكية دستورية في الحكم)، ثم جاء ثانياً (عدم المس بصلاحيات الملك). أي أن الاختلاف واضح بين الصحيفتين في سياسة النشر، وتناولهما موضوعات هذه الفئة بالنشر.

9. فئة (الإصلاح السياسي) في كلا الصحيفتين:

1. صحيفة الرأي: حاز على المرتبة الأولى موضوع (إشراك مؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار السياسي)، فيما جاء

موضـوع (إنشـاء محكمـة دسـتورية) بالمرتبـة الثانيـة، وثالثـًا موضوع (الفصل بين السلطات).

2. صحيفة العرب اليوم: جاء بالمرتبة الأولى موضوع (إشراك مؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار السياسـي)، ثـم جاء بالمرتبة الثانية مناصفة الموضوعان: (إصلاح النظام) و(الفصـل بـين السـلطات)، يليهمـا بالمرتبـة الثالثـة (إنشـاء محكمة دستورية)، أي أن إصلاح النظام جاء ثانيا في العرب اليوم، بينما في الرأي جاء بالمرتبة الأخيرة.

10. فئة (قانون الاجتماعات العامة) في كلا الصحيفتين: جاء في هذه الفئة أن الصحيفتين اشتركتا في اهتمامهما بالنشر؛ إذ جاء أولاً فيهما موضوع (الحق في التظاهر السلمي والتعبير عن الـرأي)، وجـاء في المرتبـة الثانيـة موضـوع (تعـديل قـانون الاجتماعـات العامة).

11. **فئة (قانون الأحزاب) في كلا الصحيفتين:** جـاء في هـذه الفئـة أن الصـحيفتين اشـتركتا في اهتمامهمـا بالنشـر؛ إذ جـاء أولاً فيهمـا موضـوع (إشـراك الأحـزاب في القـرار السياسـي)، ثـم جـاء بالمرتبة الثانية (تعديل قانون الأحزاب)، وثالثـًا تسـهيل تنظـيم الأحزاب والانتساب إليها، ورابعـًا (إنشـاء مرجعيـة للأحـزاب

بدلا من وزارة الداخلية)، أي لم تختلف سياسة النشر بين الصحيفتين في هذه الفئة.

12. فئة (استمرار فعاليات الحراك وحجم المشاركة فيه) في كلا الصحيفتين:

1. صحيفة الرأي: حاز على المرتبة الأولى موضوع (ضعف المشاركة في الحراك الشعبي)، ثم جاء بالمرتبة الثانية (مشاركة كبيرة في الحراك الشعبي)، وثالثاً (استمرار الحراك حتى تحقيق الإصلاح).
2. صحيفة العرب اليوم: جاء في المرتبة الأولى موضوع (مشاركة كبيرة في الحراك الشعبي)، ثم جاء بالمرتبة الثانية موضوع (استمرار الحراك حتى تحقيق الإصلاح)، وثالثاً (ضعف المشاركة في الحراك الشعبي)، ونلاحظ هنا أن صحيفة الرأي قد اهتمت بهذه الفئة بنشر: «ضعف المشاركة في الحراك الشعبي»، بينما اهتمت صحيفة العرب اليوم بنشر: «مشاركة كبيرة في الحراك الشعبي»، وهذا يشير إلى أن الصحف تختلف في تناولها حجم المشاركة الشعبية بالحراك؛ وتأييدها له أو العكس، الأمر الذي تحدده سياسة النشر.

أما بالنسبة لنوع موضوعات الحراك التي ركّزت الصحيفتين على النشر فيها، فقد جاءت مطالبات الحراك الشعبي **السياسيّة** في المرتبة الأولى بالصحيفتين، ثم جاءت المطالبات الاقتصادية ثانياً، والمطالب الخدماتية ثالثا، كما أن المصدر الأول بالتغطية جاء في الصحيفتين (مندوبو الصحيفة)، ثم جاءت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) مصدرا ثانياً، كما أن أكثر المطالب التي تم نشرها في الصحيفتين عن الحراك الشعبي هي مطالب عامة، وهناك مطالب خاصة تتعلق بأحزاب أو مناطق أو تجمعات أو مؤسسات مدنية وغيرها جاءت بالمرتبة الثانية.

وبيّن التحليل أن الصفحات الداخلية للصحيفتين هي أكثر الصفحات نشرا لأخبار الحراك الشعبي، إذ استحوذت على نشر معظم أخبار الحراك الشعبي، وأن مكان (وسط الصفحة) في الصحيفتين حاز على أكثر الأماكن نشرا لأخبار الحراك الشعبي، كما أن الحراك الشعبي غلب على نوع فعالياته وأنشطته وتحركاته (الاعتصامات)، حيث جاءت بالمرتبة الأولى من بين أنواع الحراك الشعبي الذي جاء في مسيرات ومظاهرات ومهرجانات وندوات واجتماعات وبيانات ولقاءات وتصريحات ومؤتمرات، كما بيّن التحليل أن أكثر القوى الفاعلة في أخبار الحراك المنشورة هي قوى (تكتلات شعبية)، ويقصد بها فعاليات شعبية وشبابية، أخذت حيزاً في الأخبار المنشورة أكثر من القوى

الأخرى المعنية بالحراك كـ: الحكومة ومجلس النواب ومجلس الأعيان والملك ولجنة الحوار الوطني والأحزاب والنقابات، كما كشفت النتائج أن العاصمة عمّان هي أكثر المناطق الجغرافية التي نشرت الصحيفتان حراكها الشعبي، ثم جاءت مُدن المحافظات ثانيا، والأرياف ثالثا، والبوادي رابعا، وأخيرا المخيمات، والتي نادراً ما كان يُنظّم فيها حراك شعبي، وهذا يدل على أن المخيمات في الأردن لا تحبذ المشاركة في الحراك الشعبي، وهذا له مدلولات سياسية اجتماعية عدة، لا سيما وأن ساكنيها هم أردنيون من أصول فلسطينيّة.

- **نتائج المقابلات في صحيفتي الرأي والعرب اليوم**[1]:

اختلفت إجابات القيادات الصحفية في صحيفة الرأي بعض الشيء؛ فمنهم من ذهب إلى أن مجلس تحرير الصحيفة والحكومة هما من يضعان ويحددان سياسة النشر بالصحيفة، وهناك من قال أنها ليست من داخل الصحيفة، فيما ذهب آخرون إلى أن الرأي تستمد سياسية نشرها من الحكومة دون تدخل مباشر؛ وذلك لأن مجلس التحرير يعرف توجهات الحكومة، ويقوم بتوجيه سياسة النشر وفق هذه التوجهات،

(1) أجريت المقابلات بتاريخ: 6-8/ 5/ 2013 مع مساعد رئيس التحرير ومدير تحرير العربي والدولي في «الرأي»، ومدير تحرير المحليات، ومدير المندوبين.

كما أن سياسة النشر بالنسبة لهم لها أهميتها الكبيرة للصحفيين العاملين في مختلف الأقسام في تسهيل عملهم، وهي قاعدة تؤطر العمل الصحفي، وخارطة طريق له، لكن ترى هذه القيادات بأنها لا تكون مريحة إذا ما كانت خاضعة لتدخلات وأجندات.

وتعد سياسة النشر في صحيفة الرأي ثابتة، والتغيير فيها هو نسبي ويكون حسب المستجدات، فيما ذهب بعضهم إلى أنها تتغير بناءً على تغيير رئيس التحرير، أو تغيير الحكومة، وهي غير خاضعة للنقاش بالنسبة للعاملين فيها في القضايا السياسية، ويتم تناول الأخبار المتعلقة بموضوع الحراك الشعبي بطريقة دقيقة جدًا؛ ذلك لأن المطالب والفعاليات المتعلقة بالحراك الشعبي يسودها في الأغلب توجيه الانتقادات الحادة للحكومة، ويتم إخفاء بعض الحقائق التي لا يروق لسياسة التحرير نشرها، لكن، وبسبب تكنولوجيا الاتصال الحديثة، وانتشار هذه الحقائق عبر وسائل مختلفة، يتم نشر بعضها تحت عنوان عادي وبين الصفحات.

والأخبار غير الصالحة للنشر هي الأخبار التي تمس نظام الحكم، وقيم المجتمع، والأديان، والتي تحتوي على ذم أو تشهير، أو تثير النعرات، وغيرها فهو صالح للنشر، وذهب آخرون من هذه القيادات إلى أن الأخبار غير الصالحة للنشر هي الأخبار ذات الحدّة، وطابعها

هجومي ضد الحكومة، وخاصة تلك المتعلقة ببعض المطالب السياسية للحراك الشعبي، أما الصالح للنشر فهي الأخبار التي تتفق مع سياسة الحكومة، وتتم إعادة الصياغة والحذف والتعديل في المضمون الإخباري، وأحيانا شطب الخبر وعدم نشره، لكن لا تتم الزيادة عليه أو تحريفه، وإذا كان شطبه وعدم نشره أفضل من تحريفه، لأن تحريف الخبر يؤدي إلى صدى كبير وسلبي بين القراء كما يقولون.

وبالنسبة لشكل الصحيفة، يقوم المخرج والفنيون فيها بتنفيذ رؤية مديري التحرير في تركيب الأخبار والصور المرافقة لها، ويشرف رئيس التحرير، أو نائب الرئيس على شكل الصفحة الأولى، ويقوم باختيار أخبارها رئيس تحرير العربي والدولي، ويتم سحب نسخة من الصحيفة ليتم إقرارها أو التعديل عليها قبل الطباعة النهائية، كما ويتم اختيار الصور الملائمة لسياسة الصحيفة لفعاليات الحراك.

وبالنسبة للقوانين الإعلامية، فلم تكترث القيادات في صحيفة الرأي بها، ويرون بأنها غير مؤثرة، لأن النهج الصحفي المعمول به، وسياسة الصحيفة يبعدان العاملين بها عن الوقوع في مخالفة القوانين، بل إن تأثير التدخلات الخارجية هو أقوى بكثير من الخوف من تأثير هذه القوانين، وعن علاقة الصحيفة بالحكومة، هناك من ذهب بأنها علاقة تعاون، ومنهم من وصفها بالتعاون الكبير، وهناك من ذهب بأن العلاقة تكون

حسب رئيس الحكومة وفريقه الوزاري، ويعد المضمون السياسي إلى جانب المنضمون الاجتماعي من المضامين التي تهتم بها الصحيفة، ويكون ذلك حسب اهتمام الجمهور، وحسب القضية المطروحة.

واختلفت إجابات القيادات في صحيفة الرأي، حيث أنه وبعد حوار معمق، صرح بعضهم بأن التوجيه والتدخل في الصحيفة يفوق النصف، بل وحسب قولهم أن صحيفة الرأي تعد أحد الأذرع الإعلامية للحكومة، وتقوم بتنفيذ سياستها، وفي بعض الأحيان تروج برامجها السياسية، في حين ذهب آخرون إلى عدم وجود تدخل أو ضغوط في الصحيفة، لأن العاملين فيها يعلمون ويعرفون تماما ما تريده الحكومة، وبالتالي فهم يقومون بما يروق لها دون حاجتها للتدخل أو التوجيه.

والسبق الصحفي لديهم يجب أن يتمتع بمصداقية وموضوعية، ولا يتم نشره إذا كان يسبب إشكاليات داخلية أو خارجية، لأن صحيفة الرأي تعد الأكثر انتشاراً داخل الأردن وخارجه، وإذا ما تم نشر أخبار لها تداعيات سلبية فإن ذلك يعد وكأن الحكومة هي من قامت بذلك.

وتعد قيم المجتمع وأعرافه من المؤثرات في سياسة النشر، وعدم التطرق لبعض القضايا بسبب عدم القدرة في المساس بقيم المجتمع وأعرافه، كما أن سياسة التحرير تؤثر على الموضوعية والمصداقية والأمانة في الأخبار وخاصة السياسية منها، كما ويتم استخدام

مصطلحات لإثارة الرأي العام، وتكون حدتها بناءً على القضية المطروحة خاصة السياسية والاجتماعية منها، وتعد الظروف الاقتصادية غير مؤثرة بسياسة التحرير (النشر)، لأن الوضع الاقتصادي للصحيفة ممتاز، وبالنسبة للإعلان فهناك تأثير بسيط يكون فقط من قبل الشركات الكبرى، أما في موضوع التوزيع فقد أوضحت تلك القيادات أن التوزيع لا يؤثر أبداً في سياسة التحرير مهما كان عدد التوزيع.

وقال مساعد رئيس التحرير بالصحيفة خليل الشوبكي: إن صحيفة الرأي توزع يوميا ما بين 65 – 70 ألف نسخة، وأن عدد القراء هو خمسة أفراد لكل عدد كما تشير دراساتهم.

وتتعامل الصحيفة مع القوى المتعددة في الحراك الشعبي من خلال قاعدة المحافظة على أمن الوطن، واستقراره، ووحدته، والمحافظة على نظام الحكم فيه، وتميل الصحيفة لما تراه الحكومة مع هذه القوى، ومن يخرج عن هذه الثوابت لا يتم التعامل معه ولا تنشر أخباره، أما بالنسبة للآراء والقوى المعارضة لتوجهات الصحيفة في نشر أخبار الحراك الشعبي، فأحيانا لا يتم نشر أخبارها، وأحيانا أخرى يتم النشر بسبب الانفتاح الإعلامي وتكنولوجيا الاتصال، لكن بطريقة مخفية، وبعنوان عادي، ولا تتعرض الصحيفة للضغوط من قبل جماعات

الضغط، وأننا في الأردن لا نمتلك جماعات ضغط حقيقة بحسب قول هذه القيادات.

أما الصحفيون من محررين ومندوبين في صحيفة الرأي، فذهبوا إلى أن الحكومة ورئيس التحرير وجهات أخرى لم يحددوها، تضع سياسة التحرير لصحيفتهم، وأنهم لا يشتركون في وضعها، لكنهم يطرحون أفكارهم ووجهات نظرهم على رئيس القسم المباشر فيما يخص بعض الأخبار غير السياسية، وتتم أحيانا الاستجابة لبعضها، وهم بذلك يشعرون بأنهم يشاركون نوعا ما في سياسة التحرير[1]، الأمر نفسه لدى الصحفيين في صحيفة العرب اليوم، كما أن سياسة التحرير تعمل على تسهيل عملهم، وكيفية طرح الموضوعات، وتغطية أنشطة وفعاليات الحراك الشعبي بطريقة مناسبة لسياسة الصحيفة، مع الابتعاد عن النقد اللاذع لخطوات الحكومة في عملية الإصلاح السياسي، أو عدم جديتها في التعامل مع مطالب هذا الحراك.

ويعتبر صحفيو الرأي أن الأخبار الصادرة عن الحراك الشعبي، والتي تمس ثوابت وطنية، أو تظهر سلبيات الحكومة هي غير صالحة للنشر،

---

(1) مقابلات أجريت مع العديد من الصحفيين (محررين ومندوبين) في صحيفة الرأي بتاريخ: 5-9/ 5/ 2013.

وعدا ذلك فهو صالح للنشر، كما يعدون علاقة الصحيفة بالحكومة بأنها علاقة تعاون، وأن هناك أجندات تفرضها الحكومة على الصحيفة ومنها التعيينات، في حين أنهم لا يكترثون كثيراً للقوانين الإعلامية أثناء عملهم الصحفي، وذهبوا كما ذهبت القيادات إلى أنه لا وجود لتدخل أو توجيه في الصحيفة، لأنها وفي تغطيتها لفعاليات الحراك الشعبي تتوافق مع سياسة الحكومة، لكن هناك تدخلا من جهات غير حكومية لا يعرفونها، ويرون أن سياسة تحرير صحيفتهم تؤثر على الموضوعية والمصداقية والأمانة في نقل أخبار الحراك الشعبي خاصة السياسية منها، ويشعرون بالتقييد أثناء تغطية الحراك الشعبي، إذ تعاد صياغة المضمون من قبل المحررين بناء على توجيهات القيادات الصحفية.

كما أن تطبيق سياسة التحرير من قبل الصحفيين أثناء تغطية وكتابة أخبار الحراك الشعبي ليست لإرضاء المسؤولين بالدرجة الأولى، بل لأجل نشر أخبارهم، وهي سياسة واضحة بالنسبة لهم، لكنهم غير راضين عنها، ويقولون أنها لو كانت متحررة لكان أفضل، وأن صياغة الأخبار تتعرض للتغيير والحذف لتناسب سياسة الصحيفة، كما أن المندوبين لا يتعرضون للعقوبة أو المساءلة إذا ما تم التجاوز عن هذه السياسة في المضمون، إلا أن المحررين تتم مساءلتهم عند التجاوز.

- **أما نتائج المقابلات في صحيفة العرب اليوم فهي**[1]:

ذهبت القيادات الصحفية في صحيفة العرب اليوم إلى أن مجلس التحرير الذي يضم: رئيس التحرير، ونائب الرئيس، ومديري التحرير، وبعض رؤساء الأقسام هم من يضعون السياسة التحريرية للصحيفة، وذلك ضمن اجتماع أسبوعي يتم فيه الحوار والمناقشة في كيفية تناول الأحداث والقضايا ومعالجتها وطرحها، ويبنون هذه السياسة على الثوابت الوطنية؛ كمصلحة الوطن العليا، والأمن القومي، والوحدة الوطنية، والمحافظة على نظام الحكم، وفي الحديث المعمق مع رئيس التحرير أفاد أن المالك هو من يضع سياسة التحرير بالصفة العامة لها.

وأهمية سياسة النشر بالنسبة للعاملين في الصحيفة كبيرة جدا، لأنها الخط السياسي الذي يلتزمون به في التعامل مع أخبار الحراك الشعبي، واستخدامهم للمصطلحات والجمل والصيغ المناسبة لبعض المواقف، كما وترى تلك القيادات أن السياسة التحريرية للصحيفة ثابتة في التعامل مع الثوابت الوطنية، ومتغيرة في جوانب المسؤولية الاجتماعية،

(1) مقابلات أجريت مع رئيس التحرير، ونائب رئيس التحرير، ومدير تحرير العربي والدولي، ومدير تحرير المحليات، ومدير تحرير المحافظات، في صحيفة العرب اليوم بتاريخ: 10-14/ 5/ 2013.

والقضايا السياسية، والمستجدات، خاصة بما يتعلق بموضوع الحراك الشعبي.

وهناك طمس اضطراري لبعض أخبار الحراك الشعبي، وبعض الحقائق، كما قال رئيس التحرير؛ للحفاظ على الوطن وأمنه، أما القيادات الأخرى في الصحيفة، فقد اختلفت إجاباتهم، فمنهم من قال بعدم وجود طمس للحقائق بسبب سرعة انتشارها عبر وسائل الاتصال الحديثة، وذهب آخرون إلى وجود طمس للحقائق أحيانا، والتغيير فيها إذا ما تم نشرها، وخاصة السياسية منها والاقتصادية.

وكل أخبار الحراك الشعبي تعد صالحة للنشر في الصحيفة ما دامت ذات مصداقية، أما إذا كانت تؤثر في الأمن القومي، أو تثير النعرات والفتن، أو تمس بالأديان فهي غير صالحة للنشر، كما أن لسياسة التحرير تأثير في صياغة أخبار الحراك الشعبي، ويتم التعديل عليها وإعادة ترتيب المادة الخبرية، وتسليط الضوء على ذروة الخبر أو جزء منه حتى لو كان سقفه مرتفعا، والحذف يكون في حالات سلبية تضر بالمجتمع، أو تسبب خللا في علاقة الأردن مع دول أخرى، أما الزيادة فلا تتم أية زيادة، لأن ذلك يتعارض مع المهنية حسب قولهم، ويتم استخدام مصطلحات لإثارة الرأي العام بما يتعلق بالحراك الشعبي إذا ما كان الحدث أو القضية تهم سياسة التحرير.

أما القوانين والتشريعات الإعلامية، فلها أثرها في سياسة تحرير العرب اليوم، لما تحمله هذه القوانين من محظورات وتعبيرات مطاطة غير واضحة، يمكن تفسيرها حسب الظروف كما تقول هذه القيادات، وتتعامل الصحيفة بحساسية عالية في بعض أخبار الحراك الشعبي، ومن هنا، فهي تضطر إلى تغيير سياستها في قضية ما حتى تتجنب المثول أمام القضاء، وهي الآن تواجه عدة قضايا مرفوعة عليها أمام المحاكم الأردنية.

أما علاقة الصحيفة بالحكومة، فلا تعد علاقة تعاون، ولا علاقة خصومة كما تقول قياداتها، بل أن هناك أخبارا يسبب نشرها خصومة مع الحكومة، لكنها خصومة ليست دائمة، وهناك تعاون بينهما، وذلك فيما يتعلق بالقضايا الوطنية والدفاع عن مصلحة الوطن العليا، ويكون دون تنسيق بين الطرفين، وذهب أحد مدراء التحرير إلى وصف العلاقة بأنها علاقة مشاغبة باستمرار.

والمضمون السياسي هو الأكثر أهمية في الصحيفة، ويعد الخبر السياسي هو الخبر الرئيسي فيها، خاصة بما يتعلق بالحراك الشعبي، مع تركيزها على المضمون الاجتماعي، وتحدثت القيادات في الصحيفة إلى أنه لا يوجد توجيه أو تدخل خارجي في الصحيفة بما يتعلق بتغطيتها ونشرها لأخبار الحراك الشعبي، لأن الصحيفة لا تقبل بذلك بالأصل،

أما الضغوط، فهي موجودة ويتم تلقي بعض الاتصالات التوضيحيّة في بعض القضايا، وأشاروا إلى وجود ضغوط من قبل المالك، كما أن الصحيفة لا تنشر السبق الصحفي المتعلق بالحراك الشعبي إذا كان سلبياً ويؤثر على أمن الوطن، ويثير النعرات، وغير ذلك فهو سبق يهتم به الجمهور ويتم نشره.

وقيم المجتمع وتقاليده وأعرافه لها أثرها في سياسة تحرير الصحيفة، إلا أنها تتطرق لهذه القيم أو ما يتعلق بها لما لها من توابع سلبية، لهذا ترى الصحيفة أنه يجب تغيير أو معالجة هذه السلبيات، وليس السكوت عليها مراعاة لأعراف قد تعوق تقدم المجتمع.

أما بالنسبة للظروف الاقتصادية، فلها الأثر الكبير في تحديد السياسية التحريرية للصحيفة، والدور المهم في قوة الطرح والنشر والتغطية، وأيضا في رفع معنويات العاملين وتشجيعهم على العمل من خلال الحوافز، الأمر الذي تعانيه الصحيفة لضعف ظروفها الاقتصادية، كما أن للإعلان دورا كبيرا جداً في هذه السياسة، وهناك عدم قدرة في نشر بعض الموضوعات التي تتعلق بشركات المعلنين، وتجنب النشر عنها لعدم فقدان الإعلان، وإذا كان ولا بد من النشر فيتم تناول وجهات نظر هذه الشركات في الخبر.

أما فيما يتعلق بالتوزيع، فقد أشارت القيادات في العرب اليوم بأنها لا تحبذ الحديث عن إعداد التوزيع، وأن علاقة التوزيع بسياسة التحرير هي أنه كلما كان سقف الحرية مرتفعا في سياسة التحرير كلما زاد التوزيع وليس العكس.

وتتعامل الصحيفة مع القوى المتعددة في الحراك الشعبي من خلال أنها تنقل جميع وجهات النظر، وتتعامل مع جميع القوى بمسافة واحدة وبحيادية، في ضوء أن الصحيفة لا تتبع أية قوى أو أي تيارات.

أما التعامل مع الآراء المعارضة لتوجهات الصحيفة، فإنه يتم فتح مجال لهذه الآراء بالتعبير على صفحات الصحيفة، حيث يعد كُتّابُ صحيفة العرب اليوم ذوو أيديولوجيات واتجاهات مختلفة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، والصحيفة لا تتعرض لضغوط من قبل جماعات الضغط، أو أن لها تأثيرا في سياسة تحريرها، إذا ما استثنينا جماعات أصحاب الشركات والمعلنين الذين تحدثنا عنهم سابقاً.

أما الصحفيون من غير القيادات من محررين ومندوبين في الصحيفة، فهم يرون أن مجلس التحرير هو من يضع سياسية التحرير، وأشار بعضهم إلى أن المالك يتدخل في وضعها بطريقة غير مباشرة، وبعضهم يشعر بحيرة من أمره لأنه لا يستطيع تحديد من يضع سياسية النشر بسبب أنها أحيانا وفيما يتعلق بالحراك الشعبي تكون حسب مزاج

المحرر، أو حسب مزاج رئيس القسم، أو مدير التحرير، أو رئيس التحرير، وأشاروا إلى أنهم لا يشاركون في وضع سياسة التحرير، لكنهم يطرحون أفكارهم ووجهات نظرهم على رئيس القسم المباشر فيما يخص بعض الأخبار غير السياسية، وتتم أحيانا الاستجابة لبعض وجهات النظر هذه، وبذلك فهم يشعرون أنهم يشاركون نوعا ما في سياسة النشر[1].

وهذه السياسة تسهل عملهم، وتوجههم في معرفة المبادئ والحدود التي يعملون وفقها أثناء تغطية فعاليات الحراك الشعبي، والشخصيات والموضوعات التي يتناولونها فيه، وتبين لهم أين تنتهي حريتهم في المادة.

كما أن المادة غير الصالحة للنشر بالنسبة لهم في موضوع الحراك الشعبي هي التي تحتوي على معلومات غير موثوق بها، أو ورد فيها تناقض، أو أنها تخلو من جميع وجهات النظر، أو التي تسبب الوقوع في العقوبات القانونية، وما عدا ذلك فهو صالح للنشر، ويشيرون إلى أن

---

(1) مقابلات أجريت مع العديد من الصحفيين (محررين ومندوبين) في صحيفة العرب اليوم بتاريخ: 10- 14/ 5/ 2013.

العلاقات الشخصية لرئيس التحرير ومدراء التحرير تسبب عدم النشر لبعض أخبار الحراك الشعبي، وبالنسبة للموضوعية والدقة والأمانة فسياسة التحرير لا تؤثر بها في الخبر، وأن الضغوط والتدخلات الخارجية غير موجودة، ولا يشعرون بها في صحيفتهم كما يقول هؤلاء الصحفيون.

وسياسة التحرير لا تؤثر في عملهم أثناء صياغة الأخبار والتغطية، لكن تأثير سياسة التحرير يكون بعد تقديم المادة، وتحديد ما ينشر فيها، فهم يرون أن مضمون خبر الحراك الشعبي عند تقديمهم إياه للصحيفة لا يعد كما هو عندما يقرأونه على صفحات الصحيفة، فالمحررون كما قالوا يقومون بتغييره وإعادة توجيهه بناء وسياسة الصحيفة، وملاحظات المدير المسؤول.

وتطبيق سياسة النشر من قبل الصحفيين يكون فعلاً لإرضاء المسؤول، وعدم التصادم معه، وهناك منهم من يطبقها لدافع ذاتي، وهو الالتزام بسياسة صحيفته، فمنهم يرضى عن هذه السياسة، ومنهم من يرى فيها من عدم الوضوح شيئا ما بسبب أنها تعود أحيانا لمزاجية القيادات في الصحيفة.

كما أنهم لا يخشون التجاوز على هذه السياسة رغم وجود بعض الضغوط البسيطة، وبحسب رئيس القسم أو المدير، ولا توجد مساءلة أو عقوبة إذا ما تجاوزوا على هذه السياسة.

وفي سياق غير متصل قال الأستاذ نبيل الغيشان، رئيس تحرير العرب اليوم، في مقابلة معه: إن الإعلام العربي كان قبل ما يسمى بالربيع العربي يبحث عن حريته، ويحاول انتزاعها، أما الآن فقد انتزع هذه الحرية من خلال أفراد الشعب، وانكسرت القيود أمام هذا الإعلام، لكنه ما زال ضعيفا، ولم يقم إلى الآن بدوره الحقيقي بأن يكون قريبا من الناس، ويقول: أما وبالنسبة لسقف الحرية، فقد ارتفع كثيرا، إلا أن الوصول إلى هذا السقف له ثمن كبير، وهذا الثمن يكون من خلال التعرض للدعاوى في المحاكم، وأيضا في الضغوط التي تمارس[1].

• ملاحظات حول نتائج المقابلات

1. لا يوجد ميثاق شرف صحفي، أو مدونة سلوك مهني، خاصة في كلٍ من الصحيفتين.

---

(1) مقابلة أجراها الباحث بتاريخ: 12/ 5/ 2013.

2. تجمع الصحيفتان على الالتزام بالثوابت الوطنية في تغطيتها للحراك الشعبي وهي: الأمن الوطني، المصالحة الوطنية، الوحدة الوطنية، الدين، الأعراف الاجتماعية، عدم التشهير، وعدم إثارة الفتن والفوضى، أو تقويض نظام الحكم، أو التعرض للأجهزة الأمنية.

3. يوجد خلاف بين آراء العاملين بكل مستوياتهم الوظيفية في الصحيفتين نحو اتجاهات سياسة النشر تجاه القضايا المتعلقة بالحراك الشعبي، وهذا يعود إلى عدم وضوح سياسة التحرير بشكل كامل لديهم.

4. عدم اتفاق القيادات الصحفية في الصحيفتين حول المستجدات والتعامل معها، باعتبار أن الحراك الشعبي وما تخلله من فعاليات ومطالبات تعد من المستجدات، كما يوجد بعض التضارب في إجابات الصحفيين، وتلكؤهم أثناء الإجابة عن بعض الأسئلة، حيث واجه الباحث صعوبة في ذلك، وهذا يدل على وجود نوع من التردد للحديث عن الصحيفة، أو ربما عائد إلى أن هناك عدم إلمام بسياسة التحرير، أو عدم وضوحها لديهم.

5. كثرة القضايا والأحداث والأنشطة، وتنوع المطالبات في الحراك الشعبي وتدفقها سبب إرباكا لسياسة التحرير في صحيفة الرأي في ظل وجود مطالب مرتفعة السقف، حيث تتردد الصحيفة في الكيفية التي تتعامل بها مع هذه المطالب، وأيضا عدم قدرتها على إخفائها لأن الوسائل الإعلامية الأخرى تنشرها، الأمر الذي يؤدي إلى شعور الصحفيين في الصحيفة بالحرج من سياسة التحرير في بعض الأحيان، خاصة عند تعاملهم مع بعض مطالبات الحراك الشعبي.
6. صحيفة العرب اليوم تخشى القوانين الإعلامية أكثر من صحيفة الرأي، لأن سقفها مرتفع، كما ولوحظ أن الصحفيين في الرأي لا يهتمون كثيرا بالقوانين والتشريعات الإعلامية، أو يخشون منها، لأن سياسة التحرير بالصحيفة تبعدهم في الوقوع بالمحظورات عند نشر أخبارهم.
7. يلاحظ في صحيفة العرب اليوم تنوع اتجاهات الصحفيين الأيديولوجية بما يتعلق بالحراك الشعبي، كما أن الكتاب فيها يطرحون أفكارهم وآراءهم الشخصية تجاه مطالبات الحراك الشعبي، الأمر غير الموجود على الأغلب في صحيفة الرأي.

8. هناك من الأخبار التي لا تنشر بسبب العلاقات الشخصية لرئيس التحرير، ومديرو التحرير، الأمر الذي يلاحظه الصحفيون في العرب اليوم.
9. تتم إدارة العمل في الصحيفتين في مجال الأخبار من خلال محرر مسؤول عن كل قطاع.
10. تضم كل من الصحيفتين أقساماً تحريرية ثابتة تشمل: المحليات، والعربي والدولي، والاقتصاد، والفن، والرياضة، والتحقيقات، والرأي، والثقافة، والصحة.
11. لا يوجد مركز تدريب للصحفيين في الصحيفتين، ولا يتم تدريب الصحفيين وتطوير مهاراتهم إلا بشكل قليل، وعن طريق مراكز خاصة تتبرع بعقد دورات متنوعة لمختلف الصحفيين في المؤسسات الإعلامية في الأردن.
12. هناك إدراك كبير من الصحفيين في صحف الدراسة لتوجهات المادة الإخبارية في صحفهم؛ خاصة فيما يتصل بالحراك الشعبي، وهذا يشير إلى أنهم يعملون حارس بوابة فعلي أثناء جمع وانتقاء واختيار أخبار الحراك في النشر.

- **تغطية الصحافة الإلكترونيّة الأردنيّة لاحتجاجات الدوّار الرابع 2018:**

تم اختيار المواقع الإلكترونيّة التالية: «الرأي الإلكتروني» وملكيته تعود للحكومة، «هلا أخبار» وملكيته تعود إلى شركة الراية الإعلامية التي تمتلكها القوات المسلحة الأردنية، «JO24» وهي صحيفة إلكترونية خاصة يملكها الصحفي باسل العكور وتمتاز بسقف مرتفع وحريّة بالطرح، «صحيفة نيسان» وهي صحيفة إلكترونية خاصة مستقلة يملكها الصحفي إبراهيم قبيلات وتمتاز بسقف مرتفع وحريّة بالطرح، أي هناك أربع صحف إلكترونيّة تتنوّع في ملكيتها ستخضع للتحليل.

وتم تناول جميع الأخبار والتقارير المنشورة في هذه الصحف لتكون محلاً للتحليل خلال فترة احتجاجات الدوّار الرابع والتي امتدت من 31/ 5/ 2018-8/ 6/ 2018، وقد تم اختيار الأخبار والتقارير كونها تمثل وجهة نظر الصحيفة إزاء التفاصيل التي تنشرها عن الاحتجاجات، التي مكانها وسط العاصمة الأردنية عمّان، بجانب رئاسة الوزراء الواقعة بمحاذاة الدوّار الرابع، واعتمد الباحث على استمارة تحليل المضمون باستخدام وحدة الكلمة، وهي أصغر وحدة في تحليل المضمون، وأكثرها دقّة للكشف عن أكثر الكلمات والمصطلحات والموضوعات التي ركّزت عليها في مضامين (102) مئة وخبرين تناولت احتجاجات الرابع بالتغطية.

نتائج تحليل الصحافة الإلكترونيّة الأردنية في نشرها لاحتجاجات الدوّار الرابع 2018

تمّ التركيز على مدى تكرار (**كلمات**) بعينها في تغطية أربع صحف إلكترونية أردنيّة لاحتجاجات الدوّار الرابع2018، ويمكن الاطلاع على **ملحق** رقم (3)، والذي يُبيّن جميع الكلمات التي تم اختيارها في استمارة تحليل مضمون المواقع الإخباريّة الأردنية.

بيّنت النتائج أن أكثر الكلمات نشراً في فئة (الحكومة) هي كلمة (إسقاط) أي إسقاط الحكومة، وذلك في صحيفة «JO24» الإلكترونيّة ذات الملكية المستقلة الخاصة، ثم جاء بالتكرار كلمة (رحيل)؛ أي رحيل الحكومة لتحل محلّها حكومة جديدة، وتكررت أولاً في «صحيفة نيسان» الإلكترونيّة ذات الملكية المستقلة الخاصة، ثم كلمة «تشكيل»؛ أي تشكيل حكومة جديدة وفق آليات جديدة بخلاف الأسلوب العشوائي في تشكيل الحكومات، وذلك في صحيفة «JO24»، ورابعاً كلمة (جباية)، أي أن هدف الحكومة من قانون الضريبة الجديد هو جباية الأموال من الشعب، وتكررت بمرتبة أولى في صحيفة «JO24» ثم صحيفة نيسان.

بينما صحيفة هلا أخبار التي تتبع بسياستها وملكيتها للقوات المسلحة، وصحيفة الرأي الإلكترونية شبه الحكومية، لم تتطرقا

للكلمات السابقة، والتي تمس الحكومة إلا نادراً، وهذا يؤكد الاختلاف في سياسة النشر بين الصحف.

أما فئة «قانون الضريبة»، فقد ركّزت الصحف الأربع فيها على تكرار كلمة (سحب)؛ أي أن تسحب الحكومة تعديلات قانون الضريبة الجديدة من مجلس النواب، وأكثر تكرارها هو في صحيفة «هلا أخبار» التي اهتمت بالمطالبة بسحب القانون رغم أن تبعيتها لمؤسسة رسمية، ثم جاءت ثانياً بالتكرار كلمة (الأسعار)؛ أي عدم رفع الأسعار وأكثرها في موقع «JO24»، وهذا يؤكد أن الاحتجاجات والصحف اهتمت بسحب تعديلات قانون الضريبة من مجلس النواب، والتي سترفع الأسعار كثيراً إذا تم إقرارها، وأيضاً بنشر عدم رفع الأسعار، ثم ثالثاً جاءت كلمة (جباية)؛ أي أن هذا القانون للجباية وليس لتنظيم التداول الشرائي، ورابعاً كلمة (الدعم)؛ أي أن يبقى الدعم الحكومي للمواد الغذائية المختلفة لكي لا ترتفع أسعارها.

ويظهر أن صحيفة «هلا أخبار»، اهتمت بجوانب قانون الضريبة من سحب وعدم رفع الأسعار والجباية ودعم السلع، ثم صحيفة «JO24»، ثم «الرأي»، وأخيراً أقل اهتماماً بها بالتكرارات هي في «صحيفة نيسان».

أما بخصوص الكلمات المتعلّقة بفئة (المحتجين)، فقد ركّز موقع «JO24» المستقل بملكيته على تكرار كلمات: (ألوف)؛ أي وصف

المشاركين بالاحتجاج بكثرة العدد والحضور، وكلمة (منع)؛ أي منع قوى الأمن المحتجين من ممارسة الاحتجاج، بينما موقع «صحيفة نيسان» المستقل تكررت فيه بدرجة أولى كلمة (احتجاجات)، أي وصف الحدث بالكثرة، بينما صحيفة «هلا أخبار» وصفت الحدث بكلمة (وقفة احتجاجيّة)؛ أي التقليل من شأنه، كما أنها -أي صحيفة هلا أخبار- ركّزت على تكرار كلمة (إغلاق)؛ أي إغلاق المحتجين للطرق وإعاقة حركة الناس، بينما صحيفة «الرأي» شبه الحكوميّة فقد كرّرت أكثر من الصحف الأخرى كلمة (شغب)؛ أي وصف المحتجين بالشغب أو قيامهم بأعمال عنف، وهذا يؤكد الاختلاف في التغطية من صحيفة إلى أخرى وبحسب ملكيتها وسياستها.

أما فئة (قوى الأمن)، فقد نشرت صحيفة «هلا أخبار» التابعة للقوات المسلحة الكلمات المتعلقّة بهذه الفئة، ثم جاءت بعدها بتكرار هذه الكلمات «صحيفة نيسان».

فكلمة (اعتداء)، التي تعني اعتداء المحتجين على قوى الأمن، جاء تكرارها أكثر من غيرها من الكلمات، وأكثر تكرارها هو في موقع «هلا أخبار» الذي ركّز على أن قوى الأمن تعرّضت للاعتداء من قبل المحتجين، ثم صحيفة «الرأي» التابعة للحكومة نشرت بدرجة ثانية هذه الكلمة، أما الكلمة الثانية بعدد التكرار هي كلمة (تصريح)؛ أي نقل

ونشر أقوال وتصريحات وبيانات قوى الأمن، وأكثر تكرارها جاء في موقع «هلا أخبار»، ثم موقع «صحيفة نيسان»، أما ثالثاً بالتكرار فهو لكلمة (نعومة)؛ أي تعامُل أفراد قوى الأمن بنعومة مع المحتجين، وأكثر تكرارها جاء في موقع «صحيفة نيسان»، وهذا يشير إلى أن نيسان كونه موقعاً مستقلاً اهتم بوصف قوى الأمن بالنعومة في تعاملها مع المحتجين، واهتم بدرجة ثانية بنقل تصريحات عن هذه القوى.

أما رابعاً بالتكرار فكانت كلمة (احتكاك)؛ أي حدوث شد، ودفع بين المحتجين وقوى الأمن، وأكثر تكرارها كان في صحيفة «JO24»، ثم «هلا أخبار»، ثم «صحيفة نيسان»، ولم يتم ذكرها في صحيفة «الرأي» الذي يبدو أن تغطيته ضعيفة لهذه الاحتجاجات، كما تكرّرت كلمة (توقيف)، أو (اعتقال) بذات العدد في «JO24»، و«صحيفة نيسان»، وهي تعني توقيف قوى الأمن لمحتجين، أو اعتقالهم، فيما ذكرها صحيفة «هلا أخبار» ثلاث مرات فقط، ولم تذكرها صحيفة «الرأي» أبداً.

ما سبق يشير إلى أن صحيفة «JO24» نشرت أكثر من غيرها الكلمات التي تدين المؤسسات والأجهزة الرسمية.

بينما فئة «إدارة النهج العام في الدولة»، فقد كرّرت صحيفة «هلا أخبار» التابعة لمؤسسة عسكرية بدرجة أولى كلمة (الاقتصاد)؛ أي

تطوير وتغيير أساليب نهج الحكومة في تعاملها مع الشأن الاقتصادي ككل بالدولة، وهذا يُسجل لها في اهتمامها بالشأن الاقتصادي الذي أكدت دراسة بني سلامة وعنوانها: **(الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي: دراسة ميدانية ونوعية)**، أن الجوانب الاقتصادية هي أكثر أسباب الحراك الشبابي الأردني.

أما صحيفة «JO24» المستقلّة فقد ركّزت على تكرار كلمة (حل)؛ أي المطالبة بحل مجلسي النواب والأعيان، ولم تأتِ على ذكر هذه الكلمة صحيفتي «هلا أخبار» و«الرأي».

أما كلمة (الفساد)؛ أي مكافحة الفساد بأنواعه بشكل حقيقي، يتبيّن عدم اهتمام الصحف الأربع بتكرار هذه الكلمة، رغم أن المتابع للاحتجاجات يلمس بوضوح المطالبة القويّة بمكافحة الفساد، وأنه مَطلبٌ رئيس من قبل المحتجين، وهذه النتيجة تختلف مع نتيجة دراسة الدكتور علي نجادات 2014: **(صور الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية: دراسة مسحية)**، والتي خلصت إلى أن المطالب الرئيسية للمحتجين التي نشرتها الصحف هي محاربة الفساد.

وأخيراً كلمة (دستورية)؛ أي المطالبة بملكيّة دستورية في الحكم يكون فيها تقليص لصلاحيات الملك، وقد تكررت فقط مرتان في صحيفة «JO24».

أما بخصوص فئة (الأمن الوطني)، فقد كرّرت صحيفة «الرأي التابعة» للحكومة كلمة (الوطن) أكثر من غيرها من الصحف؛ وتعني هذه الكلمة أن الجميع: سواء محتجين أو قوى الأمن هم أبناء الوطن، وأنهم في خندق الوطن ضد أي مسيء، أما كلمة (السلميّة) فقد كررتها صحيفة «هلا أخبار» أكثر من الصحف الأخرى؛ وتعني هذه الكلمة: أن تبقى الشعارات بعيداً عن التحشيد السلبي الذي قد يؤدي إلى حالة غير سلمية، أما كلمة (الانضباط)؛ وتعني التحلي بالانضباط من قبل المحتجين وقوى الأمن، وعدم الرد بالقوة على أي سلوك أو استخدام العنف، وقد تكررت بمرتبة أولى في صحيفة «هلا أخبار»، في حين أن كلمة (الممتلكات)؛ أي عدم الاعتداء على الممتلكات العامة، فقد ركّزت عليها بالتكرار صحيفة «الرأي».

مما سبق يظهر أن الصحف الإخبارية محل الدراسة اهتمت بشكل واضح في تكرار الكلمات التي تحمل معاني التهدئة، والمحافظة على حالة عدم الصدام بين المحتجين وقوى الأمن، والسعي إلى التوعية، والمطالبة بعدم ممارسة أي سلوك يؤدي إلى حالة فوضى، أو اعتداء، وأن الجميع يريدون مصلحة الوطن، ويبدو بشكلٍ جليّ أن موقعي: «هلا أخبار»، و«الرأي» التابعين لمؤسسات رسمية ركزا على تكرار هذه

الكلمات أكثر من موقعي: «صحيفة نيسان»، و«JO24» المستقلين في ملكيتهما.

ومن بين جميع الكلمات التي خضعت للتحليل، يتبيّن أن الكلمات المتعلقة بـ(الجانب الأمني)، هي الأكثر تكراراً بواقع (184) تكراراً، ثم الكلمات (الوطنيّة)، وتكررت (156) تكراراً، ثم الاقتصاديّة (138) تكراراً، ثم الكلمات ذات العلاقة بالشعب (117) تكراراً، ثم الكلمات السياسيّة (76) تكراراً، وهذا يوضح أن الصحف محل التحليل بالمجمل ركّزت على الجوانب الأمنيّة؛ للمحافظة على أمن الدولة ككل، ونشر التعقّل، وعدم الذهاب إلى الفوضى، أو المواجهة، وهي بذلك تُعلي المصلحة العليا للدولة.

وبيّنت نتائج هذا التحليل الذي قام به الكاتب، أن أكثر تغطية قدمت فيها الصحف الإخبارية الأربع احتجاجات الدوّار الرابع، هي «تغطية إخبارية للحدث»، أي أن التغطية ركّزت على تقديم الاحتجاجات في مضمون يحتوي على عناصر إخبارية بعيداً عن التحليل، وأكثر هذه الصحف استخدمت هذا النوع من التغطية، هي «صحيفة نيسان»، فيما أكثر صحيفة قدّمت «تغطية تحليليّة للاحتجاجات» هي صحيفة «هلا أخبار»، أما أكثر صحيفة قدّمت «تغطية تركّز على تصريحات قوى الأمن» فهي «صحيفة نيسان»، وأقلها نقلا لتصريحات عن قوى الأمن

هي صحيفة «JO24»، وأكثر صحيفة قدّمت «تغطية تركّز على تصريحات المحتجين» هي «صحيفة نيسان»، وأقلها في هذا الجانب صحيفة «الرأي الإلكتروني».

وبالتالي فما سبق يدل على ضعف في التحليل، وعدم تقديم ما وراء الخبر، لذا، جاءت التغطية الإخبارية العادية متفوقة كثيراً، الأمر الذي لا يحبذه القارئ الذي يبحث عن التحليل، والتعرّف إلى الأسباب والمواقف، والقراءات خلف الكواليس، وفي ما يتعلّق بالصور المرافقة لأخبار احتجاجات الرابع، فقد جاء أكثر نشرا في الصحف الأربع لـ«صورة عادية للمحتجين»؛ أي لا تُظهر كثر المشاركين بالاحتجاجات، وأكثر صحيفة نشرت هذا النوع من الصور هي «صحيفة نيسان»، أما بالمرتبة الثانية فجاءت صورتان بالتساوي في أخبار هذه الاحتجاجات، وهما «صورة تعبّر عن سلمية الاحتجاج»، و«صورة اعتداء المحتجين على أفراد الأمن»، وقد ركّز موقع «صحيفة نيسان» على صور سلميّة الاحتجاج؛ أي أن سياسة النشر فيه اهتمت بإظهار الاحتجاجات بصورة سلمية، وما رافق فعالياته من محبة واحترام متبادل بين أفراد قوى الأمن والمحتجين، فيما ركّزت صحيفة «هلا أخبار» التابعة للمؤسسة العسكرية على صورة اعتداء المحتجين على قوى الأمن العام، أما بالمرتبة الثالثة فجاءت صورتان بالتساوي، وهما: «صورة عادية لقوى

الأمن العام لا كثافة لوجودهم بالمكان»، ركّزت عليها بكثرة «صحيفة نيسان» التي اهتمت بإظهار قوى الأمن في صور لا توجد فيها كثافة لهم في ميدان الاحتجاج، ثم «صورة دفع أو اعتداء على المحتجين»، ركّزت على نشرها صحيفة «JO24» التي يُسجّل لها نشر هذا النوع من الصور بشكل واضح.

الخاتمة

بعد أن قدّم الكاتب قراءة متأنّية في سياسة النشر، وأتبعها بتحليلات من الصحافة الورقيّة، والأخرى الإلكترونية، واختار موضوعات حراكيّة شعبيّة، واحتجاجات للقياس عليها، يخلُص إلى أن الآمر والناهي في وسائل الإعلام هو سياسة النشر التي تكشف عن نتيجة هي: أنه وبالغالب لا توجد وسيلة إعلامية محايدة، وأن التحيّز بدرجة ما هو لسان حال وسائل الإعلام؛ ما دامت سياستها بالنشر تتبع توجهات المالك أو المعلن، أو أنها تتأثر بالنظام السياسي الذي تعيش فيه.

ويبدو جلياً أن الصحافة الأردنيّة تتبع المالك في خطها التحريريّ، الذي وبسببه لا بُد للقارئ أن يتابع ويقرأ أكثر من صحيفة لكي يلمّ بالحدث الواحد وما يحيط به، كما يتبيّن أن **الصحف التابعة لجهات رسمية** تحاول التخفيف من وطأة الحراك الشعبي، أو الاحتجاج السياسي، وتسعى إلى التقليل من أهمية المطالب، في الوقت الذي تتماشى فيه أحياناً مع المطالب المعيشيّة والاقتصاديّة، لكنها تنحاز كلياً إلى أجهزة الأمن في حال الاحتجاج.

ويبدو أن سياسة النشر واختلافها يتمركز في العناوين، ومضمون الأخبار، دون أن يكون اختلافاً عميقاً، كون الصحف الورقيّة والإلكترونيّة لا تقدّم تغطية تحليليّة للحراك الشعبي، وتكتفي بنشر

معلومات عامة دون الخوض في التفاصيل الكامنة التي يبحث عنها القارئ في وسائل إعلام خارجيّة.

نعم، هناك عبور مقيّد للمعلومات، وهذا سبب تفاوت الثقة بين الجمهور ووسائل الإعلام، والخاسر هُنا هو نظام الدولة ككل، فالعبور السلس للمعلومات يساعد في التطوير والتحديث، ويكشف الخلل والمعالجات والمطالبات، ويقلل من تشتيت صاحب القرار، ويحد من هدر الجهود ومن انتشار الشائعات ومن الاصطفافات بسبب سياسة النشر التي تحشد الجمهور ضد أفراد، أو جماعات، أو أفكار.

تحتاج سياسة النشر إلى إجراء مزيدٍ من الدراسات، وعلى الصحف ووسائل الإعلام أن توضح لصحفييها سياسة النشر التي يجب أن تنتقل في ظل الإعلام الجديد إلى مرحلة الشأن والمصلحة العامة، وليس المصلحة الضيقة، وأن تهتم هذه السياسة بالشؤون السياسيّة التي وحتى الآن يذهب القارئ الأردني إلى وسائل خارجيّة ليتعرف عمّا يدور من علاقات مع الدول الأخرى، وهذا يحتاج إلى عدم امتلاك الحكومة لأسهم في الصحف، وعدم تدخلها وتوجيهها لبعض الصحف الإلكترونيّة التي يجب حشدها تجاه التنمية.

ويظهر للكاتب، أن هناك فوضى في ترخيص الصحف الإلكترونيّة التي لا تملك سياسة واضحة، وبالتالي تؤثر على المشهد العام بكثافة

نقل الأخبار بينها دون أن تكون ذات هوية إعلامية واضحة، وتعتمد على المعلنين الذين يتحكمون بأخبارها وتغطياتها.

أخيراً، رغم خطورة سياسة النشر وأهميتها المكتسبة من إحكامها لكامل العملية الإخباريّة، نجد هناك قصورا في تدريس هذه السياسة في كليات الإعلام بجامعاتنا، وقلّة الدراسات والأبحاث وندرتها في هذه السياسة التي لا يمكن للقطاع الإعلامي أن ينهض إذا ما كانت سياسة النشر موجّهة ضد أفراد وجماعات ومطالب، دون أن تكون موجّهة للتنمية والتطوير، وعدم الانحياز، وكشف الخلل أينما كان.

المراجع

- **المعاجم.**
- **الكتب العربية:**

1. أبو عرقوب، إبراهيم. 1993. الاتصال الإنساني ودوره في التفاعل الاجتماعي. دار مجدلاوي، عمان.
2. المسلمي، إبراهيم عبد الله. 2011. الصحافة والمجتمع المعاصر. دار الفكر العربي، القاهرة.
3. الشهابي، إبراهيم. 2003. هيمنة الإعلام والانجازات المذهلة للدعاية. دارا لفكر، دمشق.
4. إمام، إبراهيم. 1994. وكالات الأنباء. دار الفكر العربي، القاهرة.
5. خليفة، إجلال. 1982. اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي. مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة.
6. أحمد، أحمد زكريا. 2008. الكتابة الصحفية الإخبارية وتأثيراتها. دار الفجر للنشر، القاهرة.
7. المتولي، آمال. 2003. مدخل في الصحافة. دار الإسراء، طنطا، مصر.
8. الصقر، أياد. 2009. تصميم الصحافة المطبوعة وإخراجها. دار أسامة للنشر، عمان.
9. الزق، أحمد. 2009. علم النفس. دار وائل للنشر، عمان.
10. أبو عرجة، تيسير. 2010. الإعلام: وسائله ورسائله وقضاياه. دار مجدلاوي، عمان.
11. أبو إصبع، صالح. 2005. الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة. دار آرام لدراسات والنشر، عمان.

12. أحمد، سهير. 2008. مدخل إلى علم النفس. دار الزهراء، الرياض.

13. الحمداني، فريد وآخرون. 2006. مناهج البحث العلمي: أساليب البحث العلمي. جامعة عمان للدراسات العليا، عمان.

14. العبد الله، مي وآخرون. 2007. قضايا الاتصال والإعلام في الأردن والوطن العربي. دار الناس للنشر، عمان.

15. الأقطش، نشأت. 1997. الإرهاب الفكري للإعلام. مركز الوطن للنشر، الخليل.

16. أدهم، محمود. 1984. التحقيق الأنموذجي وصحافة الغد. دار الثقافة، القاهرة.

17. الدليمي، عبد الرزاق. 2012. الخبر في وسائل الإعلام. دار المسيرة، عمان.

18. الدليمي، عبد الرزاق. 2010. فن التحرير الإعلامي المعاصر. دار جرير للنشر، الأردن.

19. أبو زيد، فاروق. 1999. مدخل في الصحافة. عالم الكتب للنشر، القاهرة.

20. أبو يونس ومحمد باهي. 1996. التقييد القانوني لحرية الصحافة. دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة.

21. الموسى، عبد الله. 1988. المدخل إلى علم النفس. ط3. حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف.

22. يونس، إنتصار. 2001. السلوك الإنساني. المكتبة الجامعية، (د. م).

23. أبو حويج، مروان. 2006. المدخل إلى علم النفس. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

24. أبو جادو، صالح. 2002. سيكولوجية التنشئة الاجتماعية. دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان.

25. المحاميد، شاكر. 2003. علم النفس الاجتماعي. المدى للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
26. السيد، عبد الحليم وآخرون. 2003. علم النفس الاجتماعي المعاصر. أيتراك للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة.
27. الملا، محمد. 2012. علم النفس الاجتماعي. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
28. المعايطة، ناصر. 1996. أسس الكتابة الصحفية. مؤسسة البلسم للنشر والتوزيع، عمان.
29. الحتو، محمد سليمان. 2012. مناهج كتابة الأخبار الإعلامية وتحريرها. دار أسامة للنشر، عمان.
30. الموسى، عصام. 2012. المدخل في الاتصال الجماهيري. ط7. إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
31. المشاقبة، بسام. 2012. فلسفة التشريعات الإعلامية. دار أسامة للنشر، عمان.
32. المجالي، رضوان محمود ربيع. 2013، الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (38)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
33. أدهم، محمود. 1982م. مقدمة في التحرير الإخباري. مطبعة دار نشر الثقافة، القاهرة.
34. بدوي، محمد عبده. 2010. إعلام الأزمات في العالم العربي، المجلة العربية، العدد 26، المركز الدولي للأبحاث والدراسات، بتاريخ: 4/ 4/ 2010م.

35. بني سلامه، محمد تركي. 2013، الحراك الشبابي الأردني في ظل الحراك الشعبي العربي «دراسة ميدانية ونوعية»، مركز البديل للدراسات والأبحاث، بدعم من مؤسسة المستقبل.

36. بدر، أحمد. 1998. الإعلام الدولي: دراسات في الاتصال والدعاية الدولية. دار قباء للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة.

37. بطرس، صليب. 1974. إدارة الصحف. الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

38. بغدادي، هالة إسماعيل. 2011. الصحفيون التلفزيونيون الإخباريون. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

39. عبيدات، شفيق. 2003. مسيرة الصحافة الأردنية 1920–2000. مركز الرأي للدراسات والمعلومات، عمان.

40. عبد الكافي، إسماعيل وهيبة، محمود منصور. 2004م. النظم السياسية وسياسات الإعلام. مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.

41. نفادي، أحمد. 1996. صحافة الإمارات: النشأة والتطور الفني والتاريخي. منشورات المجمع الثقافي، أبو ظبي.

42. حبيب، أحمد. 2010. علم النفس الاجتماعي. مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة.

43. عسكر، إحسان. (د. ت). الخبر ومصادره. عالم الكتب للنشر، القاهرة.

44. صالح، أحمد وآخرون. 1990. الصحة النفسية وعلم النفس الاجتماعي والتربية الصحية. مركز الإسكندرية للكتاب.

45. جاعد، حميد. 1998. التخطيط الإعلامي: المفاهيم والإطار العام. دار الشروق، عمان.

46. صالح، سليمان. 2004. حقوق الصحفيين في الوطن العربي. دار النشر للجامعات، القاهرة.

47. صالح، سليمان. 2002. أخلاقيات الإعلام. مكتبة الفلاح، الكويت.

48. صبحي، سمير. (د. ت). الجورنال: من الصفحة الأولى للصفحة الأخيرة. دار المعارف، القاهرة.

49. ملحم، سامي. 2006. سيكولوجية التعلم والتعليم. دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان.

50. مكاوي، حسن والسيد، ليلى. 2003. الاتصال ونظرياته المعاصرة. ط4. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

51. يعقوب، عبد الحليم. 2008. الموضوعية والقيم الإخبارية في الإعلام. الدار العالمية للنشر، السودان.

52. عزت، فريد. 1993. مدخل إلى الصحافة. مكتب أحمد فؤاد، القاهرة.

53. شقير، يحيى. (د. ت). تقرير عن وضع الإعلام في الأردن. المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، عمان.

54. عزت، فريد. 2010. الأخبار الصحفية: أصول جمعها وكتابتها. الدار العالمية للنشر، الجيزة، مصر.

55. همام، طلعت. 1983. مائة سؤال عن الإعلام. دار الفرقان للنشر، عمان.

56. مكي، ثروت. 2005. الإعلام والسياسة: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية. عالم الكتب، القاهرة.

57. حجازي، عبد الحميد، (د. ت)، الرأي العام والحرب النفسية، دار الرأي العام، (د. م).

58. مصطفى، هويدا. 2000. دور الإعلام في الأزمات الدولية. مركز المحروسة للبحوث والنشر، القاهرة.
59. مكاوي، حسن. 1994م. أخلاقيات العمل الإعلامي: دراسة مقارنة. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
60. صالح، جلال الدين. 2008. الإرهاب الفكري: أشكاله وممارساته. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
61. نصر الله، رفيق. 2007. الأمن الإعلامي العربي: إشكالية الدور والهوية. دار السلام بيروت.
62. حمزة، عبد اللطيف. (د. ت). المدخل في فن التحرير الصحفي. ط5، (د. م).
63. مهنا، فريال. 2002. علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية. دار الفكر المعاصر، دمشق.
64. المصالحة، محمد حمدان. 1996. الاتصال السياسي: مقترب نظري تطبيقي. دار وائل للنشر. عمان.
65. نصر، حسن وعبد الرحمن، سناء. 2003. الخبر الصحفي. دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات.
66. عبد المجيد، ليلى. 2001. تشريعات الصحافة في الوطن العربي. دار العربي للنشر، القاهرة.
67. عبد المجيد، ليلى. 1986. سياسات الاتصال في العالم الثالث. دار الطباعي العربي، القاهرة.
68. سلطان، محمد صاحب. 2011. إدارة المؤسسات الإعلامية: أنماط وأساليب القيادة. دار المسيرة للنشر، عمان.
69. عبد القوي، خيري. 1989. دراسة السياسة العامة. منشورات ذات السلاسل، الكويت.

70. شرف، عبد العزيز. 2000. الأساليب الفنية في التحرير الصحفي. دار قباء للنشر، القاهرة.
71. عبد المجيد، ليلى وعلم الدين، محمود. 2004. فن التحرير الصحفي للجرائد والمجلات. دار السحاب للنشر، القاهرة.
72. عبد المجيد، ليلى وعلم الدين، محمود. 2008. فن التحرير الصحفي للوسائل المطبوعة والإلكترونية. دار السحاب للنشر، القاهرة.
73. مكاوي، حسن. 2012. نظريات الإعلام. الدار العربية للنشر، القاهرة.
74. الغرباوي، محمد عبد العزيز. 2007. الاتجاهات النفسية. دار إجنادين للنشر والتوزيع.
75. منسي، محمود. 1987. قراءات في علم النفس. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
76. حمزة، مختار. 1979. مبادئ علم النفس. دار الجمع العلمي، جدة.
77. همام، طلعت. 1984. سين وجيم عن علم النفس الاجتماعي. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
78. نجادات، علي. 2014. الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية والتحولات المنشودة في المجتمع الأردني: دراسة مسحية، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، (41)، العدد (1)، الجامعة الأردنية.

- **الدراسات العربية:**

1. زلطة، عبد الله. 2007م. القائم بالاتصال في الصحافة: دراسة نظرية وميدانية. رسالة دكتوراة منشورة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، كلية الإعلام، جامعة بنها.
2. مطاوع، محمد يوسف. 2007م. تحليل واقع الصحافة الرياضية من وجهة نظر القيادات الرياضية في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
3. حماد، حسن جمعة. (د. ت). دور الصحافة اليومية في التنمية الريفية في المملكة الأردنية الهاشمية: تحليل المضمون الزراعي لصحيفتي الرأي والدستور. رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة.
4. بغدادي، هالة إسماعيل. 2009م. الصحافة التلفزيونية العربية: الجزيرة والنيل دراسة ميدانية مقارنة. رسالة ماجستير منشورة. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
5. آل سعود، سعد بن سعود. 2006م. الاتصال السياسي وتأثيره في المجتمع السعودي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
6. العزازمة، إبراهيم حسين. 2012م. القيم الإخبارية في صحيفة الغد الأردنية خلال الفترة 2009–2010: دراسة تحليلية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
7. الرواشدة، ميساء نصر. 2011م. الحريات الإعلامية بين المهنية والعرف والقانون. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
8. الخلايلة، عواد سالم. 2009م. السياسة الإعلامية من خلال رؤية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين للإعلام. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

9. الدليمي، كامل كريم. 2008م. اتجاهات التغطية الإخبارية لصحيفتي الرأي والعرب اليوم إزاء الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة تحليلية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

10. العبادي، صلاح الدين عبد الله. 2007م. الدور السياسي للصحافة الأردنية اليومية 1989 – 2005. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

11. الخلايلة، هشام سلمان. 2012م. أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999–2012. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

12. محمد، هشام محمد عبد الغفار. 1995م. دور رئيس التحرير في توجيه السياسة التحريرية في الصحف القومية، دراسة تحليلية ميدانية مقارنة بين صحيفتي الأهرام، والأخبار لعام 1992. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

13. فايز، الأمير صحصاح. 2006 م. العلاقة بين المواد الإخبارية والسياسات التحريرية في الصحف العربية اليومية: دراسة حالة الصحف الأهرام الدولي والشرق الأوسط والحياة مع التطبيق على أحداث 11 سبتمبر 2001. أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة أسيوط، مصر.

14. جمعة، لواء. 2013. اتجاهات طلبة الجامعات العراقية نحو تغطية الحراك الشعبي العربي في وسائل الإعلام العراقية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط، عمّان.

- **الكتب الأجنبية المترجمة:**

1. آسابيرغر، آرثر. وسائل الإعلام والمجتمع: وجهة نظر نقدية. ترجمة: أبو إصبع، صالح. سلسلة عالم المعرفة، (د. م)، 2012م.
2. البالتيز، دافيد. سياسة الأخبار وأخبار السياسة. ترجمة: جرابر، درويش وآخرون. مكتبة الشروق الدولية، (د. م)، 2004م.
3. سينجليتري، ميخائيل وستون، جيرالد. نظرية الاتصال والبحوث التطبيقية. ترجمة: بن اهنية، عبد الله والقحطاني، هادي. معهد الإدارة العامة، الرياض 1999م.
4. أرنوف وتينج. ملخصات أتشوم. نظريات ووسائل في مقدمة علم النفس. ترجمة: عادل عز الدين الأنشول وآخرين. مركز الأهرام للترجمة العلمية، القاهرة، 1977.
5. لامبرت، وليم ولامبرت، وولاس. علم النفس الاجتماعي. ط2. ترجمة: الملا، سلوى ونجاتي، محمد، ط2، دار الشرق، القاهرة، 1993.

- **الدراسات والكتب الأجنبية غير المترجمة:**

1. Susan Pape and Sue Featherstone Newspaper Journalism: A practical introduction, London: SagePublications, 2005 .
2. Budd, Richard W and Brent D. Ruben. (1979) Beyond Media: New ApproachestomassCommunication.RochellePark, New jersey: Hayden Book Go .

- **المجلات والأبحاث وأوراق العمل:**

1. أبو زيد، فاروق. 2005م. إصلاح الإعلام المصري. مجلة المحيط الثقافي، العدد 46، وزارة الثقافة المصرية، القاهرة.
2. ولد القابلة، إدريس. 2003م. الصحافة وتطورها، مجلة الحوار المتمدن، العدد 580، (د. م).
3. سعيد، محمد السيد. 2004م. حرية الصحافة والتحول الديمقراطي. المؤتمر العام للصحفيين، فبراير، القاهرة.
4. إبراهيم الخصاونة. 2011م. حرية الصحافة الأردنية في ظل عودة الحياة النيابية بعصر العولمة 1989–2008. مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب: المجلد 8، العدد 1.

- **اللوائح والنشرات:**

1. منشورات وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية، 2012.
2. قانون المطبوعات والنشر الأردني رقم (8) لسنة 1998 وتعديلاته.
3. قانون نقابة الصحفيين الأردنيين.
4. ميثاق الشرف الصحفي الأردني.
5. الجريدة الرسميّة، 2011 العدد 5118 و4480.
6. المركز الأردني للدراسات والمعلومات. 1997.

- **مصادر الإنترنت:**

1. الموقع الإلكتروني لدائرة المطبوعات والنشر:

http://www. dpp. gov. jo

2. الموقع الإلكتروني (المؤتمر نت):

http://www.almotamar.net/news/85134.htm

3. الموقع الإلكتروني (الملتقى نت):

http://www.almultqa.net/vb/t-14269

4. الموقع الإلكتروني (علامات أونلاين):

http://www.alamatonline.net/l3.php?id=48253

5. الموقع الإلكتروني (ملتقى نشامى البادية):

http://www.al-badyh.com/archive/index. php/t-17897. html

6. الموقع الإلكتروني (عمون):

http://www. ammonnews. net/article. aspx?articleno=118939

7. الموقع الإلكتروني (السبيل):

http://www. assabeel. net/panorama-2011/69258-l

8. صحيفة الغد:

http://www.alghad.com/articles/515512

9. الموقع الإلكترونيّ للمجلس القضائيّ الأردنيّ:

http://www. jc. jo/court-decision

10. شركة متخصّصة بإنشاء المواقع الإلكترونيّة:

https://kulshe. com/-3/ads-5/106

11. الموقع الإلكترونيّ لهيئة الإعلام: التشريعات الإعلاميّة:

http://www. mc. gov. jo

الملاحق

- **ملحق رقم (1)**

الفئات التي تم اختيارها في استمارة تحليل مضمون الصحف الأردنية الورقية:

1. **فئة نوع الموضوع**: وهي الموضوعات التي تناولها الحراك الشعبي في أنشطته وفعالياته وطالب بها، وتشمل: سياسي، اقتصادي، خدماتي، ديني، أخرى.
2. **فئة مصدر التغطية**: أي المصدر الذي نشرت عنه الصحيفة الخبر وتشمل: مندوبو الصحيفة، وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، مصادر أخرى، مشترك: مندوبو الصحيفة ووكالة الأنباء الأردنية (بترا).
3. **فئة الاتجاه**: أي اتجاه الصحيفة نحو موضوع الحراك الشعبي الوارد في الخبر وتشمل: مؤيد، معارض، محايد، بدون.
4. **فئة نوع المطالب**: أي نوع مطالبات الحراك الواردة في الخبر وتشمل: عامة، خاصة، مختلط، لا يوجد.
5. **فئة موقع الخبر في الصحيفة**: أي الصفحات التي نُشر فيها خبر الحراك الشعبي في الصحيفة وتشمل: الصفحة الأولى، الصفحات الداخلية، الصفحة الأخيرة.
6. **فئة مكان الخبر في الصفحة**: أي المكان الذي نشر فيه خبر الحراك الشعبي على الصفحة وتشمل: أعلى، وسط، أسفل.

7. **فئة نوع الحراك الشعبي**: أي نوع فعاليات الحراك الشعبي في الخبر وتشمل: مسيرات، مظاهرات، اعتصامات، مهرجانات، ندوات، اجتماعات، بيانات، لقاءات، تصريحات، مؤتمرات، أخرى.

أما فئات موضوعات الحراك الشعبي، ووحداتها الفرعية التي تم تناولها بالتحليل، فيعرفها الباحث إجرائيا لغايات البحث وهي كالآتي:

1. **مكافحة الفساد**: الفساد هو استغلال السلطة وموقع المسؤولية لتحقيق مكاسب خاصة، والمكافحة هي مواجهة هذا السلوك بالكشف والمحاسبة والمعالجة، سواء لدى الأفراد أو المؤسسات، وتشمل هذه الفئة:

أ- محاربة الفساد والمفسدين ومحاكمتهم: أي إخضاع كل من قام باستغلال سلطته أو ظيفته من أجل تحقيق مكسب شخصية على حساب مال الدولة، للمحاكمة والمحاسبة.

ب- وقف الخصخصة، وإعادة المؤسسات الوطنية التي بيعت باسم الخصخصة، أي وقف بيع مؤسسات الدولة للقطاع الخاص، وإعادة المؤسسات التي بيعت باسم الخصخصة لملك الدولة.

2. **الدستور**: هو القانون الأعلى، والمبادئ التي تحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام حكمها، ومدى الصلاحيات

التي يتمتع بها الحاكم، وينظم السلطات العامة في الدولة وواجباتها، وتشمل هذه الفئة:

أ- ملكية دستورية في الحكم: أي الدعوة لأن يكون الملك رأسا للدولة، ورمزا معنويا لها، مع تحديد صلاحياته خصوصا في القضايا السياسية، ويكون الحكم للشعب من خلال السلطة التشريعية، وحكومة الأغلبية النيابية.

ب- العودة لدستور 1952: أي وقف العمل بالدستور المعمول به والعودة للعمل بدستور 1952 الذي تم وضعه في عهد الملك طلال.

ت- عدم المس بصلاحيات الملك: أي عدم تقليص أو تحديد صلاحيات الملك التي يتمتع بها في إدارة شؤون حكم البلاد.

3. **قانون الانتخاب**: هو التشريع الذي ينظم عملية الترشح والاقتراع والفرز في الانتخابات النيابية، والذي يجب أن يكون مواكبا للديمقراطية، وموافقا لتطلعات أفراد الشعب ويشمل هذه الفئة:

أ- تعديل قانون الانتخاب: أي إجراء تعديل أو تغيير في بنوده ليواكب عملية الإصلاح السياسي.

ب- حل مجلس النواب: أي الدعوة لإنهاء وفض أعمال مجلس النواب لانتخاب مجلس جديد.

ت- إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات النيابية: أي الدعوة لإنشاء هيئة مستقلة عن سلطة الحكومة، تشرف على إجراء الانتخابات النيابية وتطبق قانونها.

ث- إجراء انتخابات نيابية مبكرة: أي الدعوة لإجراء انتخابات نيابية خلال وقت قريب.

ج- إلغاء نظام الصوت الواحد: أي إلغاء نظام الصوت الواحد في عملية الاقتراع في الانتخابات النيابية، والعمل بنظام يتيح أكثر من صوت للفرد الواحد أثناء الاقتراع.

ح- انتخاب مجلس الأعيان: أي أن يتم انتخاب مجلس الأعيان من قبل الشعب، وليس أن يتم تعيينه من قبل الملك.

4. **قانون الأحزاب:** هو التشريع الذي ينظم إنشاء الأحزاب وعملها وكل ما يتعلق بها، والذي يجب أن يكون مواكبا للعمل الحزبي في الدول المتحضرة، وتشمل هذه الفئة:

أ- تعديل قانون الأحزاب: أي إجراء تعديل أو تغيير في بنوده.

ب- إنشاء مرجعية للأحزاب بدلا من وزارة الداخلية: أي إنشاء هيئة تنظم عمل الأحزاب وتطبق قانونها، وتكون مرجعية لها بدلا من وزارة الداخلية.

تسهيل تنظيم الأحزاب والانتساب إليها: أي الانتهاء من جميع الإجراءات المختلفة التي تقيد عمل الأحزاب

وانتساب الأفراد إليها، والعمل على تشجيع تنظيمها وانخراط الأفراد فيها وبأعمالها.

ت- إشراك الأحزاب في القرار السياسي: أي أن يكون للأحزاب دور في القرارات التي تتخذها السلطة التنفيذية أو رأس الدولة.

5. **الحكومة:** هي السلطة التنفيذية التي تدير شؤون البلاد، وتنفذ ما يصدر عن السلطة التشريعية والسلطة القضائية، وهي الجهة المنوط بها تطوير الحياة السياسية والارتقاء بها، وليس تأخير تنميتها، وتشمل هذه الفئة:

أ- رحيل الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية، أي إنهاء عمل الحكومة، واستبدالها بحكومة أخرى تتفق عليها أغلب فئات الشعب الأردني.

ب- تشكيل حكومة برلمانية: أي أن يكون تشكيل مجلس الوزراء من أعضاء مجلس النواب.

ت- إيجابية خطوات الحكومة في عملية الإصلاح السياسي: أي أن الحكومة تقوم بإجراءات جيدة، وفي الاتجاه الصحيح في عملية الإصلاح السياسي.

ث- ضعف أداء الحكومة في عملية الإصلاح السياسي: أي أن الحكومة غير قادرة على اتخاذ خطوات مناسبة وجديّة في عملية الإصلاح السياسي المنشود.

ج- هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية: أي تغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية أثناء اتخاذ القرارات، وتكون السلطة التشريعية هنا ضعيفة أمام قوة الحكومة وسلطتها.

ح- الحد من تدخل الحكومة في الإعلام: أي وقف تدخلات الحكومة في مضمون الرسائل الإعلامية للمؤسسات الإعلامية أثناء تغطيتها ونشرها للقضايا والأحداث.

6. **الوحدة الوطنية:** هي أن يجتمع كل المواطنين في مختلف مواقعهم السياسية والاجتماعية تحت شعار واحد، وموقف واحد من أجل تحقيق هدف سام هو فوق أي خلاف أو تحزب، للمحافظة على تماسك الدولة ونظامها وقوتها والولاء والانتماء إليها، وتشمل هذه الفئة:

أ- تأييد قائد الوطن: أي دعم ملك الدولة والوقوف تحت ولايته في حكم الدولة، والمحافظة على الصلاحيات التي يتمتع بها في الحكم، ودعم جميع الإجراءات التي يقوم بها، وفي مختلف الجوانب والاتجاهات.

ب- تمتين الجبهة الداخلية وعدم زعزعة الأمن الوطني: أي المحافظة على قوة وتماسك جميع المؤسسات في الدولة بمختلف مسمياتها، والمحافظة على الوحدة الوطنية والأمن الوطني.

ت- استغلال الظروف المحيطة للدولة لأهداف غير وطنية: أي العمل ضمن أجندة غير وطنية من أجل -تنفيذ أو الوصول- لأهداف شخصية، أو أهداف ضيقة من خلال استغلال الظروف والأحوال والتغييرات والاضطرابات الواقعة في دول المنطقة.

7. **الخدمات العامة وحاجات الموطنين المعيشية**: أي البنى التحتية والخدمات العامة، والظروف والأجور التي يحتاج لها المواطن في عمله وفي معيشته اليومية، وتشمل:

أ- تحسين مستوى الخدمات والبنى التحتية: أي توفير الخدمات التي يحتاجها المواطن بشكل يومي، وتطويرها وتحسين مستواها نحو الأفضل.

ب- تحسين ظروف بيئة العمل وتطوير أنظمتها: أي توفير ظروف عمل مناسبة للعاملين في بيئة عملهم، وتطوير نظام إدارة العمل وقوانينه، والأنظمة التي يعمل وفقها هؤلاء العاملون.

ت- معالجة مشكلة الفقر والبطالة: أي وضع حلول مناسبة وغير تقليدية لحل مشكلة المتعطلين عن العمل، وأيضا معالجة العوز والفقر الذي يصيب الناس جراء ضيق الحال.

ث- تخفيض الأسعار: أي العمل على تخفيض أسعار السلع ومواجهة ارتفاعها.

ج- تحسين مستوى الأجور: أي رفع مستوى الرواتب والأجور للعاملين.

8. **لجنة الحوار الوطني**: هي لجنة شكلها مجلس الوزراء بتاريخ 14/ 3/ 2011 من مجموعة من أصحاب الخبرة، لتقوم بحوارات معمقة ومكثفة مع العديد من القوى والفعاليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حول مختلف التشريعات التي تتعلق بمنظومة العمل السياسي، ومراجعتها وتقديم مشروعي قانونين توافقيين للانتخابات العامة والأحزاب.

أ- تشكيلة اللجنة وعملها لا يرقى لعملية الإصلاح: أي أن الأسماء الواردة فيها وإجراءات عملها غير مناسبة وعملية الإصلاح السياسي المنشود.

ب- مرجعيتها الملك وليست الحكومة: أي يجب أن تكون مرجعية اللجنة أثناء عملها الملك وليست الحكومة.

ت- إيجابية عمل اللجنة في عملية الإصلاح: أي أن الإجراءات التي تقوم بها لجنة الحوار الوطني في عملية الإصلاح جيدة، وفي الاتجاه الصحيح.

9. **الإصلاح السياسي**: هو تعديل وتطوير في منظومة الحكم، ومؤسسات الدولة، وسيادة القانون، والشفافية والعدالة، والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وكفاءة إدارة الدولة، والمحاسبة والمساءلة، وتجديد الحياة السياسية، وتصحيح

مسارها، وصيغها الدستورية والقانونية، وفصل السلطات، وتحديد العلاقات فيما بينها، وتشمل:

أ- إصلاح النظام: هو إحداث التغيير والتطوير والتحديث الذي يشمل جميع الأنظمة في الدولة، بدءا من مؤسسة الحكم، إلى السلطات والمؤسسات ونظامها، وطبيعة وكيفية عملها، والقوانين والتشريعات التي تعمل وفقها.

ب- إنشاء محكمة دستورية: أي إنشاء محكمة مستقلة عليا، تعمل على الحكم والفصل في أي قرار أو مرسوم، أو قانون أو حكم قضائي ومدى توافقه مع نصوص الدستور.

ت- الفصل بين السلطات: لكل سلطة عمل خاص بها لا يجوز لأي منها أن تخترق عمل سلطة أخرى، لضمان المحافظة على الاستقلالية، ومنع تركيز السلطة بيد إحداها، والموازنة بينها جميعا في إدارة شؤون الدولة.

ث- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في صنع القرار السياسي: أي أن يكون لمؤسسات المجتمع المدني دور، ومشاركة في القرارات السياسية التي يتم اتخاذها، سواء من قبل رأس الدولة، أم من قبل السلطة التنفيذية.

10. **استمرار فعاليات الحراك الشعبي وحجم المشاركة فيه:** أي حجم مشاركة الأفراد في الحراك الشعبي، ومدى استمراره في تحركه والإصرار على مطالبه، وتشمل:

أ- استمرار الحراك حتى تحقيق الإصلاح: أي أن الحراك مستمر في نشاطه وفعالياته حتى تحقيق مطالبه.

ب- ضعف المشاركة في الحراك: أي أن حجم مشاركة الأفراد والمؤسسات والجهات المختلفة في الحراك الشعبي قليلة.

ت- مشاركة كبيرة في الحراك: أي أن حجم مشاركة الأفراد والمؤسسات والجهات المتعددة في الحراك الشعبي كبيرة.

11. حماية الحراك الشعبي: مدى توفر الحماية للحراك الشعبي، أثناء القيام بنشاطه والتعبير عن مطالبه وأفكاره وآرائه، خاصة في المسيرات والاعتصامات والاحتجاجات والمظاهرات وتشمل:

أ- قوات الأمن تحمي الحراك الشعبي: أي أن قوات الأمن تعمل على حماية الحراك الشعبي أثناء قيامه بفعالياته، وأنها تعمل على عدم تعرضه للاعتداء أو الإقصاء، وتفسح له المجال للتعبير عن مطالبه.

ب- تعرض الحراك للاعتداء: أي أن الحراك الشعبي يتعرض للاعتداء أثناء التعبير عن مطالبه خلال ما يقوم به من أنشطة، خاصة أثناء المسيرات والاعتصامات والاحتجاجات والمظاهرات.

12. **قانون الاجتماعات العامة:** هو التشريع الذي ينظم الاجتماع العام لأفراد المجتمع، ويعد أحد أهم الحقوق الفردية بشكل عام، والحقوق السياسية التي كرستها المواثيق الدولية بشكل

خاص، ويرتبط ارتباطا وثيقا بباقي الحقوق السياسية، وهو التشريع الذي يسمح للأفراد وغيرهم مدى قدرتهم في التجمع للتعبير عن الرأي والمطالب، وتشمل هذه الفئة:

أ- تعديل قانون الاجتماعات العامة: أي إجراء تعديل أو تغيير في بنود القانون، ليعطي الحق للأفراد في الاجتماع العام والتعبير عن مطالبهم، ويكون مواكبا لعملية الإصلاح السياسي.

ب- الحق في التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي: أي أن لأفراد المجتمع الحق في التجمع السلمي والمطالبة بالحقوق، والتعبير عن الآراء وطرح الحلول، وانتقاد الإجراءات المعمول بها سياسية أم غير ذلك، وحرية إعلان المواقف والاتجاهات بطرق سلمية.

ملحق رقم (3)

الكلمات التي تم اختيارها في استمارة تحليل مضمون المواقع الإخباريّة الأردنية:

أ- الحكومة أي السلطة التنفيذية في الدولة:

1. رحيل: المحتجون يدعون إلى رحيل الحكومة وتقديم استقالتها.
2. إسقاط: المحتجون يدعون إلى إسقاط الحكومة.
3. جباية: وصف الحكومة بأنها حكومة تقوم على جباية الأموال من الشعب، وليس أنها تسعى لحل مشاكل الدولة وفق خطط أخرى غير الجباية.
4. التشكيل: تشكيل حكومة جديدة وفق آليات جديدة ثابتة ومقننة في اختيار أعضاء الحكومات في الأردن.
5. الضعف: وصف الحكومة بالضعيفة في أداء العمل.

ب- قانون الضريبة، وهو قانون يحدد ما تقتطعه الدولة من مال على مختلف السلع والخدمات:

1. السحب: سحب تعديلات قانون الضريبة من مجلس النواب بعدما أرسلته الحكومة للمجلس.
2. الرفع: عدم رفع الأسعار «جباية»؛ أي أن هذا القانون جباية وليس تنظيمي.

3. الدعم: أي أن يبقى الدعم الحكومي للمواد المختلفة لكي لا ترتفع أسعارها على المواطنين.
4. جباية: وصف تعديلات قانون الضريبة الجديدة بأنها بهدف جباية الأموال من الشعب وليس أنها تنظيميّة.

ت- المحتجون: هم المواطنون الذين يتجمعون في صورة احتجاجيّة يعبرون فيها عن رفضهم لأمرٍ ما، أو المطالب بشيء:

1. ألوف: وصف المحتجين بأنهم ألوف وليس أقل من ذلك.
2. وقفة: أي وصف الاحتجاج بوقفة، وهذا يعني التقليل من حجمه أو قلة المشاركين فيها.
3. احتجاجات: التعبير عن الفعاليات بوصف احتجاجات بمعنى الزخم والحدة.
4. حضارية: أي ممارسة الاحتجاج من قبل المشاركين فيه بأسلوب حضاري بعيداً عن العنف، هدفه إيصال الرسالة بطريقة هادئة متزنة بالطرح والسلوك.
5. حماية: أي حماية المحتجين من أي اعتداء عليهم.
6. اعتداء: اعتداء قوى الأمن على المحتجين.
7. استمرار: أي أن الاحتجاجات مستمرة حتى تحقيق المطالب.
8. إغلاق: أي إغلاق الطرق من قبل المحتجين وإعاقة حركة سير الناس والمركبات.

9. شغب: أي حالة غير سلميّة وفيها عنف يقوم بها المحتجون.
10. منع: أي منع قوى الأمن المحتجين من ممارسة الاحتجاج.

ث- قوى الأمن: وهي في الأردن تنقسم إلى الأمن العام، وقوّات الدرك:

1. اعتداء: اعتداء المحتجين على قوى الأمن.
2. نعومة: التعامل الأمني الناعم مع المحتجين، وتركهم في مكان الاحتجاج دون استخدام أية قوة.
3. احتكاك: هو نوع من الدفع والشد دون الزيادة أو تطوّر الحالة إلى عنف، وهو حالة وسطيّة بين السلميّة وبين استخدام القوة.
4. تصريح: أي استخدام أسلوب النقل الإخباري عن قوى الأمن (الأمن العام، قوّات الدرك)، وذلك من خلال ما يلي: صرّحت قوى الأمن، صرّح مدير الأمن، صرّح مدير الدرك... الخ.
5. اعتقال أو توقيف: أي إلقاء قوى الأمن القبض على محتجين أو أحدهم.

ج- النهج العام في إدارة الدولة: أي محددات وسياسات وتعليمات وطرق وأساليب إدارة الدولة ككل:

1. حلّ: المطالبة بحل مجلسي النواب والأعيان.
2. دستورية: المطالبة بملكيّة دستورية، أي تقليص صلاحيات الملك.
3. الفساد: المطالبة بمكافحة الفساد بأنواعه بشكلٍ حقيقي.

4. الاقتصاد: تغيير آليات وإجراءات العمل الاقتصادي في الدولة ككل.

ح- الأمن الوطني: أي المحافظة على الأمن والاستقرار في الدولة وعدم المس بهذه الحالة المستقرة:

1. الممتلكات: عدم إضرار المحتجين بالممتلكات العامة.
2. الوطن: أي أن الجميع سواء محتجين أو قوى الأمن كلهم أبناء الوطن، وجميعهم ضد كل مسيء له، أو مثير للفتنة.
3. الانضباط: التحلي بالانضباط من قبل الجميع، وعدم الذهاب نحو أي سلوك أو تصرّف قد يثير عنف أو مواجهة أو أحداث.
4. السلميّة: أن تبقى الشعارات في الاحتجاج بعيداً عن التحشيد نحو تطوّر الاحتجاج إلى غير سلمي.
5. الطّريق: أي أن الاحتجاج يؤدي إلى إعاقة حركة سير المواطنين في الطرقات.

فهرس المحتويات

الفصل الرابع

علاقة سياسة النشر بالواقع الاجتماعي والاقتصادي

الفصل الخامس

علاقة سياسة النشر بالنظام السياسي والقوانين واللوائح

الفصل السادس

علاقة سياسة النشر بنوع الصحيفة والقائمين بالعمل الصحفي

الفصل السابع

علاقة سياسة النشر بالحراك والاحتجاجات الشعبيّة